جامعة يحيى فارس – المدية–

كليـــــة العلـوم الإقتصاديـة والتجاريـة وعلـوم التسييـر

قســـم: علوم التسييـر

أهميـــة التحول نحو محاسبة الإستحقاق لتعزيـز حوكمـة الجماعـات المحليـة.

مذكّرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في علوم التسيير.

تخصص: إدارة الميزانية.

من إعـــداد الطالبتين:

- بوقلقال خديجة.
- دومة العلجة.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بوجطو حكيم.

السنـــة الجامعيـــة: 2022-2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي، والذي منحنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف " **بوجطو حكيم** " على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع :

إلى قرة عيني وسندي

إلى أبي حفظه الله وأطال في عمره الذي علمني ما لم أتعلمه من الكتب والمدارس من غرس في نفسي الثقة والصبر والعطاء.

إلى أعز ما أملك في الوجود

إلى من منحتني الحنان، الحب والقوة بدعواتها إلى أمي العزيزة والغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى أقرب الناس إلى قلبي أخي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى من مررنا سويا ونحن نشق الدرب معا نحو النجاح إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا:

العلجة ، سمية.

إلى كل الأحبة.

خديجة

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع :

إلى روح والدي الطاهرتين طيب الله ثراهما.

إلى أمي الثانية "زينب" أطال الله عمرها.

إلى سندي ورفيق دربي زوجي "مردف معمر" حفظه الله.

إلى أولادي قرة عيني "مريم، موسى، عيسى، هارون" وفقهم الله إلى أعلى المراتب.

إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم كل باسمه.

.إلى عائلتي الثانية أخوتي وأخواتي وأولادهم كل باسمه.

إلى من قاسمتني جهود هذه المذكرة وجمعني القدر بها وكانت رفيقة العلم والمعرفة

خديجة، سمية.

إلى كل الأحبة.

العلجة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	I
إهداء	II
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	VIII
مستخلص الدراسة	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة (محاسبة الاستحقاق- الحوكمة – الجماعات المحلية)	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية محاسبة الاستحقاق.	3
المطلب الأول: تعريف ومكونات محاسبة الاستحقاق.	3
المطلب الثاني: مزايا وعيوب أساس الاستحقاق.	7
المطلب الثالث: الفرق بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.	11
المطلب الرابع: أسباب التحول وكيفية الانتقال إلى أساس الاستحقاق.	13
المبحث الثاني: التأصيل المعرفي للحوكمة.	17
المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الحوكمة.	17
المطلب الثاني: تعريف وأسباب ظهور الحوكمة.	19
المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة.	24
المبحث الثالث: مفهوم الجماعات المحلية.	28
المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية وأسباب ظهورها.	28
المطلب الثاني: مقومات الجماعات المحلية.	31

المطلب الثالث: أهداف وخصائص الجماعات المحلية.	34
المطلب الرابع: ميزانية الجماعات المحلية.	36
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: حوكمة الجماعات المحلية من خلال تطبيق أساس الاستحقاق.	
تمهيد	48
المبحث الأول: حوكمة الجماعات المحلية.	49
المطلب الأول: تعريف وفواعل الحوكمة المحلية.	49
المطلب الثاني: أهمية الحوكمة المحلية ووسائل تجسيدها.	53
المطلب الثالث: واقع الجماعات المحلية من منطلق مؤشرات الحوكمة.	57
المطلب الرابع: معوقات وآفاق الحوكمة المحلية.	63
المبحث الثاني: أهمية تطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية.	67
المطلب الأول: محاور تطبيق أساس الاستحقاق.	67
المطلب الثاني: فوائد تطبيق أساس الاستحقاق.	68
المطلب الثالث: آليات وبرامج تطبيق أساس الاستحقاق.	69
المطلب الرابع: الصعوبات والآفاق المستقبلية لتطبيق أساس الاستحقاق.	73
خلاصة الفصل	77
الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية لتحول بلدية المدية نحو محاسبة الاستحقاق وتحسين الحوكمة المالية.	
تمهيد	79
المبحث الأول: تقديم بلدية المدية.	80
الطلب الأول: تعريف البلدية وخصائصها.	80
المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات البلدية.	82
المطلب الثالث: هيآت البلدية وإداراتها.	85
المبحث الثاني: منهجية الدراسة.	89
المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة.	89

المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة وطرق جمع البيانات المستخدمة.	90
المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة.	93
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.	102
المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية.	102
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.	108
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.	116
المطلب الرابع: تحليل نتائج الدراسة.	122
خلاصة الفصل	125
الخاتمة	127
قائمة المراجع	133
الملاحق	141

قائمة الجداول والأشكال والملاحـق:

أولا: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مزايا وعيوب أساس الاستحقاق	10
02	الفرق بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق	12
03	عدد الاستبيانات الموزعة والنهائية في عينة الدراسة	89
04	مقياس ليكرت الخماسي	91
05	قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة	92
06	اختبار التوزيع الطبيعي	94
07	اختبار قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان	95
08	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور واقع تطبيق أساس الاستحقاق	96
09	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور مؤشرات الحوكمة	97
10	معاملات الارتباط بين عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل	99
11	معاملات الارتباط بين عبارات محور مؤشرات الحوكمة مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل	100
12	معاملات ارتباط المحاور مع بعضها وبالدرجة الكلية للاستبانة	101
13	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية (السن)	102
14	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	104
15	توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة الوظيفية	105
16	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	107
17	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق	108
18	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور مبادئ الحوكمة	112
19	اختبار الانحدار البسيط لتطبيقات محاسبة الاستحقاق على تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية	116
20	نتائج اختبار "التباين الأحادي" السن	118
21	نتائج اختبار "التباين الأحادي" المستوى التعليمي	119
22	نتائج اختبار "التباين الأحادي" الرتبة الوظيفية	120
23	نتائج اختبار "التباين الأحادي" سنوات الخبرة	121

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبلدية المدية.	**80**
02	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.	**103**
03	تمثيل أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي.	**104**
04	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الرتبة الوظيفية.	**106**
05	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.	**107**

ثالثا: قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان الخاص بالدراسة.	141
02	الاستبيان.	142
03	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.	146
04	نتائج اختبار الثبات (الفا كرومباخ).	146
05	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور محاسبة الاستحقاق والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.	147
06	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور مؤشرات الحوكمة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.	148
07	معاملات الارتباط بين عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل.	149
08	معاملات الارتباط بين عبارات محور مؤشرات الحوكمة مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل.	150
09	معاملات ارتباط المحاور مع بعضها وبالدرجة الكلية للاستبيان.	151
10	نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية.	151
11	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق.	152
12	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور مؤشرات الحوكمة.	153
13	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.	153
14	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية.	154

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأهمية الفعلية لتطبيق محاسبة الاستحقاق في الجماعات المحلية ومدى تأثيرها على مبادئ الحوكمة المحلية، باعتبار الجماعات المحلية همزة الوصل بين الدولة والمواطن. فإن إدخال مفهوم محاسبة الاستحقاق على أدارتها سيعطيها نفسا جديدا ويعزز التطبيق الجيد للمساءلة، المشاركة، الشفافية والتي تعد من أهم مبادئ الحوكمة، حيث تصبح أكثر فعالية في التنمية المحلية. حيث اخترنا بلدية المدية لإجراء استبيان حول مدى مساهمة محاسبة الاستحقاق في تعزيز الحوكمة.

وخلصت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: وجود قابلية لدى الموظفين للتغير، ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة العمومية وتوفير كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة، الاستفادة من تجارب الغير.

الكلمات المفتاحية: محاسبة الاستحقاق، الحوكمة، الحوكمة المحلية، الجماعات المحلية.

Study extract:

This study aimed to find out the actual importance of applying accrual accounting in local communities and the extent of its impact on the principles of local governance, given that local communities are the link between the state and the citizen. Introducing the concept of accrual accounting to its administration will give it a new breath and enhance the good application of accountability, participation, and transparency, which are among the most important principles of governance, as it becomes more effective in local development. Where we chose the municipality of Medea to conduct a survey on the contribution of accrual accounting to strengthening governance.

This study concluded by presenting a set of results and recommendations, the most important of which are: the presence of employees' vulnerability to change, the need to keep abreast of developments in the field of public accounting and provide all necessary material and human means, benefit from the experiences of others.

Keywords: accrual accounting, governance, local governance, local groups**.**

المقدمـة

المقدمة:

نتيجة التحولات والتطورات التي شهدها العالم خاصة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات التي أدت إلى تغيير في بنية وطبيعة العلاقات الدولية، وإلى عولمة المواضيع التي يوليها صناع القرار وأغلب الباحثين والمفكرين الاهتمام البالغ بمفهوم الحوكمة، والمعايير المحاسبية الجديدة في العديد من التقارير الدولية والتي تعد نقطة مشتركة بين مختلف الأوساط الدولية باختلاف درجة تطورها الاقتصادي والسياسي على اعتبار أن الحوكمة هي عبارة عن إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

تمثل الحوكمة أحد أهم متطلبات تحقيق التنمية في جميع المجتمعات وخاصة الدول النامية التي أصبحت بحاجة ماسة لإحداث إصلاحات عديدة في بنيتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية بغية تحقيق حاجات المواطنين الأساسية.

حيث تعتبر الجماعات المحلية أبرز وأهم مؤسسات الحكم المحلي في العالم، فهي تلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين في البلدان والمناطق الريفية والحضرية، بالإضافة إلى ذلك فهي تساهم في تعزيز الديمقراطية المحلية، وتفعيل دور المواطن في صنع القرارات المحلية والتخطيط الاستراتيجي، ومع ذلك فإن الجماعات المحلية تواجه تحديات عديدة في سبيل تحقيق المهام. من أبرز هذه التحديات نجد نقصا في مواردها المالية والبشرية، وضعف البنية التحتية، وغياب الشفافية والمساءلة من أهم عناصرها.

لذلك فإن تبني المعايير المحاسبية الجديدة خاصة التحول نحو محاسبة الاستحقاق يعتبر خطوة مهمة في تعزيز الحوكمة الجيدة في الجماعات المحلية. فهذا المبدأ هو جزء أساسي من مفاهيم الحكم الراشد (الحوكمة)، وأصبح هو المهيمن على النظم المحاسبية في الدول المتقدمة، مثل نيوزلندا التي تعد الرائدة في تبنيه وتليها استراليا وباقي الدول.

يعتبر التحول نحو محاسبة الاستحقاق أمرا حيويا لتعزيز حوكمة الجماعات المحلية. فهو يساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والميزانيات المحلية وتحقيق

العدالة المالية، من خلال تحويل الانتباه من المخرجات إلى الانجازات والنتائج المتوقعة، مع تحسين أداء الجماعات المحلية وزيادة فاعليتها في تلبية الاحتياجات، ويساعد على بناء الثقة بين المواطنين والجهات الإدارية، كما يساعد على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

مما سبق التمهيد له فإن الإشكالية التي يمكن صياغتها تتلخص في السؤال التالي:

أولا: الإشكالية.

إلى أي مدى يمكن أن تساهم محاسبة الاستحقاق في حوكمة وتطوير الجماعات المحلية ؟

يؤدي بنا هذا السؤال العام إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن أن تساعدنا الإجابة عنها الإحاطة بجوانب الإشكالية، والتي نصوغها كما يلي:

ثانيا: الأسئلة الفرعية.

1- ما المقصود بمحاسبة الاستحقاق ؟

2- فيما تكمن أهمية تطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية ؟

3- ما المقصود بحوكمة الجماعات المحلية ؟

4- ما هو واقع الجماعات المحلية من منطلق مؤشرات الحوكمة ؟

5- ما هي العراقيل التي تحول دون تطبيق الحوكمة في الجماعات المحلية ؟

ثالثا: فرضيات الدراسة.

قصد معالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة الفرعية التي تم طرحها يمكننا تبني الأجوبة المحتملة في شكل فرضيات وذلك كما يلي:

1-محاسبة الاستحقاق هي مفهوم مهم في المحاسبة الحديثة، حيث تتيح للمؤسسات تسجيل الإيرادات والمصروفات بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

2-تكمن أهمية تطبيق محاسبة الاستحقاق في الجماعات المحلية في توفير معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، ويسمح بالمساءلة وزيادة الشفافية.

3-يشمل مفهوم حوكمة الجماعات المحلية المشاركة في ممارسة السلطة لتحسين تسيير الشأن العام المحلي.

4-تطبيق مؤشرات الحوكمة في الإدارة المحلية يؤدي إلى تفعيل دورها وأدائها، وبالتالي الاستجابة لتحقيق المطالب الشعبية وتحقيق التنمية الشاملة.

رابعا: أهمية الدراسة.

يستمد هذا البحث أهميته من خلال التغييرات التي تسعى الدولة إلى إحداثها (الحوكمة، محاسبة الاستحقاق)، مما استوجب الفهم الجيد للمصطلحات الحديثة، وإبراز أهميتها ودورها خاصة وأن الجماعات المحلية هي همزة الوصل بين المواطن والدولة، وأن الإصلاحات تكون بداية من الإدارات المحلية.

خامسا: أهداف الدراسة.

مما لا شك فيه أن أي بحث علمي يسعى إلى تحقيق أهداف معينة سواء في جانبه النظري أو التطبيقي، وفيما يخص هذه الدراسة فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعلى أهمها :

1- تحديد الإطار النظري لكل من أساس الاستحقاق و حوكمة الجماعات المحلية.

2- بيان مدى فعالية آليات الحوكمة المحلية من خلال تطبيق أساس الاستحقاق.

3- محاولة توضيح الجانب التطبيقي، باختيار البلدية نموذجا.

4- التوصل إلى مجموعة من المقترحات التي من شأنها تحسين تطبيق مبادئ الحوكمة في الجماعات المحلية.

سادسا: مبررات الدراسة.

ويرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

1- اكتساب هذا الموضوع أهمية علمية كبيرة لدى الباحثين في الآونة الأخيرة.

2- رغبة منا في إثراء المكتبة بموضوع يتناول أحد الانشغالات الحالية.

3- الرغبة في معرفة مدى فعالية الحوكمة من خلال تطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية.

4- بما أن هذا الموضوع يطبق في الدول المتقدمة والنامية حاولنا معرفة سبب العقبات التي تواجهه عند تطبيقه في الجزائر باعتبارها من دول العالم الثالث.

سابعا: المنهج المتبع.

بالنظر لطبيعة الموضوع، ومن أجل دراسة ومعالجة الإشكالية بطريقة جيدة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لضبط مختلف المفاهيم، انطلاقا من التعريف بمحاسبة الاستحقاق وأبرز مزاياه، مع إبراز مختلف التطورات الفكرية للحوكمة و الحوكمة المحلية، مع تبيان فعالية الحوكمة المحلية من خلال تطبيق أساس الاستحقاق. كما يتم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة من خلال تشخيص واقع الجماعات المحلية من منطلق مؤشرات الحوكمة ومدى التحول إلى أساس الاستحقاق ببلدية المدية، من خلال الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات، ولمعالجة هذه البيانات قمنا بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية (**SPSS**).

ثامنا: الدراسات السابقة.

هناك دراسات متفرقة لها صلة بموضوع الحوكمة المحلية، وعلاقتها بتسيير موارد الجماعات المحلية كآلية لتحسين تسيير الإدارة المحلية، وأخرى تناولت إحدى متغيرات الدراسة ألا وهو أساس الاستحقاق. وبعد الاطلاع عليها تم الاعتماد على بعضها، نعرض البعض منها:

1- بلال خروفي، **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية- دراسة حالة الجزائر**- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011-2012، تهدف الدراسة إلى وضع تصورات حول واقع كل من الفساد و الحوكمة المحلية في الجزائر من خلال مؤشرات وإحصائيات دقيقة، واقتراح مداخل بديلة لمكافحة الفساد في المجالس المحلية المنتخبة عبر تعزيز قيم الحوكمة في الإدارة المحلية الجزائرية.

2- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر2000- 2010**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تفعيل مبادئ الحكم الراشد في إدارة وتوجيه الإنفاق العام بصورة صحيحة، بالإضافة إلى معرفة متطلبات الحكم الراشد لجعل برامج التنمية الاقتصادية تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر في الجزائر.

3- زهير شلال، **آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة**، أطروحة دكتوراه جامعة بومرداس، 2014، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المحاسبة العمومية في الجزائر، عن طريق تحليل إجراءات المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية للدولة، لغرض تحديد سلبيات وايجابيات النظام المحاسبي، وتقديم الاقتراحات لمعالجة النقائص، حيث تم تقديم توصيات لتفعيل تطبيق هذه الإصلاحات.

4- عبد الحكيم شاشوة، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة العمومية الدولية IPSAS في الجزائر بين التوجهات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه جامعة يحي فارس بالمدية، 2021-2022، والتي كان هدفها إبراز المزايا التي يمكن أن يحققها تطبيق معايير المحاسبة العمومية الدولية **IPSAS في** الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الانتقال إلى محاسبة الاستحقاق يمكن أن يحقق مزايا أهمها، تقديم صورة تعكس الوضعية المالية للدولة بشكل صادق، وإنتاج معلومات موثوقة تساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

5- مشتة بومدين، **الحوكمة المحلية كآلية لتحسين تسيير ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر**، جامعة الجزائر 3، 2022-2023، كان هدفها التعرف على تصورات مكونات الفواعل المحلية نحو واقع تطبيق الحوكمة، وأثرها على تسيير الميزانية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير كل أبعاد الحوكمة منفردة على تسيير ميزانية الولاية، وأن تأثيرها مجتمعة يعود إلى بعدين: سيادة القانون والرؤية الإستراتيجية، كما تبين وجود اختلاف في

درجات الموافقة على توفر أبعاد الحوكمة المحلية حسب كل مكون من مكونات الفواعل المحلية.

تاسعا: حدود الدراسة.

هناك مجموعة من المحددات التي تحيط بهاته الدراسة العلمية وذلك بسبب طبيعة موضوع الدراسة، ومنهجية الدراسة المستخدمة فيه.

1-الحدود المكانية:

و يقصد بها الحدود الجغرافية للعينة محل الدراسة، وعلى هذا الأساس فقد تم اعتماد عينة من مجتمع تتمثل في موظفي بلدية المدية.

2-الحدود الزمانية:

ارتبطت نتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر نوفمبر 2022 إلى غاية شهر جوان 2023، وهي المدة التي تم التحضير فيها للاستبيان وتقديمه للتحكيم، وأخيرا ضبطه بالشكل النهائي، وتوزيعه وبذلك الحصول على القدر الكافي من المعلومات حول مجتمع الدراسة والعينة المختارة.

عاشرا: هيكل الدراسة.

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة، حيث تضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة (محاسبة الاستحقاق – الحوكمة – الجماعات المحلية) من خلال التعرف على ماهية محاسبة الاستحقاق والتأصيل المعرفي للحوكمة بالإضافة إلى مفهوم الجماعات المحلية. في حين تناول الفصل الثاني المعنون بحوكمة الجماعات المحلية من خلال تطبيق أساس الاستحقاق، كل من حوكمة الجماعات المحلية من خلال إبراز المؤشرات الأساسية للحوكمة المحلية وفواعلها وأهميتها ووسائل تجسيدها، مع التطرق إلى أهمية تطبيق أساس الاستحقاق وتطبيقاته في الجماعات المحلية. أما الفصل الثالث والأخير فتم فيه دراسة حالة تطبيقية لتحول بلدية المدية نحو محاسبة الاستحقاق وتحسين الحوكمة، حيث تناول تقديم

بلدية المدية من خلال التطرق إلى خصائصها، مهامها ومسؤولياتها وكدراسة حالة تم اختيار بلدية المدية مع تحليل البيانات ومناقشة النتائج، لنصل في الأخير إلى خاتمة الدراسة التي احتوت على نتائج الدراسة والاقتراحات والتوصيات.

الحادي عشر: صعوبات الدراسة.

1- عدم وجود معلومات كافية ودقيقة في الميدان.

2- عدم تطبيق الإصلاحات الجديدة ببلدية المدية.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

(محاسبة الاستحقاق – الحوكمة – الجماعات المحلية)

تمهيد

يعد تحديد وضبط المفاهيم من القضايا المهمة والضرورية خاصة وأن معظمها مصطلحات ما تزال تثير الجدل بين الكثير من الباحثين في شتى المجالات، فإن هذا الأمر يعتبر الخطوة الأولى والافتتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية، وبذلك سنعالج في الفصل الأول الإطار العام النظري الذي من خلاله تحدد المفاهيم بشكل عام، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تطرقنا في:

- المبحث الأول إلى ماهية محاسبة الاستحقاق.
- المبحث الثاني إلى التأصيل المعرفي للحوكمة.
- المبحث الثالث إلى مفهوم الجماعات المحلية.

المبحث الأول: ماهية محاسبة الاستحقاق

محاسبة الاستحقاق هي مفهوم مهم في المحاسبة الحديثة، حيث تتيح للمؤسسات تسجيل الإيرادات والمصروفات بشكل صحيح وفي الوقت المناسب. وتعتبر محاسبة الاستحقاق جزءا من محاسبة الدخل والتي تشمل تحديد الإيرادات والمصروفات التي يتم تسجيلها في حسابات المؤسسة في فترات زمنية معينة. حيث يتناول هذا المبحث عرض مفهوم تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية بهدف تحليل مزايا وعيوب تطبيق هذا الأساس على النظام المحاسبي لوحدات القطاع العام، بالإضافة إلى التطرق إلى أسباب التحول وكيفية الانتقال إلى أساس الاستحقاق.

المطلب الأول: تعريف ومكونات محاسبة الاستحقاق.

الفرع الأول: تعريف محاسبة الاستحقاق.

يعرف النظام المحاسبي الحكومي الموحد للدول العربية الذي أقرته الندوة العلمية المنعقدة في تونس سنة **1980** أساس الاستحقاق بأنه " الأساس الذي يعتمد على تحميل الحساب الختامي لأي سنة مالية بالمصروفات والإيرادات التي تحققت فعلا خلال تلك السنة بغض النظر عما إذا كانت هذه النفقات قد دفعت أم لم تدفع بعد، والإيرادات قبضت أم لم تقبض" [1]، حيث تم اعتماده كأحد الأسس المحاسبية تاركا المجال للدول العربية إمكانية تطبيقه عند توفر الإمكانيات الفنية لديها.

وفقا لهذا الأساس، تعتبر الفترة المحاسبية لكل سنة مالية فترة مستقلة بحد ذاتها، حيث يسجل الحساب الختامي كل الإيرادات والنفقات المرتبطة فقط بفترة القياس المحاسبي، وذلك بمجرد استحقاقها حتى وإن لم ينتج عنها أثر نقدي، حيث يتم إثبات الالتزامات والمبالغ المستحقة للدولة في الدفاتر المحاسبية عند استحقاقها طالما أنها تخص السنة المالية بغض النظر عن واقعة التحصيل أو التسديد النقدي.

[1] المنظمة العربية للعلوم الإدارية، **النظام المحاسبي الحكومي الموحد للدول العربية**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، 1980.

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين أساس الاستحقاق بأنه " أساس محاسبي يتم الاعتراف بموجبه بالمعاملات والأحداث الأخرى عند وقوعها (وليس عند استلام النقد)، ولدلك تسجل المعاملات والأحداث في السجلات المحاسبية ويعترف بها في القوائم المالية للفترات الزمنية الخاصة بها".[1]

وتجدر الإشارة، في هذا المجال بأن تطبيق أساس الاستحقاق يتطلب إجراء عمليات التسوية الجردية للإيرادات والنفقات لتحديد ما يخص الفترة المحاسبية وتحميلها إلى الحساب الختامي لتلك الفترة، تطبيقا لقاعدة استقلال الدورات المالية، ويتم ذلك عن طريق استبعاد الإيرادات التي قبضت والنفقات المدفوعة خلال السنة والتي تخص السنوات الأخرى، وذلك بهدف ربط هذه المعاملات بالفترات المالية التي تخصها وتسجيلها في الحساب الختامي التابع لها.

ولهذا السبب، يتطلب الأمر أن تظل الدفاتر والسجلات المحاسبية مفتوحة لمدة طويلة بعد انتهاء السنة حتى تتم عمليات التسوية اللازمة، الأمر الذي يرسخ فكرة استقلالية الذمة المالية للسنة لمختلف فترات القياس المحاسبي التي يتم فيها تسجيل وعرض النتائج وبيان المركز المالي للدولة بصفة دقيقة وواضحة، تمكن إجراء المقارنة بين نتائج مختلف الدورات المالية بصورة سليمة وعادلة.

تسجيل هذه الطريقة الإيرادات والنفقات العمومية على أساس تاريخ استحقاق الإيراد للدولة وتاريخ إثبات الالتزام المالي عليها، بغض النظر عن حركة السيولة النقدية الناتجة عنها. ويترتب على ذلك تخصيص حسابات لإظهار تطور عناصر الذمة المالية للوحدات الحكومية، حيث " يتم الاعتراف بالموارد الاقتصادية كافة (المالية والعينية) والتغيرات التي

[1] التحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام**، طبعة 2007، ترجمة جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2007، ص906.

تطرأ عليها، وتتكون عناصر القوائم المالية من الإيرادات والنفقات بما فيها الاستهلاكات والأصول المالية والعينية والالتزامات وصافي الأصول ".[1]

ويستلزم إتباع أساس الاستحقاق تطبيق إجراءات تقييم المخزون، وقياس الأصول الثابتة والمتداولة مع حساب أقساط الاهتلاك السنوية من أجل إعداد القوائم المالية الختامية، ولقد لقي استخدام هذا الأساس قبولا كبيرا في محاسبة الوحدات الهادفة لتحقيق الربح، باعتباره منهجا محاسبيا متكاملا يسمح بمتابعة مختلف عناصر الثروة، الالتزامات والحقوق يسمح بتقييم الأداء وتحليل التكاليف وإظهار النتائج بصفة دقيقة.

وفي هذا الإطار، توجهت سياسات الإصلاح وتطوير نظام المحاسبة العمومية على المستوى الدولي نحو دراسة إمكانيات تطبيق أساس الاستحقاق على محاسبة وحدات القطاع العام، وهذا ما أشار إليه دليل المحاسبة العمومية الصادر عن المؤتمر الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة الذي عقد في بيروت سنة **1967** كما يلي " نظرا لنمو وتعقيد العمليات الحكومية، فقد أصبح أساس الاستحقاق يستخدم في بعض الدول، وهذه أفضل طريقة شاملة ونافعة، خاصة في الدول التي تطبق موازنة البرامج والأداء، إذ يقدم هذا الأساس الصورة الكاملة للأنشطة المالية، وهو ما يجب الاعتراف به كهدف مرغوب فيه ".[2]

ومن أهم دوافع تطبيق أساس الاستحقاق هو مطالبة السلطات التشريعية بضرورة توفير البيانات الكاملة عن تطور تكاليف نشاط الوحدات الحكومية، من أجل تقييم النتائج وتحقيق أغراض الرقابة والمساءلة عن مدى كفاءة الإدارة في تسيير المال العام، وبيان مدى تحقيقها للأهداف بأحسن الوسائل وبأقل التكاليف.

---

[1] اسماعيل حسين أحمرو، **المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة**، دار المسيرة، عمان، 2003 ص 139.

[2] محمد أحمد الحجازي، **المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة**، بدون دار النشر، عمان ، الطبعة السابعة، 2007، ص 51.

الفرع الثاني: مكونات محاسبة الاستحقاق.

محاسبة الاستحقاق هي نظام محاسبي يتم فيه تسجيل العمليات المالية على أساس تواريخ الحدوث بدلا من تواريخ الدفع أو الاستلام. وتتألف محاسبة الاستحقاق من عدة مكونات وهي:

1- **الإيرادات:** تشمل جميع الأموال التي تدخل إلى المؤسسة بسبب الخدمات المقدمة أو المنتجات المباعة خلال فترة محددة، سواء تم الدفع عنها مسبقا أولا.

2- **المصاريف:** تشمل جميع النفقات المرتبطة بعمل المؤسسة، مثل الرواتب والأجور والإيجارات والفواتير والمستلزمات الأخرى التي تم شراؤها خلال فترة محددة، سواء تم دفعها مسبقا أولا.

3- **الأصول:** تشمل جميع الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة، مثل المباني، الآلات، المعدات، المخزون والحسابات المستحقة.

4- **الخصوم:** تشمل جميع المستحقات المالية التي يتعين على المؤسسة دفعها في المستقبل، مثل القروض والرهون والفواتير غير المدفوعة والرواتب المستحقة للعاملين.

5- **حقوق الملكية:** تمثل القيمة الصافية للمؤسسة بعد خصم الخصوم من الأصول، وتشمل حصة المساهمين في المؤسسة والأرباح المتراكمة.

6- **المدخرات:** تمثل الأموال التي يتم تجميعها لأغراض معينة، مثل الصيانة والإصلاحات المستقبلية أو الاستثمارات الجديدة.

يجب على المحاسبين تحليل وتسجيل كل هذه المكونات بشكل صحيح وفي الوقت المناسب لضمان تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب أساس الاستحقاق.

فيما يلي عرض لأهم مزايا وعيوب تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية.

الفرع الأول: مزايا أساس الاستحقاق.

من أهم مزايا تطبيق أساس الاستحقاق يمكن ذكر العناصر التالية:

- توفير بيانات كاملة حول حجم حقوق والتزامات الوحدات الحكومية، حيث يتم إثبات حقوق الغير على الدولة وحقوق الدولة لدى الغير في السجلات المحاسبية مع تحديد تاريخ قيدها مما يضمن المتابعة الدقيقة لحجم الدين العمومي محاسبيا، على عكس الأساس النقدي والتي يتم متابعتها في سجلات إحصائية خارج المحاسبة.
- إمكانية المقارنة بين إيرادات السنوات المتتالية ونفقاتها بصورة سليمة و واضحة.
- يعطي البيانات المالية والحقائق الضرورية لإظهار المركز المالي للحكومة بصفة عادلة، حيث يظهر كافة موجودات الحكومة ومطلوباتها، بما في ذلك حقوق الحكومة وحقوق الغير.
- يؤدي للتمييز الواضح بين كل من النفقات الرأسمالية والنفقات الايرادية وما يعكسه ذلك من أثــر ايجابــي على حقيقة نتائج الأعمال وسلامة وعدالة المركز المالي " [1].
- يجعل التقارير المحاسبية أكثر ملاءمة لأغراض الرقابة والمتابعة والتحليل، عن طريق توفير البيانات حول تطور تكاليف الوحدات الحكومية من أجل قياس تكلفة نشاط وحدات القطاع العام وتقييم مستوى الكفاءة والأداء في إدارة المال العام، وذلك يدخل في إطار تطبيق محاسبة التكاليف في المحاسبة العمومية.
- لا يدفع الوحدات الحكومية على الإسراف في إنفاق اعتماداتها في نهاية السنة.
- يوفر بيانات ومعلومات عن كافة العمليات وبأنه أكثر عدالة في قياس نتائج الفترات المالية مما يحقق القابلية للمقارنة بين فترة وأخرى، ويوفر أساسا لإعداد تقديرات الموازنة،

[1] محمد أحمد حجازي، ،مرجع سابق، ص 53.

ويحقق الفعالية للوظيفة الرقابية والإدارية للنظام المحاسبي بما يمكن من المحافظة على أموال وموارد الدولة والتقليل من فرص الإسراف واستنفاذ الاعتمادات دون مبرر.[1]

- تقييم المساءلة حول كافة الموارد تحت سيطرة الوحدة، وتوزيع تلك الموارد.
- تقييم الأداء والوضع المالي والتدفقات النقدية للوحدة.
- اتخاذ القرارات حول تزويد الوحدة بالموارد.
- إظهار كيفية قيام الحكومة بتمويل أنشطتها وكيفية مواجهتها لمتطلباتها النقدية.
- يسمح للمستخدمين بتقييم قدرة الحكومة على استمرارية تمويل أنشطتها ومواجهة تعهداتها.
- يظهر المركز المالي للحكومة والتغيرات فيه.
- يزود الحكومة بالفرصة للبرهنة على النجاح في إدارة مواردها.
- مفيد في تقييم أداء الحكومة من ناحية تكاليف خدمتها وفعالياتها وانجازاتها.

وفي هذا الإطار، فإن إتباع أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية يحسن من نوعية ودور الإبلاغ المالي لدى وحدات القطاع العام، عن طريق تحقيق الشفافية المالية والرفع من مستوى نزاهة وموثوقية البيانات والقوائم المالية المبلغ عنها، مما يعزز مصداقية الدولة ويرفع من ثقة المجتمع في الهيئات العمومية في إدارة المال العام.

يتطلب تطبيق أساس الاستحقاق إعداد نظام محاسبي متطور يحتاج إلى موظفين يتمتعون بكفاءة فنية عالية من الناحية المحاسبية، على عكس الأساس النقدي الذي يمتاز بالبساطة في التطبيق، ولكنها تؤدي إلى عدم الدقة في النتائج. لهذا السبب، يستوجب تطبيق أساس الاستحقاق فتح سجلات محاسبية كافية لإثبات ومتابعة تطور مختلف عناصر الأصول والخصوم في الوحدات الحكومية، مما يسمح بضبط التحكم المحاسبي على مجمل حقوق ومديونية وحدات القطاع العام، عن طريق إبراز مبالغ الحقوق المثبتة والمحصلة،

[1] قاسم إبراهيم الحسني، **المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة**، مؤسسة الوراق، عمان، 1999 ،ص 60.

الملغاة والباقية للتحصيل من جانب الإيرادات، إضافة إلى تحديد المبالغ الملتزم بها والمدفوعة، الملغاة والباقية للتسديد من جانب النفقات.

الفرع الثاني: عيوب أساس الاستحقاق.

رغم تعدد مزايا تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية إلا أنه لا تخلو من العيوب التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- **غير موضوعي:** حيث يدخل فيه عنصر التقدير الذاتي المبني على الاعتبارات الشخصية، مثل حالات جرد المخازن وتقييمها وجرد الديون المستحقة.
- **معقد وباهض التكاليف:** ونظرا لتعقيداته فإنه يتطلب عدد كبير من معدي ومراجعي الحسابات الحكومية ذوي المهارات المحاسبية الفائقة لتكون أحكامهم موضوعية، وترجع أسباب كون تكلفة تنفيذه أعلى من تكلفة تنفيذ الأساس النقدي إلى: تحديد وتقييم الأصول الموجودة، تطوير السياسات المحاسبية، إنشاء النظم المحاسبية بما في ذلك شراء البرمجيات وتجريبها، وتطوير المهارات اللازمة من خلال توفير البرامج التدريبية حول المعلومات المالية للمعدين والمستخدمين.
- **مصمم لقياس الربح:** وهو مفهوم لا معنى له إلى حد كبير في القطاع العام.
- **قد يقدم تفسيرات خاطئة وتلاعبات في النتائج:** حيث يرى كل من الباحثين **Tudor**و**Mutiu** أنه على الرغم من أن أساس الاستحقاق يعزز الثقة والشفافية ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أنه قد يقدم تفسيرات خاطئة وتلاعبات في النتائج.[1]

[1] أمينة هناء جابي، حكيم ملياني، **أهمية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في ظل عصرنة المحاسبة العمومية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء02، 2017.ص 140.

- **يبقي الحسابات الخاصة بالسنة المالية مفتوحة مدة طويلة حتى تتم تسويتها:** والذي قد يؤدي إلى صعوبة الحصول على معلومات مالية دقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار المناسب.[1]
- **يشوه المركز النقدي ويحدث خلل في الرقابة على السيولة النقدية:** بسبب اشتمال الحسابات على معلومات محاسبية عن المستقبل والتي قد لا يحدث إنفاقها أو تحصيلها.[2]

ويوضح الجدول الموالي ملخص لأهم المزايا والعيوب المتعلقة بتطبيق أساس الاستحقاق في محاسبة وحدات القطاع العام.

الجدول رقم (01): مزايا وعيوب أساس الاستحقاق [3]

العيوب	المزايا
يؤدي إلى تأخير في إقفال الحسابات في نهاية السنة المالية	سهولة المقارنة للسنوات المتتالية
يستخدم التقدير الشخصي	إظهار مركز مالي حقيقي وعادل
استخدامه يحتاج إلى أشخاص ذوي معرفة علمية	تفعيل التقارير المالية في رسم السياسات المالية والتخطيط
استخدامه أعلى كلفة من الأساس النقدي	البيانات المالية مناسبة للتحليل
تأخر إعداد البيانات المالية	يمكن من التمييز بين المصاريف الإيرادية والرأسمالية

المصدر: شلال زهير، "آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة"

[1] إسماعيل خليل اسماعيل، **نائل حسن عدس، المحاسبة الحكومية**، دار البازوري العلمية للتوزيع والنشر، عمان، 2010 ص 33.

[2] اسماعيل حسين أحمرو، مرجع سابق، ص47.

[3] شلال زهير، **آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة**، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2014 ، ص 36.

المطلب الثالث: الفرق بين أساس الاستحقاق والأساس النقدي.

يقوم نظام المحاسبة على الأساس النقدي بتسجيل المدفوعات عندما يتم سدادها أو استلامها فقط، بغض النظر عن وقت البدء بتنفيذ المعاملة، وعلى عكس ذلك ففي المحاسبة على أساس الاستحقاق يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات عند إصدار الفواتير بغض النظر عن وقت استلام المال بالفعل.

النظام النقدي للمحاسبة هو نظام تسجل فيه النفقات والايرادات في الفترة التي تسدد فيها المدفوعات أو تستلمها، أما نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق هو نظام تسجل فيه الإيرادات في الفترة التي تحصل فيها (سواء كانت مستلمة أم لا)، والنفقات في الفترة التي يتم تكبدها فيها (سواء كانت مدفوعة أم لا). ويتعلق الفرق الأعمق بين النظامين المحاسبين بتسجيل المعاملات الزمنية. على سبيل المثال، في ظل نظام المحاسبة النقدية، لا يتم تسجيل الإيرادات حتى يتم استلامها فعليا، في حين أنه في ظل نظام الاستحقاق يتم تسجيل الإيرادات عند اكتسابها، حتى لو لم يتم استلامها فعليا. و بالمثل في ظل نظام النقد، لا تسجل النفقات حتى يتم دفعها فعليا. وعلى النقيض من ذلك، فإنه في إطار نظام الاستحقاق، تسجل النفقات عند تكبدها، حتى ولو لم تدفع فعلا. و بطبيعة الحال، فإن كلا النظامين المحاسبين لهما نقاط قوة ونقاط ضعف عند تطبيقها على القطاع العام ويبرز الجدول رقم (02) نقاط القوة والضعف الرئيسية.

جدول رقم (02): الفرق بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.[1]

المعايير	الأساس النقدي	أساس الاستحقاق
من حيث الفهم	بسيط ولكنه غير مألوف لمعظم الناس	معقد ولكنه أكثر اعتيادا لمعظم الناس
من حيث التعامل معه	يسهل التعامل معه	يسهل التعامل معه وفقا لمعايير المحاسبة
من حيث الشمول	معلومات حول النقدية فقط	يتضمن معلومات عن النقدية والالتزامات والحقوق
من حيث إدارة الأصول غير المالية	لا يوفر معلومات بشأنها	يوفر معلومات حول كافة الأصول
من حيث المصداقية	محدودة	أكثر مصداقية
من حيث المساءلة والرقابة	محدودة	يوفر معلومات تعزز المساءلة والمراقبة
من حيث التنفيذ	تكلفة قليلة	بالإضافة إلى تكلفة المعلومات، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتقييم الأصول وغيرها من العناصر
من حيث المهارة	قليل من المهارة المطلوبة من جانب المحاسبين، ولكن هناك زيادة للطلب على الموظفين	يتطلب كفاءة ومهارة عالية

المصدر: عبد الحكيم شاشوة، " **أهمية تطبيق معايير المحاسبة العمومية الدولية IPSAS في الجزائر بين التوجهات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني** "

[1] عبد الحكيم شاشوة، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة العمومية الدولية IPSAS في الجزائر بين التوجهات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة يحي فارس بالمدية،2021–2022 ص 47.

صحيح أن الأساس النقدي بسيط سهل للفهم، تكلفته قليلة وموضوعي غير أن النقطة الأساسية والمهمة هنا ليست فيما إن كان النظام المحاسبي بسيط، سهل للفهم، وغيرها من المزايا التي سبق ذكرها، بل فيما إن كان يوفر المعلومات المطلوبة والمفيدة التي تلبي احتياجات المستخدمين. فبرغم من أنه كان يعتقد أن الأساس النقدي هو الأفضل والأنسب للقطاع العام، إلا أنه في الآونة الأخيرة ونظرا للتطورات الحاصلة في الأنظمة المحاسبية وطرق إعداد الميزانيات العامة للدولة، وزيادة الإنفاق العام ومسؤوليات الهيئات العمومية، فإن هذا الأساس لم يعد يفي بالغرض.

وترى الباحثة أن أساس الاستحقاق من الجانب النظري أحسن من الأساس النقدي إذا توفرت فيه بعض الشروط، حيث يوفر الكثير من الأمور التي يعجز عن توفيرها الأساس النقدي كتوفير معلومات مالية دقيقة تستخدم لاتخاذ قرارات إستراتيجية أفضل. أما من الجانب التطبيقي فلا يمكن الجزم بأيهما أحسن للقطاع العام، حيث لم تمر فترة طويلة من الزمن على تنبيه من قيل بعض الدول، وحتى وإن ثبتت فعاليته على المدى القصير إلا أنه لا يمكن إثبات ذلك على المدى البعيد وإن كان الأمر متوقعا ومحتملا، والأيام لوحدها كفيلة بإثبات أو نفي ذلك.

المطلب الرابع: أسباب التحول وكيفية الانتقال إلى أساس الاستحقاق

الفرع الأول: أسباب التحول إلى أساس الاستحقاق

كشفت الأزمة المالية العالمية وأزمات الديون السيادية التي تلتها، أن غياب الشفافية وهشاشتها وعدم الوضوح في المالية العمومية، إضافة إلى ضعف قواعد الإدارة المالية الجيدة، قد يعرض قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية من جهة، وتنفيذ مهمتها الرئيسية المتمثلة في توفير الخدمات العمومية من جهة أخرى.[1]

[1]GHYSELS Raymond, **Vers l'adoption de normes comptables harmonisées pour toutes les entités publiques des 27 États membres de l'UE, 0113**, sur le site officiel : www.epsas.eu

ونتيجة لما خلفته هذه الأزمات، تجد الدول نفسها مجبرة على مراجعة أنظمتها المالية والمحاسبية والاقتصادية بما يجعلها أكثر شفافية. ومنذ ذلك الحين تزايدت الحاجة إلى توفير معلومات مالية شاملة وملائمة وموثوق بها بصفتها حجر الزاوية في التسيير الفعال للأموال العمومية. وفي هذا السياق يعتبر التحول إلى أساس الاستحقاق المرحلة الأولى من هذه الإصلاحات، ذلك أن القوائم المالية المعدة ووفقا لهذا الأساس المحاسبي تمكن من توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، وتسمح من المساءلة وزيادة الشفافية.

ويمكن أن يعزى انتشار المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام مؤخرا إلى العديد من العوامل متمثلة فيما يلي:[1]

- اعتراف متزايد بمحدودية الأساس النقدي الكامل.
- يتماشى وتوجه الهيئات والمؤسسات الدولية مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين والبنك الدولي نحو معايير الإبلاغ المالي المبنية على أساس الاستحقاق، على غرار إحصاءات مالية الحكومة (**GFSM**) والمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام **(IPSAS)**.
- إضفاء الطابع المهني على الأطر المحاسبية الحكومية وإدخال تقنيات القطاع الخاص إلى القطاع العام.

الفرع الثاني: كيفية التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق

تشمل عملية الانتقال إلى أساس الاستحقاق المهام التالية: [2]

- **توضيح أهداف الإصلاح:** كخطوة أولى يجب تحديد أهداف واضحة حول ما يتوقع أن يحققه الانتقال إلى أساس الاستحقاق من أجل تشكيل الانتقال والحصول على الالتزام

[1] Joe Cavanagh and al., Implementing Accrual Accounting in the Public Sector, IMF Fiscal Affairs Department, September 2016, On the official website: www.imf.org.

[2] Joe Cavanagh and al., Implementing Accrual Accounting in the Public Sector, IMF Fiscal Affairs Department, September 2016, On the official website: www.imf.org.p5-8

والملكية. ويمكن أن تشمل الأهداف: تحقيق المزيد من الشفافية الخارجية، إدارة المعلومات الداخلية بطريقة أكثر موثوقية وغيرها.

- **إنشاء فريق ممثل للإصلاح:** بحيث يشمل هذا الفريق جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك: وزارة المالية، المحاسبين العموميين، الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ومجمعي الإحصاءات، البرلمان، المؤسسة العليا للرقابة المالية، وواضعي المعايير المحاسبية، وقد يقسم هذا الفريق إلى لجنة توجيهية وفرق العمل بشرط أن يكونوا متحكمين جيدا في المحاسبة، حيث يعد هذا أمرا أساسيا لدفع عملية الإصلاح ومعالجة المشاكل التقنية عند ظهورها.
- **استبيان حول السياسات المحاسبية القائمة، الأنظمة، المهارات والممارسات:** وينبغي أن يشمل هذا الاستبيان القطاع العام بأكمله بما في ذلك الوزارات الحكومية المركزية، الصناديق والأموال خارج الميزانية، والحكومات المحلية، والمؤسسات العمومية، وتقييم المستوى الحالي لامتثال كل قطاع لمتطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق. حيث أن نتائج هذا الاستبيان والتقييم من شأنها تحديد تكاليف الإصلاح وتوقيت الانتقال.
- **تقدير تكاليف الإصلاح:** بعد الانتهاء من تحليل الثغرات أعلاه، يجيب على الحكومة أن تقوم بتقدير تكاليف الإصلاح لتحديد ما إذا كانت الفوائد المحتملة تفوق التكاليف، وتأمين الموارد المالية تنفيذ الإصلاح والذي قد يكون على مراحل أو ينطوي على اعتماد جزئي. ويمكن أن تختلف تكاليف الإصلاح بشكل كبير تبعا لحالة الممارسات المحاسبية، ومستوى الطموح، وارتباطها بإصلاحات أخرى للإدارة المالية.
- **إنشاء آلية لوضع معايير المحاسبة:** عادة يتم وضع معايير المحاسبة في القطاع العام من قبل وزارة المالية في العديد من الدول، الأمر المتناقض مع الحاجة للموضوعية، الاستقلالية والنزاهة في القوائم المالية الحكومية، وقد انتهزت العديد من الدول الفرصة عند

إدخال أساس الاستحقاق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بالاستعانة بمصادر خارجية لتطوير المعايير المحاسبية للقطاع العام من خلال:

- إنشاء مجالس مستقلة تهدف إلى تقديم المشورة للحكومة بشأن اعتماد أو تعديل المعايير المحاسبية الدولية (مثل ما حدث في فرنسا وأمريكا).
- تخويل مسؤولية تحديد المعايير المحاسبية في القطاع العام إلى هيئة وطنية مستقلة (نيوزلندا، استراليا، كندا وجنوب إفريقيا).
- اعتماد المعايير المطورة من قبل واضعي المعايير الدولية (الشيلي).
- استشارت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات قبل سن المعايير المحاسبية الجديدة في القطاع العام (النمسا).

• **التدريب وإدارة التغيير:** إن إدخال أساس الاستحقاق في حسابات الحكومة يتطلب قدر كبير من تدريب معدي القوائم المالية للمفاهيم الجديدة والنظم والأساليب المحاسبية. كما يجب أن يمتد هذا التدريب لمستخدمي القوائم المالية، بما في ذلك الوزراء وكبار المسؤولين في وزارة العدل والبرلمانيين والمجتمع المدني والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.

• **وضع خطة عمل للمرحلة الانتقالية:** نادرا ما يتحقق الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في خطوة واحدة، ففي معظم الحالات يجب أن تحدد خطة انتقالية، من خلال تحديد المراحل الرئيسية للإصلاح، بما في ذلك المسؤوليات وتوقيت المهام التحضيرية، إصلاح النظم والعمليات ذات الصلة، وشكل ومحتوى البيانات المالية في كل مرحلة.

المبحث الثاني: التأصيل المعرفي للحوكمة.

لقد مر مفهوم الحوكمة بالعديد من المحطات التاريخية، فكثرة المصطلحات المرادفة للحكومة، فن الحكم والحكم الراشد، وتعددت مفاهيمها بحسب مجالات ومستويات تطبيقها، فنجد الحوكمة العمومية، حوكمة الشركات والحوكمة المحلية.....إلى آخره. وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى جذور هذا المصطلح، مع تبيان أهم دوافع ظهور الحوكمة، والمبادئ التي تقوم عليها الحوكمة.

المطلب الأول: نشأة الحوكمة وتطور مفهوم الحوكمة.

تعاظم الاهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية و الحوكمة ببعض من المؤسسات المالية العالمية، وافتقار إدارتها للممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، التي أثرت بالسلب في كل من ارتبط بالتعامل معها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة.[1]

لغويا: كلمة **Gouvernance** (حوكمة) مشتقة من "**Gouvernement**" (حوكمة) الذي يأتي من "**gubernare**" اللاتينية و"**kubernân**" الاغريقية وهو مصطلح يعني "قيادة السفن".

لقد استخدم مصطلح " **Gouvernance** " في **فرنسا** في القرنين **12و13** بمعنى "**حكومة**" (فن أو طريقة الحكم)، ثم كمصطلح قانوني سنة **1978م**، ليستعمل بعدها في نطاق

[1] سليمة بن حسين، **الحوكمة...دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد10، جامعة الجزائر 3، جانفي 2015، ص181.

واسع معبرا عن تكاليف التسيير" **charges de gouvernance** "، من خلال مؤرخي العصور الوسطى لانجلترا إلى التعبير عن نمط تنظيم السلطة الإقطاعية.

استخدم الملك " **شارل البارت Charles–Alberst** " من جهة أخرى مصطلح " **BuonGoverno** "، حوالي سنة **1840**، للدلالة على أداة جوهرية لإخراج مملكته من حالة الانسداد، وتشير العديد من الدراسات إلى أن المحتوى والدلالات التي يحملها مصطلح الحكم الراشد قد ظهرت في حقب تاريخية سابقة من خلال كتابات الفكر الإسلامي حيث أخذت على عاتقها فكرة تسديد وترشيد الحكم، **فالماوردي** في كتابه "الأحكام السلطانية"، و**ابن تيمية** في كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، **وابن خلدون** مباحث مقدمة الشهير،... وغيرهم الذين اهتمت كتاباتهم بهذا الأفق الفكري المهتم بما نسميه بترشيد السياسة ونظام الحكم للوصول إلى الحكم الراشد.

نجد مصطلح "**Gouvernance**" قد عاود الظهور في مقام للاقتصادي الأمريكي " **رونالدكوس RonaldCoas** "، نشر سنة **1937**، بعنوان "طبعة المؤسسة The **nature** of **thefirm** "، والذي ينصرف مفهومه إلى تسيير المؤسسة الاقتصادية، حيث أوضح فيه أن المؤسسة الاقتصادية تستطيع الصمود في السوق إذا كانت أنماط تنسيقها الداخلية تسمح لها بتقليل تكاليف معاملاتها، وتعتبر سنة **1989** سنة التحول في استخدامات المصطلح واندراجه ضمن المقاربة المؤسساتية.

حيث طرح لأول مرة في نهاية الثمانينيات، وذلك في تقارير البنك الدولي لعام **1989** حول التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في إفريقيا، إلا أن هذا التركيز على الأبعاد الاقتصادية لمفهوم لم يدم طويلا فعقب موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوروبا الشرقية أواخر الثمانينات بدأ التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم واستخدام على نطاق واسع خلال حقبة التسعينيات لاسيما في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.[1]

[1] سعيدة جوي ، **الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد04، 2018، ص ص 428–429.

المطلب الثاني: تعريف وأسباب ظهور الحوكمة.

يعتبر مفهوم الحوكمة مفهوما مستجدا على الساحة العلمية مما جعل أغلب المفكرين والعلماء يبحثون حول مفهومها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب من خلال تعريف الحوكمة وأسباب ظهورها.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة.

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف الحوكمة وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين، ولكن يمكن عرض مجمل التعريفات المذكورة للحوكمة من خلال المنظمات الدولية والدراسات والمراجع كما يلي:

عرفتها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD** بأنها "العملية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وتنفيذها وإدارة الشؤون والموارد العامة".[1]

عرفت **مؤسسة التمويل الدولية IFC** الحوكمة بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".[2]

وهناك من يعرفها بأنها "مجموعة" قواعد إدارية "تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين".[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الحوكمة عبارة عن منهج متبع للتسيير وفق أساليب وطرق لتحقيق التوازن وإعطاء فرصة للأشخاص من أجل المشاركة وإبداء أراءهم سواء داخل شركة أو مؤسسة، وذلك بإضفاء عنصر الديمقراطية لتحقيق المصلحة العامة.

[1] جوي سعيدة، مرجع سابق، ص 429.

[2] جوي سعيدة، مرجع سابق، ص 429.

[3] محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقيا في مصر**،بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007، ص4.

الفرع الثاني: أسباب ودوافع الحوكمة.

هناك جملة من الدوافع والمسببات التي ساهمت في بروز موضوعات الحوكمة وأسست لتبنيها كأسلوب للتسيير والإدارة، والتي يمكن تقسيمها إلى دوافع سياسية، إدارية، اجتماعية ودوافع اقتصادية ومالية كما يلي:

أولا: الدوافع السياسية.

هناك عدة أسباب سياسية أدت إلى طهور الحوكمة أهمها:

– بروز النضال السياسي والاجتماعي النشيط الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار العام والحياة السياسية.[1]

– سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي من خلال اقتحامها لحياة المواطنين بحيث يتم التلاعب بالتنظيمات والنقابات والجمعيات المهنية وقياداتها وتطبيق الخناق على كل أشكال المشاركة السياسية وذلك باستخدام آليات الترهيب، مع استمرار دور متناقض لسياسات الاحتواء الاجتماعي عبر دولة الرعاية والتدخل.[2]

– فشل الدولة في القيام بمهامها الأساسية المتمثلة في تلبية احتياجات مواطنيها، وعجزها عن قيادة عملية التنمية وتحقيق الأمن والسلم، وهو ما أدى إلى انعدام ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية خاصة في الدول المتخلفة.

– تدهور معدلات الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث، خصوصا التي تتميز بتسلط النخب الحاكمة، وعدم مسحها المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة السياسية، وبدايات البحث عن مصادر حكم جديدة تعوض القديمة.

---

[1] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، دراسة حالة الجزائر2000– 2010، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012 ص 06.

[2] حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني،بيروت،2007،ص ص 15–17.

– تنامي موجة العولمة وانتشار القيم الديمقراطية في الدول النامية، وأصبح اقتناع على المستوى الدولي بأن الفساد له تأثير على الاستقرار الدولي.

ثانيا: الدوافع الإدارية.

هناك عدة أسباب إدارية أدت إلى ظهور الحوكمة أهمها:

– النمو الكبير للأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وترهل الإدارة وتقادمها وازدياد العجز في الميزانيات، وارتفاع المديونية، وانخفاض الإنتاجية.[1]

– ظهور الإدارة العامة الجديدة، وذلك من خلال تغير دور الدولة من فاعل رئيسي لصنع القرار وممثل مدني في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ، ومالكة للمشروعات وإدارتها ومسؤولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، متمثلين في القطاع المدني، وهؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة يساهمون في وضع السياسات الائتمانية للدولة.

– التغير الذي حدث في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ ومالكة للمشروعات ومسؤولة عن إدارتها، وعن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات، إلى مجرد كونها الشريك الأول من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.[2]

ثالثا: الدوافع الاقتصادية والمالية

هناك عدة أسباب اقتصادية ومالية أدت إلى ظهور الحوكمة أهمها:

---

[1] حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص 96.

[2] محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2005 ، ص ص 373 –374.

– الانهيارات المالية لعدد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة **2002** ، وعلى رأسها كل من شركة أنرون **Enron**، وشركة ورلد كوم **WorldCom** حيث كانت القوائم المالية لتلك الشركات لا تعبر عن الواقع الفعلي، وذلك بالتواطؤ مع كبار الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة، وهو الأمر الذي دفع نحو المزيد من الاهتمام بمعايير الإفصاح والممارسات المحاسبية السليمة، وبناء على ذلك وبالإضافة إلى المشكلات التي شهدتها أسواق المال العالمية، فقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتحديث مبادئ حوكمة الشركات سنة **2004** لتواكب الديناميكية التي تفرضها أسواق المال العالمية.[1]

– إدراك أن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية لم تكن مرضية، وأن القواعد والسياسات والإجراءات التي تحكم هذه العملية لم تعد تتلاءم مع ما أفرزته ظاهرة العولمة من تغيرات على الساحة الدولية، ويذهب بعض المفكرين إلى أبعد من ذلك، حيث يرون أن الليبرالية الجديدة، والتي وجهت برنامج عمل مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، حيث لم يتحقق النمو الاقتصادي الموعود، واستمر الفقر وعدم المساواة في العالم، وبقيت مشكلة الديون في الدول النامية في تأزم متصاعد، حتى في الفترات التي تم فيها تسجيل معدلات نمو اقتصادي،[2] لذا كان من الواجب البحث عن آلية جديدة تحقق التنمية.

– تعثر العديد من برامج الإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية، حيث أثبتت الدراسات أن هذا التعثر يرجع في جانب كبير منه إلى انتشار الفساد وضعف المؤسسات في الدول التي طرحت فيها تلك البرامج، وهو ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى التأكيد بأن الحوكمة في تلك الدول شرط أساسي وحاسم للقضاء على الفساد، والسبيل الوحيد لإنجاح مثل تلك الإصلاحات.

---

[1] بسام عزب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دفع التنمية الاقتصادية**، مجلة التنفيذي، مركز المديرين المصري، القاهرة، مصر، العدد 9 ، مارس 2009 ، ص 36.

[2] إبراهيم فريد عاكوم، **إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية**، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 117 ، 2006 ، ص 11.

– الأزمة المالية العالمية التي واجهت الدولة وعجزها عن تلبية احتياجات المواطن وهذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية خاصة مع ظهور مفاهيم جديدة لهذه الأخيرة حيث وجد تيار شبه عالمي يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية، يستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي في العمل في السوق وهذا ما تبنته مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي الجديد.[1]

– التحول الإيديولوجي للسوق: بدأت الدول تحديا كبيرا من خلال التحول الأيديولوجي نحو التحرير الاقتصادي، وهذا يعني أن الدولة اضطرت إلى إعادة تعريف دورها في المجتمع بفعالية أكثر وذلك باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تم تعيينها لتقديم السلع العامة للمجتمع، وهي وظيفة أساسية تعني التوافق والتفاعل وتحقيق التناسق بين القطاعين العام والخاص، بدلا من النظر إلى القطاع الخاص كخصم.

رابعا: الدوافع الاجتماعية.

هناك عدة أسباب اجتماعية أدت إلى ظهور الحوكمة أهمها: [2]

– الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى إلى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في مختلف الدول.

– تراجع المستوى المعيشي للأفراد في الدول النامية، في المجالات الصحية، التعليمية والمالية، وتراجع مستويات التنمية البشرية.

– تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية.

---

[1] قاسم عجاج، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية– دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين**– ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2003 ، ص 304.

[2] بوجمعة قويدري قوشيح، مريم موح صغير، **الحوكمة المحلية ركب التنمية المحلية ومحاربة الفساد**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، يومي 19 و20 نوفمبر 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص 6.

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة.

هناك من يظن أن مبادئ ومؤشرات الحوكمة نفس المصطلح وهناك من يرى أن المبادئ أشمل من المؤشرات لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر ثمانية مبادئ مذكورة في تقارير البنك الدولي ومنظمات التنمية والتعاون الاقتصادي باعتبارها المنظمات الأولى التي قامت بتحديد هذا المصطلح.

من أهم المبادئ التي ترتكز عليها الحوكمة لتقليل أو التغلب على الانحراف والفساد في الحكم ما يلي:

أولا: المساءلة والمحاسبة.

يشير مفهوم المساءلة إلى وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسية، تمكن من مساءلة كل شخص مسؤول، ومراقبة أعماله في إدارة الشؤون العامة، مع إمكانية إقالته أو محاكمته إذا تجاوز أو أخل بالقوانين وبثقة الناس، وتكون هذه المساءلة مضمونة بحكم القانون ومتحققة بوجود قضاء مستقل ومحايد وعادل، وعلى هذا فمبدأ المساءلة مرتبط بضرورة تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ، أو يتعدى حقوق الغير بالمخالفة للقرارات والقوانين، من أعلى هرم السلطة إلى قاعدته. ولا تقتصر المساءلة على جانب العقاب فقط، بل ترتكز أيضا على وجود حوافز لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة.[1]

بالإضافة إلى القدرة على محاسبة المسؤولين إدارتهم للموارد العامة، وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي، والهدف من المساءلة محاسبة المسؤولين في الأموال العمومية وحمايتها.[2]

---

[1] سليمة بن حسين، مرجع سابق.

[2] فريد ابرادشة، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي الإداري كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2014 ، ص 96.

ثانيا: الشفافية.

هو التدفق الحر للمعلومات للجميع وعلى كافة المستويات، مع ضمان انفتاح المؤسسات على المجتمع من أجل معرفة نشاطاتها، وتشمل الشفافية كل الوسائل التي تسهل وصول المعلومات ومختلف منابعها إلى المواطنين، والسعي إلى تمكينهم من فهم آليات صنع القرار في الدولة، فالشفافية كظاهرة تشير إلى تقاسم وتداول المعلومات والتصرف من خلالها بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حولها، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، بالإضافة إلى قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، ومن بين هذه الإجراءات وسائل الإعلام التي كثيرا ما تلعب الدور البارز في تفعيل هذا المبدأ، والذي من خلاله يكون كل مسؤول في الدولة أمام انكشاف أمره في حال الرغبة في تزييف الحقائق، ولهذا نجد أن المواطن في الغرب تتاح له معلومات حتى بمقدار البنزين الذي تستهلكه سيارة الرئيس أو الوزراء في كل يوم.[1]

ثالثا: الجاهزية والاستجابة

المقصود بالجاهزية والاستجابة أنه يجب أن تسعى كل مؤسسات الدولة عبر تقديم مختلف العمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها، بمعنى ضرورة توفر إطار زمني ملائم يتم من خلاله تقديم المؤسسة لخدماتها وقيامها بالعمليات الملائمة. على سبيل المثال لا يحتاج المواطن في الغرب إلى اللجوء كل يوم إلى مكاتب الحكومة لاستخراج وثائقه الرسمية فقد يستلمها في بيته عبر ضغط زر من أزرار الشبكة العنكبوتية، هذا بالإضافة إلى تخصيص بطاقة مغناطيسية لكل مواطن تتضمن العديد من الوثائق كبطاقة التعريف، السياقة، التأمين، فصيلة الدم، الرصيد البنكي وهي بطاقة واحدة تشغل عبر بصمة العين أو الصوت باعتبار أنهم تجاوزوا بصمة الأصبع.[2]

[1] فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 96.

[2] فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 96.

رابعا: العدل و المساواة.

تعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فالكل متساوي في الحقوق والحريات والكرامة، بحيث ترمي لإعطاء الحق لجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية للارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم وبذلك المساواة بين سائر المجموعات فهي بحد ذاتها هدف عام ولكنها ضرورية أيضا لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية وتعد هذه المساواة المفتاح الرئيسي للوصول للديمقراطية الحقيقية وكفالة الحرية، ولا يقصد بالمساواة بين الناس المعنى المطلق لأن المساواة في الحقوق والحريات فالجميع متساوون أمام القانون.

وحفظ جميع حقوق المساهمين عن طريق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أومن الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.[1]

خامسا: المشاركة بين الأفراد.

تعد المشاركة بين الأفراد المفتاح الأساسي للحوكمة، حيث يمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو عن طريق وسيط ومؤسسات وممثلين والمشاركة تحتاج إلى توفر المعلومات وإلى التنظيم، وهذا يعني حرية المؤسسات والتعبير من جهة ومجتمع مدني منظم من جهة أخرى.[2]

[1] محمد حسن يوسف، مرجع سابق، ص 07.

[2] عبد الحميد قادم، **الحوكمة الجيدة وسيلة لتحقيق التنمية للجماعات المحلية في الجزائر(دراسة حالة بلديات أم بواقي)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم تسيير، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2014 –2015 ، ص 11.

سادسا: سيادة القانون.

لابد من توفر أطر قانونية واضحة وعادلة، تتضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان وهو ما يقتضي نظاما (سلطة) قضائيا مستقلا، وسلطة تنفيذية غير فاسدة تطبق القانون على الجميع دون تمييز، ولا يأتي هذا إلا إذا هناك قناعة جماعية بعدالة هذه القواعد القانونية، ومدى فعالية اللجوء للمؤسسات القضائية لفض أي نوع من أنواع النزاع.[1]

سابعا: الرؤية الإستراتيجية.

وهي مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتبناها نظام سياسي ما، وهي لابد أن تقوم هذه الحرية على السياسة والعدل الاجتماعي والانفتاح الثقافي على العالم، إذ يمتلك القادة والعامة، وكذلك القائمين على المؤسسات رؤية طويلة المدى في ظل حوكمة الإدارة الرشيدة والتي تسعى إلى التنمية الشاملة المستدامة للنهوض بالمجتمع نحو التغيير المنشود بالتوازي مع الوعي بما هو مطلوب لهذه التنمية.

ثامنا: الفعالية والكفاءة

يقصد بالفعالية مدى انجاز الأهداف على ضوء النتائج الموجودة والمحققة لهما، في حين تعني الكفاءة حسن استخدام الموارد بجدارة للحصول على أفضل المخرجات كما وكيف، وبأقل التكاليف، يعني أن تحقق المشاريع والمنشآت النتائج التي تلبي الحاجيات وذلك بالاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد.[2]

[1] فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 70.

[2] فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 71.

المبحث الثالث: مفهوم الجماعات المحلية.

تشير الجماعات المحلية إلى تلك الوحدات الترابية والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي إذ تتوفر على مجموعة بشرية، تنظيم إداري وأجهزة إدارية... وللتعمق أكثر سوف يتم التعرف على ماهية هذه الجماعات من خلال تعريفها وأسباب ظهورها، مقوماتها بالإضافة إلى أهدافها وخصائصها.

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية وأسباب ظهورها.

الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية.

إن عبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون **20** سبتمبر **1947** والتي تنص على أن الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات[1].

-الولاية: تعرف الولاية بأنها "جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على وجه الكامل وتعبر عن طموحات سكانها، لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة".[2]

كما عرفتها المادة الأولى من القانون رقم **12 – 07** المؤرخ **في21 / 02 / 2012** المتعلق بالولاية بأنها " الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة".[3]

---

[1] محمد برابح, **الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية, دراسة حالة بلديات المدية 1997-2003** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, غير منشورة, جامعة الجزائر 2005/2004 ص10.

[2] بلال موازي وآخرون, **تفعيل دور الجماعات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**, مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية – واقع واستشراف 10 -11 جوان ,2013 جامعة البليدة ، ص 03.

[3] المادة 01 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 / 02 / ,2012 المتعلق بالولاية, الجريدة الرسمية (ج.ج.د.ش), العدد 12 .

-**البلدية:** تعرف البلدية بأنها "الخلية الأساسية في تنظيم البلد فهي قريبة من الموظفين في حياتهم الاجتماعية بحيث تشكل القاعدة النموذجية للهيكل الإداري، وتتمتع البلدية بالشخصية المعنوية فهي شخص معنوي عام شخص لا مركزي".[1]

كما عرفتها المادة الأولى والثانية من القانون رقم **10/11** المؤرخ في **2011/06/22** المتعلق بالبلدية بأنها " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون ".[2]

-**البلدية:** هي "القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ".

ومن التعريفات السابقة يمكننا تقديم مفهوم للجماعات المحلية كالتالي: "الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) هي وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدول ولها هيئات مستقلة معنويا وماليا كما تعتبر دوائر إدارية لا مركزية للدولة، وتعمل في إطار مجموعة من المهام والاختصاصات المحددة قانونا على تنفيذ السياسات العامة للدول على المستوى المحلي والجماعات المحلية تمثل وسيط بين السلطة المركزية وأفراد المجتمع."

الفرع الثاني: أسباب ظهور الجماعات المحلية.

تتعدد أسباب ظهور الجماعات المحلية باعتبارها جزء من الهيكل الإداري العام للدولة حيث توجد هناك عدة أسباب منها: سياسية، إدارية، اجتماعية واقتصادية.[3]

---

[1] حسين طاهري, **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية**, دار الخلدونية للنشر والتوزيع القبة القديمة, الجزائر ,2007 ص 62.

[2] المادة 02,01 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في ,2011/06/22 المتعلق بالبلدية, الجريدة الرسمية (ج.ج.د.ش), العدد 37.

[3] خديجة بونداري ، مريم مختار ، **الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية، -ولاية أدرار نموذجا-** مذكرة ماستر تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار 2018-2019، ص ص 18-19.

أولا: الأسباب السياسية.

1- إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين من خلال عمليات الترشح واحترام الرأي الآخر.

2- تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية في تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي، إذ يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف وإنجازها من دون اللجوء إلى ممارسة العنف أو خلق اضطرابات.

3- إبراز قيادات محلية قادرة على إدارة الكفاءة والتي تتفوق في ممارسة أعمالها سواء في المجالس المحلية أو النيابية في الدولة.

4- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية في الدولة، حيث يمارس السكران في الجماعات الرقابة على المجالس المحلية للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة وفعالية.

ثانيا: الأسباب الإدارية.

1- مراعاة الظروف المحلية الخاصة عند تقديم الخدمات، حيث أن الإدارة المحلية تتيح حرية العمل وفقا للظروف البيئية بعيدة عن أساليب الحكومة المركزية.

2- سرعة إنجاز وتسهيل الخدمات، بحيث أن تقريب المجالس المحلية من الجمهور يساعد على سرعة التعرف على المشاكل وسرعة مواجهتها.

3- إفساح المجال لتجربة النظم الإدارية على النطاق المحلي وإعطاء الفرصة للإبداع الشعبي في هذا المجال.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية.

1- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم.

2- تعمل الإدارة المحلية على تقوية البناء الاجتماعي من خلال توزيع القوى الايجابية التي تؤدي إلى تطبيق مبدأ المشاركة بين الأفراد.

3- تعتبر الإدارة المحلية وسيلة لإتاحة الفرصة لتفجير طاقات الإبداع لدى أعضاء الجماعات المحلية.

4- الإدارة المحلية تعمل على تقوية الروابط الروحية بين الأفراد عن طريق إشراكهم سويا في مجالات العمل المحلي.

رابعا: الأسباب الاقتصادية والتنموية.

1- توفير التمويل المحلي ليساهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية ويدعم الدولة.

2- اتخاذ القرارات محليا بدلا من صدورها عن الإدارة المركزية يفر الوقت والتكلفة ويحسن إنجاز العمل.

3- تشجيع المواطنين المحليين على المساهمة مع السلطات المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة والخير.

4- حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها.

المطلب الثاني: مقومات الجماعات المحلية.

إن نظام الجماعات المحلية يحتاج مقومات عدة من أجل قيام نظام إداري جيد وتحقيق الأهداف المرسومة والوصول إليها، فلذلك يجب تحديد الرقعة الجغرافية التي تقوم عليها الجماعات المحلية (الإقليم المحلي) أولا، وتمتعها بالسلطات التي منحت لها تحت رقابة وصائية (الشخصية المعنوية) ثانيا، بالإضافة إلى الاستقلال المالي وذلك بتوفير موارد مالية تمكنها من القيام بمصالحها (الذمة المالية المستقلة) ثالثا، وأخيرا ما يميز الجماعات المحلية في الإدارة المحلية الذي يتمثل في تكريس الديمقراطية بالانتخابات من قبل الشعب (وجود مجلس محلي منتخب) رابعا.

أولا: الإقليم المحلي.

مثلها مثل الدولة تلتزم الإدارة المحلية بوجود إقليم تمارس عليه سلطاتها المخولة إليها وفقا للقوانين والتنظيمات، وذلك ما أكد عليه المشرع الجزائري بوجب نص المادة 06 من قانون البلدية.[1]

يشير هذا المقوم إلى ضرورة وجود تقسيم إداري لإقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ولا تكون إلا بتوافر وحدة المصلحة لدى سكانها ووحدة الانتماء. يتوقف نوع التقسيم الإداري لإقليم الدولة على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية وعلى الظروف البيئية السائدة في إقليم الدولة، في هذا الإطار توجد عدة عوامل تكون دائما موضع الاعتبار عند تقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية، أهمها: الوفاء بالخدمات التي يحتاجها المواطن المحلي لوحدته المحلية عن طريق التدعيم، التشجيع والتدعيم لممارسة المواطنة على المستوى المحلي وضمان تنمية القدرة الذاتية للوحدة المحلية لاسيما من الجانب المالي على وجه التحديد، ضمان قدرة الوحدة المحلية على التغيير والتطور لأن ما صلح لعملية التسيير اليوم لن يكون له أي مجال للتطبيق في المستقبل.[2]

ثانيا: الشخصية المعنوية.

تعتبر الشخصية المعنوية سندا لعملية تنظيم وتوزيع الوظائف الإدارية بين مختلف هيئات وأجهزة الإدارة العامة بالدولة.

يشترط أيضا أن تمنح الوحدة المحلية القائمة على هذه المصالح الشخصية المعنوية، فإذا تخلف هذا الشرط لم يكن للوحدة المحلية وجود، وتعتبر فرعا من فروع الحكومة المركزية، فالشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية، ولحماية مصالحها القانونية.

---

[1] المادة 06 من قانون البلدية 11-10.

[2] بسمة عيساوي، سارة ثابتي، مرجع سابق، ص 21.

لذلك فإن رفض الحكومة المركزية إضفاء الشخصية المعنوية على جماعة محلية فإن ذلك يعني أنها فرع من فروع الحكومة المركزية، ولا يمكن اعتبارها وحدات محلية بأية حال من الأحوال.[1]

ثالثا: الذمة المالية المستقلة.

ويقصد به توافر للوحدة المحلية قدر من المواد المالية الذاتية يكفي لتغطية جانب كبير من مصروفها، لكي يتمكن المجلس المحلي من القيام بمهامه بالمستوى الذي يرضي الناخبين، وإلا اضطر المجلس إلى الاعتماد على إعانات الحكومة المركزية بدرجة تهدد استقلال الوحدة المحلية، فمن يملك المال بالضرورة يستطيع التأثير في القرار، وبذلك تضعف مكانة المجلس المحلي وتضعف الثقة به.[2]

هذا ولا يقتصر دور الاستقلال المالي على دعم الاستقلال الإداري بل يساهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية، وفي تأصيل مفاهيمها عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لأهالي الوحدات المحلية، سواء كانوا أعضاء في السلطات المحلية، فهم أصحاب الموارد الذاتية وتعود إليهم منافع حاجياتهم المقضية ومن هنا تتحقق المشاركة المجتمعية والرقابة الشعبية في آن واحد.

وتختلف الموارد المالية المحلية باختلاف الدول وطبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية، ومن تلك الموارد، الضرائب، الرسوم المحلية، إيرادات الأملاك العامة للمجالس المحلية، القروض، الإعانات الحكومية والتبرعات، وهذا ما يجعل اهتمام المواطنين وتقديرهم للإدارة المحلية يرتبط مباشرة بمدى الاستقلال المالي المتوافر لتلك السلطات.[3]

---

[1] حبشي لرزق، **محاضرة في الجوانب النظرية التطبيقية للإدارة المحلية في الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت،2019، ص 78.

[2] بسمة عيساوي، سارة ثابتي، مرجع سابق، ص 23.

[3] حبشي لرزق، مرجع سابق، ص82.

رابعا: وجود مجلس محلي منتخب.

من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتخبة تمثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، فالمواطنين أدرى بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرونه مناسبا، فالمجالس المحلية هي هيئات الإدارة العامة. الأصل أن تشكيل المجالس المنتخبة يكون بالانتخاب المباشر، ذلك أن الباعث على نشأة نظام الإدارة المحلية باعث سياسي، وهي الأقرب إلى الأهالي ماديا ومعنويا، بالإضافة إلى أن الانتخاب المباشر ضروري لدعم استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية ولأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإدارة والتنفيذ.

ومن هنا يمكننا أن نقول أن الانتخاب يعتبر أساس اللامركزية وهو من يبين الاختلاف بين النظام المركزي واللامركزي سواء من حيث الصلاحيات أو المداولات المنعقدة وتعيين الأعضاء.[1]

المطلب الثالث: أهداف وخصائص الجماعات المحلية.

بالتأكيد أن الجماعات المحلية عند نشأتها لم تنشأ دون أهداف وخصائص، لذا سندرس من خلال هذا المطلب كل من أهداف وخصائص الجماعات المحلية.

الفرع الأول: أهداف الجماعات المحلية.

أولا: الأهداف السياسية.[2]

– ضمان السير الحسن والإدارة الفعالة للهيئات المحلية وضمان وحدة النهج الإداري ووحدة اتجاه عمل المرافق الإدارية.

– تقاسم المهام والموارد بين الدولة والجماعات المحلية.

– توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات المحلية والمصالح المتنوعة.

[1] بسمة عيساوي ،سارة ثابتي، مرجع سابق، ص24.

[2] خديجة بونداري، مريم مختار، مرجع سابق، ص20.

– تجسيد الديمقراطية ومشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ذات الطابع المحلي.

ثانيا: الأهداف الإدارية.[1]

– النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.

– خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنح فرص للمحليات للإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض

– القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية، وتنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى أشخاص وهيئات يدركون طبيعة الحاجات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

ثالثا: الأهداف الاجتماعية.[2]

– تعميق وترسيخ الثقة بالمواطن والقيم الإنسانية عن طريق احترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة التنمية المحلية.

– الإدارة وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم.

– دعم الروابط الروحية بين جميع أفراد المجتمع المحلي وتنمية انتماءاتهم الإقليمية والقومية.

الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية.

تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي: [3]

1– القدرة على وضع إستراتيجية طويلة المدى للنشاط أو القطاع أو المجتمع الذي بإدارة نشاطه، ومن ثم توفير متطلبات العمل بموجب تلك الإستراتيجية.

2– إيجاد القدرة الفنية للقيام بالتخطيط الاستراتيجي والقيام بمهمات التوجيه، التنفيذ، المتابعة والتقويم.

---

[1] بسمة عيساوي، سارة ثابتي، مرجع سابق، ص26.

[2] خديجة بونداري، مريم مختار، مرجع سابق، ص 20.

[3] خديجة بونداري، مريم مختار، مرجع سابق، ص 21.

3- المساهمة في بناء قاعدة وطنية للعلم وتقنية تسمح بتنمية القدرة الذاتية على استيعاب المعرفة والقيام باستنباط النظم والأساليب والتقنيات الملائمة.

4- التأكيد على أهمية إيجاد وتكثيف نظام ايجابي للحوافز المادية والمعنوية، يعتمد على توظيف الدوافع الملائمة والكافية من أجل توجيه الجهود وفقا لمقتضيات أداء الدور التنموي المطلوب من الإدارة المحلية إنجازه بالقدر الذي يؤكد التزام الوحدات والقطاع والمجتمع بأداء الوظيفة الاجتماعية.

المطلب الرابع: ميزانية الجماعات المحلية.

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وينص قانون البلدية في الجزائر بأنه (يقوم المجلس باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية أولا.

الفرع الأول: ماهية ميزانية الجماعات المحلية.

كما جاء في القانون فان الجماعات المحلية هي البلدية والولاية لدى سنقوم بإعطاء تعريف لكل من ميزانية الولاية وميزانية البلدية ومن ثم إعطاء تعريف شامل لميزانية الجماعات المحلية ومختلف الخصائص والمبادئ التي تقوم عليها.

أولا: مفهوم ميزانية جماعات المحلية.

1.تعريف ميزانية الولاية:

عرفت المادة 157 من قانون الولاية على أن ميزانية الولاية عبارة عن جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية وكما هي عقد ترخيص وأداة يسمح بتسيير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار

وتشمل ميزانية الولاية حسب المادة 158 من نفس القانون على قسمين متوازيين في الإيرادات والنفقات وهما قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار.

2.تعريف ميزانية البلدية:

عرفت المادة 176 من قانون البلدية رقم 08/90 ميزانية البلدية على أنها جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.

وحسب المادة 179 من نفس القانون تحتوي ميزانية البلدية على قسمين قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار كما هو الحال في ميزانية الولاية.[1]

هناك العديد من التعاريف المقدمة للميزانية المحلية، ويمكن تعريفها كما يلي:[2]

التعريف الفقهي :الميزانية عبارة عن جرد للنفقات والإيرادات المراد تحقيقها خلال مدة محددة من طرف الهيئات المحلية، وهي كذلك أمر بإذن يرخص من طرف المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للبلدية، والمجلس الشعبي الولائي بالنسبة للولاية.

[1] رفيقة بوصبع، لبنى بوعموشة، **دور المحاسبة العمومية في تسيير ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة: بلديات ولاية جيجل**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2016-2017، ص61.

[2] صالح رولي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص15.

التعريف القانوني :حسب نص المادتين 176 من قانون البلدية و 157 من قانون الولاية فإن الميزانية عبارة عن جدول تقديرات الإيرادات والنفقات، وهي عقد ترخيص و إدارة يسمح بالسير الحسن لمصالح الجماعات المحلية[1].

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن تعريف الميزانية المحلية على أن ميزانية الجماعات المحلية هي عبارة عن وثيقة محسابية تقديرية يتم إعدادها من طرف الهيئة المحلية سواء الولاية أو البلدية عن طريق قيام هذه الأخيرة بعملية جرد النفقات والإيرادات المراد تحقيقها خلال سنة.

ثانيا: خصائص ميزانية الجماعات المحلية

تمتاز ميزانية الجماعات الإقليمية بمجموعة من الخصائص هي:[2]

1.الميزانية عمل علني:

هذا يعني أن كل من ساهم في دفع الضريبة له الحق على الاطلاع على مدى استعمال المداخيل الجبائية من قبل الجماعات الإقليمية قصد تحقيق المنفعة العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن للمواطن المشاركة في النقاش عند التصويت.

2.الميزانية عمل تقديري:

تقوم الجماعات الإقليمية بتحديد المشاريع المراد تحقيقها، من خلال وضع جدول تقديري للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بها، هذه العمل التقديري يحدد النفقات المتوقعة بالتفصيل وكذلك الإيرادات التي يمكن تحصيلها لتغطية هذه النفقات خلال سنة مالية كاملة، حيث تكمن أهمية التقديرات في ضرورة ضبط دقيق للإيرادات والنفقات بعيدًا عن الارتجال والعشوائية في إعداد الميزانية

[1] أولاد المختار سعدية، **الآليات الجديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (مراقبة ميزانية الجماعات المحلية) بلدية المغنية (نموذجا)**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019-2020، ص33.

[2] ليلى بن رقية ، بسمة ناصري ، **فعالية الرقابة على تنفيذ الميزانية المحلية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2013-2014، ص8.

كما سميت هذه الخاصية بهذه التسمية لأنه من الصعب تحديد بدقة وبشكل نهائي حجم النفقات التي سوف تصرف، أو حجم الإيرادات التي تتعمق بفترة زمنية مستقبلية متوقعة أن تحصل فعلا.

3.الميزانية عمل مرخص:

حيث تسجل في ميزانية الجماعات الإقليمية رخص الإيرادات والنفقات المقترحة أي مجرد المصادقة عليها يتم صرف النفقات وتحصيل الإيرادات، وهو ما يمكنها من تسيير مصالحها وممتلكاتها دون إنجاز و تجاوز التقديرات الموجودة في جدول الميزانية، ومن دونه لا تستطيع الجماعات الإقليمية صرف النفقات أو تحصيل الإيرادات بالرغم من استقلاليتها إلا أنها مرتبطة ارتباط وثيق بميزانية الدولة.

4.الميزانية عمل ذو طابع إداري ومالي:

تتطلب ميزانية الجماعات الإقليمية مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية تسمح بتسيير الحسن للمصالح العمومية، حيث تقدم معلومات مفيدة حول نشاطات الجماعات الإقليمية في الميدان الإداري والمالي، والاقتصادي والاجتماعي والثقافي فبدون هذه المعلومات لا تستطيع الجماعات الإقليمية التمكن من الوصول إلى وضعيتها المالية الحقيقية.

5.الميزانية عمل دوري:

يتم إعداد الميزانية بناء على قوانين وتنظيمات معمول بها، بمعنى أنه هناك ميزانية واحدة لكل سنة مالية تعد بشكل دوري، كما أنه تلتزم سلطات البلدية والولاية بإعداد الميزانية بصفة دورية ومنتظمة كل سنة مالية جديدة.

ثالثا: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية.

لإعداد ميزانية بصفة صحيحة وقانونية يجب الاستناد إلى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه الأخيرة.

1.مبدأ السنوية:

يعني هذا المبدأ استغلال كل دورة محاسبية على الأخرى والمتمثلة في سنة حيث أن إيرادات الجماعة المحلية ونفقاتها تتحدد وتتجدد كل سنة وذلك لأن فترة سنة معقولة لتنبؤ بحصيلة الإيرادات وحاجتها إلى النفقات، وإذا زادت الفترة المحاسبية عن سنة فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الرقابة على الأموال العمومية.[1]

2.مبدأ التخصيص:

على عكس الميزانية العامة للدولة ففي ميزانية الجماعات المحلية، هناك إيرادات خاصة فعلى سبيل المثال هناك اقتطاع من موارد التسيير لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار، والإيرادات المقيدة بتخصيصها معينة مكفوفين، عجزة، بناء مدارس...الخ..[2]

3.مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي:

حسب المادة 55 من قانون المحاسبة العمومية " تتنافى وظيفة الآمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العمومي "ولذا يعد الآمر الصرف الحساب الإداري، والمحاسب العمومي حساب التسيير، وهذا هو الشائع في العلاقة بين الوالي وأمين خزينة الولاية من جهة، ومن جهة أخرى رئيس المجلس الشعبي البلدي وأمين خزينة البلدية.[3]

4.مبدأ التوازن:

يتمثل مبدأ التوازن في الميزانية في تعادل نفقات الجماعات الإقليمية مع مواردها، إلا أن التوازن الحقيقي لميزانية كل جماعة إقليمية يتمثل في تدقيق المعادلة بين إمكانياتها الحقيقية وما أوكل لها من تسيير أمثل لمرافقها العمومية، ومن تنمية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية

[1] غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الطبعة الأولى،الأردن، 1998، ص223.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الاردن، دون سنة، ص 277.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص278.

يشير توازن الميزانية في تعادل نفقات الجماعة الإقليمية مع إيراداتها فهي تهدف بالأساس إلى تحقيق التوازن المالي خلافًا الدولة التي تولي لمتوازن الاقتصادي أهمية أكبر.

تم تكريس مبدأ التوازن من خلال المادة161 من قانون الولاية رقم 07/12 والمادة 183 من قانون البلدية رقم 10/11 بأن يتم إعداد الميزانية للجماعات الإقليمية متوازنة تتساوى فيها تقديرات النفقات مع تقديرات الإيرادات، كما لا يمكن المصادقة على الميزانية من غير الموازنة.[1]

5.مبدأ الشمولية:

يقصد بهذا المبدأ أن يدرج في كافة الإيرادات والنفقات، دون إجراء أي تخصيص أو مقاطعة بينهما، ويقصد بها عدم تخصيص إيراد مالي معين لتسديد نفقة معينة، كما يقصد بعدم المقاطعة تنزيل المواد برمتها في الحسابات دون مقاطعة النفقات وفي هذا إضفاء لشفافية على ميزانية الجماعات الإقليمية، وهذا ما يجعل من مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ وحدة الميزانية

ويقصد كذلك بمبدأ الشمولية أنو تحدد في الميزانية جميع الإيرادات والنفقات بمعنى أنيا تشمل جميع المبالغ بغرض تسهيل عملية المراقبة من طرف الجهات المعنية، ولابد أن تكون الإيرادات والنفقات متوازنة، ويعتبر هذا المبدأ أساسي بالنسبة لتسيير ميزانية الجماعات الإقليمية.[2]

الفرع الثاني: وثائق ميزانية الجماعات المحلية.

تتكون ميزانية الجماعات المحلية من ثلاث وثائق تتمثل في الميزانية الأولية والحساب الإداري والميزانية الإضافية ومن ثم تنقسم إلى قسمين اثنين الخاص بالإيرادات والنفقات.

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص278.

[2] غازي عناية، مرجع سابق، ص223.

أولا: وثائق ميزانية الجماعات المحلية:

1.الميزانية الأولية (الابتدائية) (budget primitif):

سميت الميزانية الأولية لأنها الوثيقة الأولى التي يتم إعدادها خلال السنة المالية للجماعات الإقليمية، فهي عبارة عن بيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة لها خلال السنة وحسب المادة 18 من قانون البلدية يتم إعداد الميزانية الأولية قبل دخول السنة المالية السابقة ويتم عرضها على شكل تقديرات(النفقات التي يتم صرفها والإيرادات التي ستحصل) التي تقوم الجماعات المحلية بتنفيذها خلال السنة المالية ويتم تحضيرها إجباريا قبل 10/31من السنة السابقة لتنفيذها حتى يتم التصويت عليها من طرف المجالس الشعبية كما نصت عليها المادة 158 من قانون البلدية والمادة 193 من قانون الولاية.

2.الميزانية الإضافية (budget supplémentaire):

هي وثيقة تعديليه للميزانية الأولية اعتمادا على الحساب الإداري سواء بالنقصان أو الزيادة وتتدخل هذه الميزانية قبل 15 جوان من السنة المالية التي تنفذ فيها وهي عبارة عن ميزانية تعديلية وميزانية تمديد(budget de report)فأثناء وضع الميزانية الأولية لا يمكن إدراك نتائج الميزانية السابقة أي لا يمكن معرفة ما كانت هذه الميزانية في عجز أو فائض، فإذا حققت العجز فإن الميزانية الإضافية هي التي تغطي هذا العجز وإذا حققت فائض فهذا يستعمل في الميزانية الحالية أي الابتدائية وترتبط الميزانيتين لتشكل ميزانية موحدة للبلدية.

ومن خلال التعريف نستنتج أن للميزانية الإضافية ثلاث مهام وهي[1]:

- ضبط الميزانية الأولية للسنة المالية الجارية أي ترحيل النفقات والإيرادات المتبقية للسنة المنصرمة.
- برمجة العتاد.
- تخطي العجز في الميزانية الأولية للسنة المالية السابقة.

[1] رشيد بارني ، **المحاسبة العمومية ودورها في تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة : بلدية عين تادلس**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس "مستغانم"، الجزائر، 2017-2018، ص53.

3.الحساب الإداري:

يعتبر الحساب الإداري نتيجة السنة المالية وحوصلة للميزانيتين السابقتين(الأولية والإضافية)حيث يقدم لنا كل المصارف الحقيقية التي صرفت والإيرادات التي حصلت فعلا أثناء السنة المالية وكل البواقي التي سجلت سواء بالنسبة لقسم التسيير والتجهيز والاستثمار . ويلعب الحساب الإداري دورا كبيرا عند إعداد الميزانية الإضافية حيث يبين لنا ثلاث نقاط نعتمد عليها وهي:

أ. بواقي الإنجاز والتحصيل الخاصة بقسم التسيير ويرحل إلى الميزانية الإضافية (العجز أو الفائض)

ب. يستخرج لنا الرصيد الإجمالي لفرع التجهيز والاستثمار

ت. يستخرج لنا الفائض أو العجز إن وجد.

ثانيا: أقسام ميزانية الجماعات المحلية:

تنقسم ميزانية الجماعات المحلية إلى نفقات التسيير العمومي ونفقات التجهيز والاستثمار، وكذا قسم الإيرادات، وذلك كالآتي:[1]

1.النفقات.

تنص المادة 179 من قانون البلدية والمادة 158 من قانون الولاية 1 تحتوي ميزانية الجماعات المحلية على قسمين رئيسين متوازنين في الإيرادات والنفقات وهما:

أ. **قسم التسيير:** يقصد به المبالغ المالية المخصصة لدفع المرتبات وأجور الموظفين والمستخدمين واقتناء لوازم التسيير وتسديد الديون وتقديم المساعدات من بين هذه المبالغ:

- النفقات الإجبارية
- النفقات الضرورية

[1] رشيد بارني ، مرجع سابق، ص53.

- النفقات اختيارية

ب. قسم التجهيز والاستثمار: ويقصد به المبالغ المخصصة لتجهيز المصالح بالوسائل المادية وإنجاز المشاريع المختلفة وتمويل قسم التجهيز والاستثمار 2 ومن بين هذه المبالغ:

- تسديد رأس المال الدين
- اقتناء العقارات والعتاد والمعدات
- الشغال الجديدة والتصليحات الكبرى

2.الإيرادات:

تعددت مصادر الإيرادات وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة التي تقوم بها الدولة والهدف منها، ولمواجهة النفقات التي ذكرناها سابقا، على الجماعات المحلية أن تتحصل على الإيرادات اللازمة والكافية لذلك، حيث أن القسم الأكبر من هذه الإيرادات يأتي من المداخيل الجبائية في المرتبة الأولى ثم تأتي مداخيل الأملاك بالإضافة إلى إعانات الهيئات المختلفة، وتتمثل إيرادات الجماعات المحلية في:[1]

أ. إيرادات ذاتية للجماعات المحلية :

يقصد بالإيرادات الذاتية المحلية مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية، التي تختلف في تنوعها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانات المالية والنظام الاقتصادي المتبع.

[1] لخضر مزعاد، **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية–جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، الجزائر، 2005، ص6.

ب. إيرادات الملاك العامة للجماعات المحلية:

إن مبدأ استقلال الذمة المالية للجماعات المحلية وامتلاكها للشخصية المعنوية يضع تحت تصرفها العديد من المرافق العامة، التي يمكن أن تدر على الجماعات المحلية إيرادات معتبرة والمتمثلة في كل أنواع ممتلكات الجماعات المحلية العامة المنقولة وغير المنقولة، والتي تدر دخلا كقيمة إيجار عقاراتها وفوائدها المودعة بالمصارف أو المقروضة للغير وإيرادات الأوراق المالية المملوكة لها، بالإضافة إلى مشروعات الجماعات المحلية المشتركة، والتي تتمثل في المشاريع والمؤسسات المشتركة التي تحقق لها النفع العام

ت. الإيرادات الخارجية للجماعات المحلية.

عندما لا نستطيع الجماعات المحلية تغطية كافة حاجات سكانها بموردها الذاتية، لأن حصيلة الضرائب والرسوم وإيرادات الأملاك العامة لا تكفي لتنفيذ المشاريع وتقدم الخدمات اللازمة للسكان، فإن ذلك يستدعي البحث عن مصادر أخرى لتمويل وتأدية الخدمات خارج نطاق الإيرادات الذاتية والمتمثلة في الإعانات الحكومية للجماعات المحلية من إعانات غير مخصصة، وإعانات التجهيز والاستثمار، وإعانات للميزانية، والإعانات التعويضية وإعانات لأغراض اقتصادية، بالإضافة إلى القروض المحلية، التي بدورها تخصص إعانات للجماعات المحلية بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ المشاريع التنموية.

خلاصة الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل الإطار المعرفي لكل من محاسبة الاستحقاق، الحوكمة، الجماعات المحلية، حيث استنتجنا ما يلي:

أن محاسبة الاستحقاق هي كتعريف مبسط نظام محاسبي يتم فيه تسجيل العمليات المالية في تاريخ حدوثها بدلا من تاريخ الدفع أو الاستلام، ولها عدة مكونات إيرادات، مصاريف، أصول، خصوم، حقوق الملكية والمدخرات.

أما فيما يخص مفهوم الحوكمة فهو متشعب ومتعدد لكن المتفق عليه أنها العملية التي تدار من خلالها المؤسسات لتحقيق العدالة والمساواة في ظل سيادة القانون.

أما فيما يخص الجماعات المحلية فهي الجماعة الإقليمية (الولاية، البلدية) القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية ولها رقعة جغرافية محددة.

الفصل الثاني: حوكمة الجماعات المحلية من خلال تطبيق أساس الاستحقاق

تمهيد

يعتبر تطبيق أساس الاستحقاق في حوكمة الجماعات المحلية أمرًا مهمًا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية. يتطلب ذلك إدارة فعالة وشفافة ومساءلة للمسؤولين المحليين، وتعزيز مشاركة المواطنين وتمكينهم من المشاركة في صنع القرارات المحلية، وتحسين الخدمات المحلية وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبني أساليب حديثة ومبتكرة في الحوكمة المحلية وتطوير القدرات الإدارية والتقنية للمسؤولين المحليين والمواطنين على حد سواء. حيث سنتعرف خلال هذا الفصل على حوكمة الجماعات المحلية من خلال تطبيق أساس الاستحقاق. إذ تم تقسيمه إلى مبحثين تطرقنا في:

المبحث الأول إلى حوكمة الجماعات المحلية.

المبحث الثاني إلى أهمية تطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية.

المبحث الأول: حوكمة الجماعات المحلية.

بعدما تم التطرق للحوكمة بمفهومها العام في مبحث سابق من الفصل الأول، وأهم أساسياتها، تجدر الإشارة إلى أن تطبيق هذا المفهوم امتد حتى على المستوى المحلي وهو ما يعرف بالحوكمة المحلية، وعليه سوف يتم التطرق بداية في هذا المبحث إلى مفهوم الحوكمة المحلية وعرض أهم مؤشراتها، كما يتم تحديد الجهات الفاعلة، والبحث عن أهمية الحوكمة محليا ووسائل تجسيدها، مع التطرق لمعوقات وآفاق الحوكمة المحلية.

المطلب الأول: تعريف وفواعل الحوكمة المحلية.

ارتكزت جهود الباحثين على توضيح مفهوم الحوكمة المحلية نظرا لتداخله بمفاهيم أخرى مشابهة له، إذ ارتأينا في هذا المطلب أن نقدم مفهوما شاملا للحوكمة المحلية من خلال تعريفه وفواعل الحوكمة المحلية.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة المحلية.

تعددت التعاريف المقدمة للحوكمة المحلية بتعدد وجهات النظر إليها كما ذكرنا سابقا، لذا سنذكر مجموعة من الإسهامات وهي كالتالي:

عرف البنك الدولي الحوكمة المحلية بأنها: "الطريقة التي تمارس بواسطتها سلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل تنميتها الاقتصادية[1]"

أما منظمة التعاون الاقتصادي**والتنمية**(**OCDE**) فقد اعتبرت الحوكمة المحلية أنها "عملية تحسين تسيير الشأن العام المحلي عبر ضمان تقديم خدمات عادلة مستدامة من خلال مشاركة جميع فواعل الإقليم المحلي، بإدماج العديد من العالقات الرسمية وغير الرسمية التي تدور بين مختلف فواعل التنمية مثل: السلطات المحلية، القطاع الخاص

[1] عريوة محاد، زغبة طالل، **أهمية اعتماد الحوكمة المحلية في تحسين الأداء المؤسسي للقطاع العمومي**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 11،العدد 1، ديسمبر 2018 ،ص 292.

المحلي، الجمعيات والمواطن المحلي والتي تؤثر على المردودية والفعالية للنظام الإداري والسياسي على المستوى المحلي والجهوي.[1]

يعرف صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، الحوكمة المحلية على أنها: " تهدف لنقل السلطة إلى السكان المحليين لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية التي يقوم بها السكان أنفسهم والتي تركز على الحد من الفقر"، هذا المفهوم مبني على" نقل عمودي" للمسؤولية والموارد من الحكومة المركزية إلى الجماعات الإقليمية وتطوير "شبكات أفقية" بين هاته الجماعات والجهات الحكومية.[2]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن اعتبار أن الحوكمة المحلية هي المشاركة في ممارسة السلطة بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من شبكات اجتماعية مختلفة، كما يعتبر تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي هو التعريف الأشمل للحوكمة المحلية، لتأكيده على عملية تحسين تسيير الشأن العام المحلي بعد تبني هذا الأسلوب في التسيير، كما أشار إلى إشراك جميع الأطراف وسماها "بفواعل التنمية "وهي: السلطات المحلية التي تمثل الدولة، القطاع الخاص المحلي، الجمعيات والمواطن المحلي.

ومن هنا نستنتج أن الحوكمة المحلية تتضمن فواعل ما سنتطرق إليه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: فواعل الحوكمة المحلية.

قامت الحوكمة المحلية بإصلاح نمط التسيير السائد ذلك بإدخال فواعل أكثر مرونة واستجابة التي يشارك فيها مختلف الفاعلين من الدولة والمنظمات غير الحكومية إلى القطاع الخاص، وسنحاول التطرق لكل فاعل من هذه الفواعل في مجال تنمية المجتمع المحلي والمساهمة في تطويره. حيث قسمنا هذا المطلب إلى ثلاث فروع (الفرع الأول) الدولة (الفرع الثاني) المجتمع المدني (الفرع الثالث) القطاع الخاص.

[1] بسمة عيساوي، ،سارة ثابتي، مرجع سابق، ص 48.

[2] عريوة محاد، زغبة طالل، مرجع سابق، ص 292.

أولا: الدولة.

الدولة: ممثلة في السلطات المركزية والجماعات المحلية.

كما هو معروف أن الدولة تتكون أساسا من ثلاث أركان: الإقليم، الشعب والسلطة. إن الدولة هي المسؤولة عن توفير الإطار التشريعي الذي ينظم العلاقة بينها وبين أفراد الشعب وبالتالي مشاركتهم في تسيير شؤونهم، واحترام مبدأ حكم القانون.[1]

على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة، من القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعها، إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، إلى خلق الحوار بين جميع هذه الأطراف سواء كان في مؤسسات رسمية مثل المجالس النيابية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أوفي هيئات أو لقاءات غير رسمية، لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع الهيئات المدنية والحوار معها حول السياسات العامة. [2]

ثانيا: المجتمع المدني.

سنعرض بعض المفاهيم التي جاءت لتحديد مفهوم المجتمع المدني حيث يعرف بأنه مجال شبكات العمل التطوعية والجمعيات غير الرسمية التي يسير فيها الأفراد الكثير من شؤون حياتهم ويتكون المجتمع الذي يعمل بشكل جيد.

يرى المفكر سعد الدين إبراهيم أيضا أنه: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراض. وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات، الروابط، النقابات، الأحزاب، الأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وما هو غير عائلي أو إرثي.

---

[1] أمينة خيضر، رضوان معريوة، **حوكمة الجماعات المحلية في الجزائر بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة- بلدية جيجل**-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018-2019 ،ص ص 31-33.

[2] بسمة عيساوي، سارة ثابتي، مرجع سابق، ص 56.

يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحوكمة ويمكن حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة المهمشة ودمج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهذا ما يمكن أن يحول هذه المنظمات المدنية إلى النموذج المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحوكمة، ويتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة اتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية وكذلك الإجراءات السلبية التي تؤثر على العملية التنموية وتعرقل تطوير المجتمع. [1]

ثالثا: القطاع الخاص.

قد ظهرت الخصخصة كسياسة اقتصادية في أوائل الثمانينات من القرن 20 في بريطانيا، حيث قامت بتطبيقها بصورة كبيرة في قطاع الاتصالات، الكهرباء والغاز، المياه، النقل وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وبعد نجاح هذه السياسة في بريطانيا وتحقيقها لمعدلات كبيرة من النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الخدمات وارتفاع معدلات الربح وزيادة العمالة وانتشرت هذه السياسة في باقي دول العالم.[2]

يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبيرا في الإدارة، وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على هياكله فهو يستطيع أن يساهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، كما أنه يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة اللازمة لعمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني وكمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان ولتأمين التدريب والتعليم وتوفير المنتجات الصناعية المختلفة، كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص والدولة فيما يخص التنمية من أجل إنجاح السياسات العامة في

[1] بلال خروفي، مرجع سابق، ص 66.

[2] أمينة خيضر، رضوان معريوة، مرجع سابق، ص 33

هذا الشأن. فالقطاع الخاص فاعل رئيسي من فواعل الحوكمة المحلية حيث يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح مجال التشغيل للأيدي العاملة، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية المحلية وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات، كما يساهم في تمويل منظمات المجتمع المدني.[1]

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة المحلية ووسائل تجسيدها.

تتجلى أهمية الحوكمة المحلية من خلال حجم الاهتمام بها، خاصة لدى المجتمعات التي تعاني من سوء التسيير محليا، ومستويات من الفساد تكاد توقف عجلتها التنموية، وعليه سارعت العديد من المنظمات الدولية، وحتى الدارسين والباحثين في هذا الشأن في إبراز أهميتها وتحديد لأهم الأدوات اللازمة لتجسيدها.

الفرع الأول: أهمية الحوكمة المحلية.

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن أهمية الحوكمة المحلية تأتي من كونها:[2]

1- تسمح بتنفيذ السياسات العامة الأكثر ملاءمة لاحتياجات السكان: لأن معظم التفاعلات بين المواطنين والفاعلين الاقتصاديين تقوم عن طريق السلطة العامة وتكون بداية بالمستوى المحلي.

2- تجعل من الممكن الارتباط مباشرة بالجهات الفاعلة المختلفة في الدائرة السياسية: فالسياسات العمومية تجمع القطاع العام بالجهات الفاعلة الخاصة، المجتمع المدني

[1] بسمة عيساوي ،سارة ثابتي، مرجع سابق، ص 58.

[2] مشتة بومدين، **الحوكمة المحلية كآلية لتحسين تسيير ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر-دراسة حالة برجبوعريريج-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الميزانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2023 ،ص ص 50-51.

والمواطنين ككل، بهذا المعنى يكون المستوى المحلي نقطة التقاء جميع الفواعل الرئيسية في العمل السياسي.

3- تساعد في حل المشاكل النظامية الحالية، ودراسة الأهداف السياسية بأكثر فعالية وعلى جميع أنحاء الإقليم.

وحسب **AuroraNdreu** كذلك فإن الحوكمة المحلية تكمن أهميتها في الآتي:[1]

1- دعم الديمقراطية بشكل أساسي، ولكي تتحقق الديمقراطية بشكل صحيح لا بد أن يشارك الكثير من المواطنين في عملية صنع القرار.

2- يمكن للحوكمة المحلية أن تخلق قادة للمستقبل، وهذا يعني أنها فترة تدريب لاكتساب الخبرة والمعرفة حول فن صنع السياسات الحكومية والانتقال بالحكم إلى المستوى الوطني.

3- تكمن أهميتها في أنها تدير الشؤون المحلية بشكل أفضل وأكثر كفاءة لأنها أقرب إلى احتياجات المواطنين.

4- تكمن أهميتها في حقيقة أنها بمثابة أداة اتصال ووسيط بين الحكومة المركزية والشعب أو المجتمع، وبالتالي يتم نقل مطالب المواطنين إلى الحكومة المركزية من قبل هيئات الجماعات المحلية.

ومن خلال ما قدمه كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) و**AuroraNdreu** فالحوكمة المحلية هي السبيل لتحقيق الكفاية الذاتية محليا، من خلال خلق آليات للمشاركة المجتمعية وآليات من الرشادة في التسيير، كما أن تطبيق الحوكمة المحلية يسهم في ترشيد الإنفاق واستغلال الموارد المحلية أيما استغلال، كما يضمن حلا للمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي بكل أنواعها وعلى كل الأصعدة وبالصورة الأسرع والأقل تكلفة عن غيرها من الطرق والأساليب.

[1] مشتة بومدين، مرجع سابق، ص 51.

الفرع الثاني: وسائل تجسيد الحوكمة المحلية.

تستخدم الهيئات الدولية وسائل وأدوات لتجسيد الحوكمة المحلية، يتم تناولها من خلال ما يلي:

أولا: الوسائل والأدوات القانونية.

توفر الاتفاقيات الدولية إطار لتعزيز التدابير الوقائية لتفادي ظاهرة الفساد وما يترتب عنه من مظاهر سلبية، حيث أن سيادة القانون يتطلب وجود إستراتيجية وطنية لمعالجة الفساد وتحقيق جودة الخدمات العمومية المقدمة من خلال تعزيز نظام الشفافية والمساءلة الداخلية وحتى الخارجية، كما يتطلب أيضا تدابير وقائية من أجل خلق الظروف المناسبة لوجود إدارة صالحة ونزيهة وكفأة وذات جودة عالية، بالإضافة إلى تدابير قضائية وإدارية تعاقب على ارتكاب الممارسات الفاسدة في تسيير المصالح المحلية.[1]

ثانيا: الوسائل والأدوات الفنية.

تقدم العديد من المؤسسات الدولية مساعدات فنية مباشرة لتمكين الدول الأعضاء من مكافحة الفساد وتحسين الأداء، ويمكن تقديم تلك المساعدات في مجالات الحوكمة المحلية على النحو التالي:

– البرامج الخاصة بتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات المحلية لمكافحة الفساد، والبرامج الخاصة بتطوير سبل إشراك المجتمع المدني.

– البرامج الخاصة ببناء القدرات المحلية، وإنشاء دعم المؤسسات المحلية المعنية بقضايا النزاهة والشفافية.

– البرامج الخاصة بالتشريعات المشجعة على تحسين نظم الشفافية والمساءلة الداخلية لنظم الإدارة المحلية.[2]

[1] مشتة بومدين، مرجع سابق، ص 52.

[2] أحمد يحياوي ، **حتمية الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية**، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 22 ، جوان2017 ص ص 379–380.

ثالثا: إجراء البحوث والقيام بالدراسات.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع الحكومة المحلية خصوصا مع زيادة ظاهرة الفساد، والوعي الكبير لدى المواطنين والهيئات الحكومية بضرورة محاربة هذه الظاهرة، لأجل ذلك تقوم المؤسسات الدولية بإجراء بحوث ودراسات بطلب من الدول الأعضاء لدعم جهودها الإصلاحية وتحسين أداء مؤسساتها العامة في مجال الحكومة، إذ تقوم بدراسات ميدانية تساعد على تشخيص المشكلة بدقة، مما يسمح بتوفير الحلول، كما يمكن أن تدخل البحوث والدراسات ضمن وظائف وسلطات الدولة، وتتعلق باستراتيجيات وسياسات وبرامج المنظمات الدولية كوسيلة للترويج للحكومة، وتسمح هذه الدراسات بتحقيق ما يلي:

– تحفيز المناقشة اللامركزية التي من شأنها الدفع باتجاه الجهود المحلية وتنمية وتفعيل الأداء المحلي المحقق لجودة الخدمات، والمعبر عنه في المعايير الإدارية القائمة على المشاركة وتشجيع العمل المحلي الجماعي.

– تشجيع الإصلاحات المؤسسية، حيث يساعد قياس التكاليف الاقتصادية على تحديد القطاعات المحلية التي تحوز الأولوية في الإصلاح.

– تمثل استطلاعات الرأي كمحفز يوجه الخبرات المحلية المقتدرة فنيا، في الاستفادة من معرفتها وخبرتها من أجل دعم جهودها في الإصلاح، وتقوية ملكيتها المحلية.[1]

المطلب الثالث: واقع الإدارة المحلية من منطلق مؤشرات الحوكمة.

قبل أن نتطرق إلى واقع الإدارة المحلية من منطلق مؤشرات الحوكمة في البداية يتوجب علينا دراسة خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية وذلك من خلال مقارنة

[1] أحمد يحياوي، مرجع سابق، ص 381.

الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم البيئي أو غير صالح**Poor Governance** **وهذا** حتى يسهل علينا معرفة الأسباب المتكررة في العجز داخل الإدارة المحلية في التوصل إلى تحقيق تنمية محلية وشاملة في الجزائر وثمة يمكن تحديد الإجراءات والآليات القانونية التي يمكن من خلالها التخلص منها ومعالجتها وهذه الخصائص تتمثل في:[1]

1- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح العامة والخاصة والمال العام والخاص.

2- الحكم الذي لا يقوم على أطر قانونية ولا يطبق فيه مفهوم حكم القانون.

3- الحكم الذي لديه العديد من المعوقات القانونية والإجرائية، أما الاستثمار الإنتاجي بها يدفع نحو أنشطة الربح السريع.

4- الحكم الذي لديه أولويات تتعارض مع تحقيق التنمية.

5- الحكم الذي يتميز بوجود كل أنواع الفساد الإداري.

6- الحكم الذي لديه قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات.

الفرع الأول: واقع البلدية من منطلق مؤشرات الحوكمة.

تعتبر البلدية خلية أساسية في الإدارة المحلية، واعتبار أن اللامركزية تعد من مؤشرات الحوكمة حيث لا يمكن وصف حكم بدون رشادة ذلك من خلال إشراك المواطنين في صنع القرار لذا يتوجب علينا التطرق إلى تطبيق بعض مؤشرات الحوكمة على مستوى مجالس البلدية من أجل معرفة مدى تطبيقها.

أولا: مؤشر المشاركة وتطبيقه في البلدية.

يقصد بمؤشر المشاركة تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أومن خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة،

[1] بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، مجلة التواصل، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق، العدد ،26 (الجزائر: جوان 2010)، ص35.

يتمكن المواطنين من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم، وكما يعني مشاركة المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين الأمر الذي يعني زيادة الخيرات المحلية[1].

وإذا كانت البلدية طبقا للمادة **02** من قانون البلدية الجديد هي " القاعدة الإقليمية اللامركزية، تكرس سبيل المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات العامة على المستوى البلدي وعن طريق ممثلين منتخبين".[2]

ويمكن تحديد تطبيق مؤشر المشاركة على مستوى المجالس البلدية ضمن قانون البلدية من خلال:

- **شكل المجلس البلدي وتجسيد مبدأ المشاركة:**

يحدد مؤشر المشاركة في البلدية عن طريق كفاءة المجالس المحلية وتحكمها في الدور المنوط بها من خلال تشجيع الكفاءة والتأهيل في العنصر البشري داخل البلدية خاصة وأن الأمر يتعلق بمهام معقدة وبمجالات وميادين مختلفة اقتصادية، مالية، ثقافية وغيرها. إن الاهتمام بهذا العنصر بالذات في تركيبة المجلس المحلي من شأنه أن يكون دافع قوي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ذلك من خلال وضع مجموعة من الخيارات والمتمثلة في: [3]

1- خيار المجلس المعين والمنتخب كليا وآليات الحوكمة:

إن إتباع أسلوب انتخاب المجلس المحلي صمن المجالس البلدية تعتبر مظهر من مظاهر الديمقراطية المحلية. كما أن الأخذ بهذا الأسلوب من شأنه ينفي تبعية المجالس المحلية لأي جهة كانت ويضمن له استقلالية عضوية تجعله بعيدا عن ضغوط السلطة الإدارية المركزية حين القيام بمهام واختصاصاتها القانونية. حيث أن هذا الأسلوب تبنته العديد من البلدان النامية لاسيما الجزائر فقد قام المشرع الجزائري منذ قانون البلدية الأول

[1] أمينة شرقي، وفاء أفالو، مرجع سابق، ص77.

[2] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.ص 154.

[3] عمار بوضياف، مرجع سابق. ص ص 155-156

سنة **1967** مبدأ الانتخاب الكلي للأعضاء والمجالس المحلية البلدية، وكذلك كرس نفس المبدأ في قانون البلدية لسنة **1990**.

أما القانون الجديد للبلدية فقد خصص الباب الثالث منه تحت عنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية حيث نصت المادة **11** منه : تشكل البلدية بالإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري".

2- خيار الأسلوب المختلط أو المزج بين أسلوب التعيين وأسلوب الانتخاب:

نتيجة لعيوب أسلوب الانتخاب السابق الإشارة إليه ونظرا لعدم أمكانية تعيين كل أعضاء المجالس المحلية، رأى البعض من الضروري التفكير في إنشاء مجالس محلية تضم منتخبين ومعينين على أن تكون الأولوية لمجلس المنتخبين، وتزداد أهمية العمل بهذا الأسلوب خاصة في البلدان النامية التي تفتقر إلى الإطارات المؤهلة وأن هذا الأسلوب يحتاج التفكير فيه ضمن المجالس المحلية الجزائرية من أجل تحقيق الكفاءة للمنتخبين أو عدم قدرتهم على القيام بالمهام المنوطة بهم. وأن الهدف الأساسي هو الاستفادة من الإطارات والكفاءات في شتى الميادين خاصة أما ما تعانيه الإدارة المحلية من مشاكل عدة.

ثانيا: مؤشر الشفافية وتطبيقه في البلدية.

تعتبر الشفافية من أهم متطلبات مكافحة الفساد الإداري والتي يقصد بها في مجملها حرية تدفع المعلومات في مختلف المجالات عن طريق توفير المعلومات الضرورية والعمل بطريقة منفتحة من أجل الحفاظ على المصالح واتخاذ القرارات الهامة في الوقت المناسب واكتشاف الأخطاء.

ويعد مبدأ الشفافية من أكبر الدعائم لتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، وهي عبارة عن إحدى معايير الحوكمة، إن تفعيل مبدأ الشفافية في تسيير المجالس المحلية ذلك عن طريق العلاقة التفاعلية بين الإدارة والأجهزة الرسمية والجمهور، التي من شأنها تؤسس لنظام معلومات واضح ومعلن وهذا ما يولد علاقة متينة بين المواطن والإدارة تقوم على

أساس النزاهة والفاعلية في المعاملة، وهذا في النهاية يؤدي إلى تقريب الإدارة من المواطن وزيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم.[1]

ولعل أن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية مبدأ الشفافية هو التطور الحاصل الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال وجعل العالم قرية صغيرة.

الفرع الثاني: واقع الولاية من منطلق مؤشرات الحوكمة.

تعد الولاية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي، على اعتبار أن الإدارة المحلية أحد أهم أطراف الحوكمة لذا يتوجب علينا الطرق إلى تطبيق بعض مؤشرات الحوكمة على مستوى المجالس الولائية.

أولا: مؤشر المشاركة وتطبيقه على مستوى الولاية.[2]

يقصد بالمشاركة على أنها مشاركة لجميع أفراد المجتمع سواء مباشرة أومن خلال ممثلين عبر مؤسسات وسيطة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

إذا كانت الولاية طبقا للمادة من قانون الولاية الجديد شعارها **بالشعب وللشعب،** وهذا يتعين العمل وتهيئة السبل والآليات الولائية وهذا على طريق هيئات الولاية(المجلس الشعبي الولائي) التي تقوم بمختلف الاختصاصات المتنوعة في شتى المجالات والميادين ويمكن تحديد تطبيق مؤشر المشاركة على مستوى المجالس الولائية من خلال:

- **شكل المجلس الولائي وتجسيد مبدأ المشاركة.**

يحدد مؤشر المشاركة في المجالس الولائية عن طريق الكفاءة والتأهيل للعنصر البشري خاصة وأن الأمر يتعلق بمهام معقدة ومتشعبة وبمجالات وميادين مختلفة اقتصادية، مالية واجتماعية، إن وجود العنصر البشري في تركيبة المجلس المحلي من شأنه أن يعطيه دفعا قويا إلى الأمام من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 161

[2] عمار بوضياف، مرجع سابق .ص ص 180-183

وإن تحقيق كفاية المجالس المنتخبة على طريق رفع مستوى أدائها لابد من الاهتمام بمجموعة من الخيارات التي تكون أكثر استجابة مع متطلبات الحوكمة، لقد ازداد اهتمام لهذه الخيارات مع ظهور مفهوم الحوكمة في مختلف الآليات الدستورية والقانونية والمتمثلة في :

1- **خيار المجلس المعين كليا وآليات الحوكمة:** مما لاشك فيه أن إتباع خيار أو أسلوب التعيين في اختيار أعضاء المجالس المحلية أمر لازم في الجزائر لأسباب دستورية وتاريخية، حيث أن النظام السائد في الجزائر يقوم على الشرعية الشعبية التي تفرض مشاركة الشعب في تسيير شؤون كل المجالس المحلية والوطنية من الاستقلال إلى يومنا هذا، كما أن الأخذ بهذا الأسلوب جاء بجملة من المبادئ الدستورية خاصة في المواد **6** و**7**و**14**و**15**و**16**. وهذا ما أدى إلى تكريس مبادئ الحوكمة ضمن المجالس الولائية.

2- **خيار المجلس المنتخب كليا ولآليات الحوكمة:** لقد تبنى المشرع الجزائري منفذ قانون الولاية الأول لسنة **1969مبدأ** الانتخاب الكلي لأعضاء المجلس الولائي وتكرس ذات التوجه في قانون الولاية سنة **1990**.وهاهوالقانون الجديد لسنة **2012** في نص المادة **12** التي يعترف أن تعيين المجلس الولائي يقوم عن طريق الاقتراع العام والسري والمباشر.

3- **خيار الأسلوب المختلط:** نتيجة العيوب للأسلوبين السابقين ونظرا لعدم إمكانية تعيين كل أعضاء المجالس المحلية، حيث يرى البعض أنه لا مفر من التفكير في إنشاء مجالس محلية مختلط بين أعضاء منتخبين وأعضاء معينين على أن تكون الغلبة للمجالس المحلية المنتخبة.

وتظل الازدواجية بين نظام التعيين والانتخاب أفضل طريقة برأينا لأنها تكفل لعديمي التأهيل حقهم في الترشح من جهة ومن جهة أخرى تكفل للكفاءات المحلية حق الالتحاق بالمجلس المحلي خاصة حين لا يكون أمامها حظ الدخول بطريق الانتخاب.

ثانيا: مؤشر الشفافية وتطبيقه على مستوى الولاية.[1]

يعتبر مبدأ الشفافية من أهم مؤشرات الحوكمة الذي يقوم على ضرورة توفير المعلومات الضرورية من أجل الحفاظ على مصالح أصحاب الشأن واتخاذ القرارات الهامة في الأوقات المناسبة وضرورة كشف الأخطاء من أجل تصحيحها.

لذا يمثل مؤشر الشفافية مركزا مرموقا ضمن المجالس الولائية، ومن أجل تفعيل هذا المبدأ في تسيير مختلف أنشطة الإدارة والأجهزة الرسمية وعلاقاتها مع المواطن. فقد أعطى قانون الولاية الجديد **07/12** المؤرخ في 21 فيفري **2012** أهمية كبيرة لهذا المبدأ من خلال وضع مجموعة من التدابير والإجراءات التي تقوم عليها المواد التالية:

1- ففي المادة **18** منه أوجب لصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور، ولاسيما الإلكترونية منها، وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

2- وفي المادة **26** أوجب أن تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية، ولقد قرر المجلس تداول الجلسة مغلقة إلا في حالات نادرة.

3- ولقد فرضت المادة **27** منه أن يتولى رئيس الجلسة ضبط المناقشات ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس بغية السير الحسن لهذه المناقشات، وهذا يعني أنه لا يمكن حضور إلا الأعضاء للجلسات العامة.

أن هذه المواد تجسد مبدأ الشفافية في المجالس الولائية وكما أقرت المادة **60** من القانون المتعلقة بانتخاب رئيس المجلس الولائي بمكتب مؤقت بأن يلصق محضر النتائج النهائية لانتخابات الرئيس في مقر الولاية والبلديات التابعة لها والملحقات الإدارية والمندوبات البلدية وكل هذا يكرس مبدأ الشفافية داخل المجالس الولائية.

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، .ص185.

المطلب الرابع: معوقات وآفاق الحوكمة المحلية.

تقوم الجماعات المحلية في الجزائر بجهود كبيرة لتجسيد الحكومة بكل مبادئها إلا أنها بقيت تعاني من نقائص وتواجه معوقات لا يمكن تجاهلها تمنعها من الوصول إلى السير الأمثل والراشد للإدارة المحلية.

ولمواجهة هذه المعوقات توجهت الجماعات المحلية نحو تطبيق استراتيجيات وخطط جديدة وتقوم بإصلاحات مكثفة وتعمل على تطبيق النصوص القانونية وإعطاء المكانة القانونية للهيئات المحلية.

الفرع الأول: معوقات الحوكمة المحلية.

تتلخص معوقات الحوكمة المحلية في عدة نقاط واقعية نتطرق إليها في النقاط التالية:

1- تبعية الجماعات المحلية للهيئات المركزية: تعتبر الجماعات المحلية الميدان الأفضل لتكريس الديمقراطية وذلك بتوزيع الاختصاصات بين السلطة اللامركزية والسلطة المركزية. [1]وهذا ما جعل هذه الأخيرة تمارس نوع من الرقابة عليها بتدخلها المفرط في الشؤون المحلية. فلا يمكن أن تتصرف لا البلدية ولا الولاية بعيدا عن مراقبة السلطة الوصائية سواء في المجال الإداري أو المجال المالي.

2- الفساد: يمكن اعتبار الفساد أهم العوائق التي عرفتها الأنظمة والسياسات فهو يتطور بتطور البشرية، فلا يمكن أن نجد تخلف أو صراع إلا وكان الفساد أحد أسبابه الرئيسية، فهو ليس مسألة دولية أو وطنية بل محلية أيضا، حيث تتجلى مظاهره في:

- الرشوة.
- الاختلاس.
- الغدر.
- الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة أو الرسم.

[1]أنس قاسم جعفر، **التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ، ص 78.

- أخذ فوائد بصفة غير قانونية.
- المتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال السلطة.
- تبيض الأموال وإخفاء العائدات الإجرامية.

3- تدني الاعتماد على مبادئ الحوكمة المحلية: تواجه الإدارة المحلية في الجزائر عقبات تمنعها من الأداء الحسن لوظائفها والاستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية.

4-ضعف المشاركة الاجتماعية: حيث تعتبر العملية الانتخابية المجال الوحيد الذي يشارك فيه المواطن في تسيير شؤونه المحلية وذلك باختيار نوابه.

5-ضعف الإدارة في المجالس المنتخبة: تعرف المجالس المنتخبة ضعف في تكريس مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة.

الفرع الثاني: آفاق الحوكمة المحلية.

تخوض الإدارة المحلية تحديات كبيرة من أجل إصلاح الإدارة والنظام المالي ومكافحة الفساد بكل أنواعه وذلك من خلال التركيز على العناصر التالية:[1]

1- العمل على مكافحة الفساد بكل أنواعه: وذلك من خلال تحسين النصوص القانونية والصرامة في تطبيق القوانين وهذا ما جاء به " قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم **01/06** في خمسة أبواب و**73** مادة لمكافحة كل أشكال الفساد". بالإضافة إلى وضع هيئات خاصة مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

2- إصلاح النظام المالي: يجب على الجماعات المحلية أن تقوم بعدة إصلاحات مالية ومراجعة النظام الضريبي لضمان استقلالية واستجابة فعالة، وتحسين مردودية الموارد الجبائية بإعطاء الجماعات المحلية حق تحصيلها والاعتماد على نظام ثابت لتوزيعها، وإصلاح مديرية الضرائب من خلال توظيف الكفاءات ووضع تحفيزات وإمكانيات مادية لازمة.

[1] أحمد يحياوي ، مرجع سابق، ص 382.

بالإضافة إلى رفع قيمة الموارد المحلية بإنجاز المشاريع، وتشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات غير ضريبية، ووضع نظام مالي يقوم على الشفافية والفعالية في اختيار إيرادات ونفقات الميزانية مع عدم تحميل الجماعات الإقليمية نفقات لا تدخل ضمن اختصاصاتها بالإضافة إلى ترشيد النفقات لتحقيق الفعالية وتلبية حاجيات المواطنين في إطار العقلانية والتصرف المحكم والحفاظ على المال العام.

3- نحو إستراتيجية متعددة الفواعل: تحتاج الحوكمة المحلية بصفة خاصة لنظام يقوم على تقوية الأطراف الفاعلة من جميع النواحي والتفاعل فيما بينها، فتشكيل مجتمع مدني نشيط وفعال يزيد من القوة التشاركية وذلك بتعزيز الدور الجمعوي في المجتمع خاصة بالنسبة للشباب من أجل امتصاص طاقاتهم الايجابية وأفكارهم البناءة وتوظيفها في خدمة المجتمع.

بالإضافة إلى إصلاح نظام الإعلام باعتباره من أهم الوسائل المؤهلة لجذب الرأي العام والأفراد باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية.

وفي الأخير لا بد من إصلاح قطاع العدالة. وهذا من أجل تكريس مبدأ الديمقراطية والحكم الراشد الذي يتجلى في الفصل بين السلطات وتنظيم العلاقة الموجودة بينهما، وتكوين قضاة متخصصين في مكافحة الفساد وعصرنة قطاع العدالة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين جميع المؤسسات القضائية.

4- حتمية تفعيل مبادئ الحوكمة: ذكرنا سابقا أن الفعالية في تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية تؤدي إلى فقدان الجماعات المحلية وزنها السياسي ودورها التنموي. لذا وجب البحث عن سبل لإبراز هذه الأسس وتفعيلها، لكن ذلك لا يتغير إلا بتغير البيئة المحيطة.

- **تفعيل الموارد البشرية:** يعتبر المواطن حجر الأساس في تحقيق الحوكمة خاصة على المستوى المحلي، فمشاركته في اتخاذ القرارات أمر مهم لتسيير راشد في مختلف المجالات.

- **التكريس الفعلي للشفافية في التسيير:** تعتبر الشفافية الركيزة الأساسية للحوكمة حيث وجب زيادة درجة إطلاع المواطن على كيفية اتخاذ القرارات وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتسيير والسماح له بحضور الجلسات المحلية كما هو مكرس قانونا.

- **تطوير وسائل المساءلة:** وجب وضع نظام رقابي يتماشى مع منطق وفلسفة اللامركزية، مع تطوير وسائل المساءلة في مجال المالية على النفقات العمومية بهدف التحكم في الإنفاق وحماية الأموال العمومية من التبذير والتلاعبات والتجاوزات غير القانونية وتشجيع التحول نحو حوكمة إلكترونية للتقليل من ظاهرة الرشوة.

5- التوجه نحو إبرام اتفاقيات توأمة بين البلديات: تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، فقد منح لها القانون حق التعاقد في ظل ما يسمى باتفاقيات التوأمة لتحقيق التعاون في جميع الميادين سواء في حدود الوطن "التعاون المشترك بين البلديات" أو خارج الوطن "التعاون اللامركزي".

التعاون المشترك بين البلديات: ويكون ذلك بموجب الدساتير أو قانون الجماعات المحلية.

المبحث الثاني: أهمية تطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية

الجماعات المحلية هي الهيئات التي تمثل المجتمع المحلي وتدير شؤونه، وتنشط هذه الجماعات في سياق التنمية المحلية وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، ولذلك فإن استخدام أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية يلعب دورا أساسيا في تحقيق الشفافية والموثوقية المالية. وقد تطرقنا في هذا المبحث لأهمية تطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية من خلال أربع مطالب الأول محاور التطبيق، المطلب الثاني فوائد التطبيق والمطلب الثالث آليات وبرامج التطبيق، أما المطلب الرابع فقد ترقنا إلى الصعوبات والأفاق المستقبلية لتطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية.

المطلب الأول: محاور تطبيق أساس الاستحقاق.

إن تطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية يتطلب التركيز على عدد من المحاور الأساسية والتي نذكر منها:

1- التركيز على الحاجات الأساسية: يجب على الجماعات المحلية تحديد الحاجات الأساسية للمجتمع وتوفير الأموال والموارد المعنية بها أولا.

2- المشاركة المجتمعية: ينبغي أن تكون الجماعات المحلية مشاركة للمواطنين والشركاء الاجتماعيين في عملية اتخاذ القرارات المالية لضمان تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع.

3- الشفافية والمساءلة: يجب وضع إجراءات شفافة لضمان أن يكون تخصيص الميزانية يتطابق مع التوجهات الاجتماعية ولا يكون هناك تحيز لأي جهة فاعلة، ويجب توفير سبل للمساءلة في حالة عدم وجود الالتزام بتلك الإجراءات الشفافة.

4- الاستثمار في التنمية: يجب على الجماعات المحلية الاستثمار في التنمية المستدامة والاعتماد على مشاريع تصب في مصلحة المجتمع، وتلبي تلك الحاجيات الأساسية في الوقت المناسب.

5- التخطيط الشامل: يجب على الجماعات المحلية تحديد أهداف ورؤية طويلة الأجل، وإعداد خطط شاملة لتحقيق تلك الأهداف وتنفيذها بنجاح.

6- التقييم المستمر: يجب على الجماعات المحلية تقييم تأثير المشاريع والبرامج الممولة من خلال تطبيق أساس الاستحقاق وذلك بمتابعة الأداء وتوثيق المعلومات وتدارك النقائص في وقتها.

7- الابتكار والتجديد: يجب على الجماعات المحلية التفكير بشكل إبداعي، والتجديد في المشاريع والبرامج الممولة بطرق جديدة وفعالة.

8- الشراكة والتعاون: يجب على الجماعات المحلية التعاون مع المنظمات الاجتماعية وشركائها الآخرين لتحقيق الأهداف المشتركة.

المطلب الثاني: فوائد تطبيق أساس الاستحقاق.

علقت لجنة القطاع العام (**PSC**) المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (**IFAC**)، بشكل مكثف على فوائد المحاسبة على أساس الاستحقاق للحكومات والهيئات التابعة للقطاع العام في العديد من الدراسات التي قامت بها، وحسب هذه اللجنة فإن المعلومات الواردة في التقارير المالية المعدة وفق أساس الاستحقاق تعتبر جد مفيدة للمساءلة واتخاذ القرار على حد سواء، فهي تسمح لمستخدميها(الأطراف ذات الصلة) بتحقيق ما يلي:[1]

- تقييم المساءلة عن جميع الموارد التي تقع تحت رقابة الكيان وتوزيع تلك الموارد.
- تقييم الأداء والوضعية المالية للوحدة أو الهيئة الحكومية.
- يوضح كيف تمول الحكومة أنشطتها وتفي بمتطلباتها النقدية.
- يسمح للمستخدمين (الأطراف ذات الصلة) بتقييم القدرة المستمرة للحكومة على تمويل أنشطتها والوفاء بالتزاماتها.

[1] عبد الحكيم شاشوة، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة العمومية الدولية IPSASفي الجزائر بين التوجهات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة يحي فارس بالمدية،2021-2022.ص49.

- يظهر التغيرات في المركز المالي للحكومة.
- اتخاذ قرارات بشأن جدوى تمويل الخدمات التي يرغبون في تقديمها.

يمكن إضافة فوائد أخرى تتمثل في:[1]

1- زيادة المساهمة المجتمعية: يمكن للمحاربة ضد الفساد من خلال تعزيز المساءلة والشفافية أن يؤدي إلى زيادة مشاركة المواطنين في إدارة الموارد واتخاذ القرارات في المجتمعات المحلية.

2- تحسين إدارة المشاريع: يساعد أساس الاستحقاق في تحسين إدارة المشاريع واتخاذ القرارات عندما يتم إعطاء الأولوية وفق الاحتياجات الرئيسية للمجتمع، من خلال تحسين الكفاءة وتجنب التبذير في استخدام الموارد.

3- تحسين العدالة الاجتماعية: يسمح أساس الاستحقاق بتوزيع الموارد بشكل عادل بين المستحقين، حيث يتم تحديد الاحتياجات الحقيقية وتوزيع الموارد على أساسها، وبالتالي لا يتم إهدار الأموال على المناطق والأفراد الذين لا يحتاجون إليها.

4- تعزيز التنمية المستدامة: يعمل تطبيق أساس الاستحقاق على تعزيز التنمية المستدامة والاستدامة المالية في المجتمعات المحلية، فعندما يتم تحسين إدارة الموارد المالية يتم تحقيق المزيد من التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

المطلب الثالث: آليات وبرامج تطبيق أساس الاستحقاق.

تعتبر محاسبة الاستحقاق أداة فعالة لتحسين الحوكمة المالية في الجماعات المحلية، فهي تشير إلى إجراءات محاسبية تهدف إلى توثيق الإنفاق العام بناء على ما هو مستحق الدفع، وتحديد مدى توافق هذا الإنفاق مع الأنشطة والمشاريع المصرح بها. ويمكن تطبيق محاسبة الاستحقاق في الجماعات المحلية عن طريق إدخال بعض التحسينات في

[1] محمد براح، مرجع سابق،(بتصرف)، ص 635.

الإجراءات المحاسبية والإدارية، كتعزيز الشفافية والمساءلة وتوثيق البيانات المحاسبية بشكل دقيق ومنظم.

الفرع الأول: الأدوات والبرامج المستخدمة في تطبيق محاسبة الاستحقاق.

تعتبر محاسبة الاستحقاق أحد أدوات الحكم الراشد والتي تساهم في تحسين إدارة الموارد المالية للجماعات المحلية، وتحقيق النزاهة والشفافية في عمليات الصرف والتحصيل المالي. وتطبيق محاسبة الاستحقاق بفعالية يتطلب استخدام الأدوات والبرامج المناسبة، وهي كالآتي: [1]

1- أدوات المراقبة المالية: وتشمل هذه الأدوات عددا من البرامج التي تمكن المحاسبين والمدققين من متابعة عمليات الصرف والتحصيل المالي، وتحديد أي اختلالات أو تجاوزات مالية، وذلك من خلال تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، وإنشاء ميثاق أخلاقي يحدد منهاج القيم والمبادئ الأخلاقية للمسؤولين والموظفين في الجماعات المحلية.

2- برامج المحاسبة الحكومية: وتتمثل هذه الأدوات في برامج مخصصة للجهات الحكومية والتي تلبي احتياجاتهم الخاصة، وتساعد في إدارة الموارد المالية والمحاسبية بشكل متكامل.

3- أدوات إدارة المشاريع: وتعد هذه الأدوات مهمة جدا في تحقيق محاسبة الاستحقاق، حيث تمكن المحاسبين والمدققين من تتبع تكاليف المشاريع وإدارة الميزانية المخصصة لها.

4- أدوات الإدارة المالية الالكترونية: وتتضمن هذه الأدوات البرامج التي تمكن الجماعات المحلية من إدارة الموارد المالية والمحاسبية بشكل إلكتروني.

يجب الإشارة إلى أن استخدام الأدوات والبرامج في تطبيق محاسبة الاستحقاق يجب أن يتم بشكل شامل ومتكامل، ويجب اختيار الأدوات والبرامج التي تلبي احتياجات

[1] أحمد الدباس، أنس المومني، **أثر تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في تعزيز الإدارة المالية في وحدات الحكم المحلي في الأردن**، المجلة الدولية للإدارة العامة، العدد 40، 2017، ص ص 22-23.

الجماعات المحلية بشكل خاص، كما يجب الحرص على توفير التدريب اللازم للموظفين على استخدام هذه الأدوات والبرامج بفعالية.

الفرع الثاني: التغييرات اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق.

تطبيق محاسبة الاستحقاق في الجماعات المحلية يعد أمرا حيويا لتحقيق النزاهة والشفافية في عمليات الإنفاق والتحصيل المالي، وضمان تحسين إدارة الموارد المالية للجماعات المحلية، ولضمان فعالية هذا التطبيق، فإن هناك العديد من أفضل الممارسات والتغييرات التي يجب على الجماعات المحلية إتباعها، وهي كالآتي:[1]

1- إنشاء سجلات محاسبية دقيقة ومتعددة الأبعاد: يجب على الجماعات المحلية إنشاء سجلات محاسبية دقيقة متعددة الأبعاد، وذلك لتتبع النفقات والإيرادات بشكل فعال، كما يجب الحرص على تحديث هذه السجلات بانتظام، وتحليل البيانات الموجودة بها للتعرف على نقاط القوة والضعف في إدارة الموارد المالية.

2- استخدام البرامج المحاسبية المناسبة: يجب على الجماعات المحلية استخدام البرامج المحاسبية المناسبة لتطبيق محاسبة الاستحقاق، والتي تتضمن برامج مراقبة مالية، وبرامج محاسبة حكومية، وبرامج إدارة المشاريع، وبرامج الإدارة المالية الإلكترونية. يجب الحرص على اختيار البرامج التي تلبي احتياجات الجماعة المحلية بشكل كامل، والتي تتميز بالدقة والسهولة في الاستخدام.

3- تحديد السياسات والإجراءات المالية الصحيحة: يجب على الجماعات المحلية تحديد السياسات والإجراءات المالية الصحيحة، الواضحة والمحددة، وذلك لتحقيق النزاهة والشفافية في عمليان الإنفاق والتحصيل المالي وإدارة الموارد المالية مثل هذه السياسات التقارير المالية والميزانيات والمحاسبة، والتأكد من تطبيقها بشكل صارم.

[1] محمد براح، مرجع سابق، ص 622.

4- إجراء التدقيق المالي بانتظام: يجب على الجماعات المحلية إجراء التدقيق المالي بانتظام، وذلك للتحقق من صحة السجلات المحاسبية والتقارير المالية والإيرادات والنفقات. يجب أن يتم تعيين مدقق مالي مستقل للقيام بالتدقيق، وتحديد الفترة الزمنية للتدقيق.

5- تحديد المسؤوليات المالية: يجب على الجماعات المحلية تحديد المسؤوليات المالية، وذلك لتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية. يجب تحديد المسؤوليات بشأن الإنفاق والتحصيل والتقارير المالية والميزانيات، وتحديد السلطة والمسؤولية وفقا للقوانين والأنظمة المحلية والوطنية.

6- تدريب الموظفين على محاسبة الاستحقاق: يجب على الجماعات المحلية تدريب الموظفين على محاسبة الاستحقاق، وذلك لتحسين مستوى المعرفة والخبرة في إدارة الموارد المالية. يجب أن يتلقى الموظفون التدريب اللازم لفهم السجلات المحاسبية والبرامج المحاسبية والتعرف على السياسات والإجراءات المالية الصحيحة.

ولتعزيز قدرة الموظفين على تطبيق محاسبة الاستحقاق في الجماعات المحلية، يجب إتباع الإجراءات التالية: [1]

أ- **توفير التدريب اللازم:** يجب على الجماعات المحلية توفير التدريب اللازم للموظفين، وذلك لتعزيز قدرتهم على تطبيق محاسبة الاستحقاق بشكل صحيح. إذ يمكن توفير التدريب عبر الدورات التكوينية والورش العملية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية المتخصصة.

ب- توفير الأدوات اللازمة: يجب على الجماعات المحلية توفير الأدوات اللازمة للموظفين، وذلك لتمكينهم من تطبيق محاسبة الاستحقاق بشكل فعال. إذ يمكن توفير الأدوات عبر تزويدهم بالبرامج المحاسبية الحديثة والتقنيات الحديثة، وتحديثها بانتظام.

[1] أحمد الدباس، أنس المومني، مرجع سابق، ص 33.

ت- تحفيز الموظفين: يجب على الجماعات المحلية تحفيز الموظفين، وذلك لتعزيز قدرتهم على تطبيق محاسبة الاستحقاق. إذ يمكن تحفيزهم عن طريق تقديم المكافآت والمزايا المالية والإدارية المناسبة، كما ينص على ذلك القانون واللوائح المحلية.

ث- **المتابعة والتقييم:** يجب على الجماعات المحلية المتابعة والتقييم المستمر لأداء الموظفين في تطبيق محاسبة الاستحقاق. وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء. إذ يمكن استخدام التقارير المالية الدورية والمراجعة الداخلية والخارجية للمساعدة في التقييم والتحسين.

ج- الالتزام بالمعايير الدولية: يجب على الجماعات المحلية الالتزام بالمعايير الدولية لمحاسبة الاستحقاق، وذلك لتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية. إذ يمكن الاستفادة من الخبرات والممارسات الدولية المتبعة في هذا المجال، وتبنيها في النظام المحاسبي للجماعة المحلية.

من الضروري أيضا أن يكون لدى الموظفين القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي مثلا، وذلك لتحسين كفاءة عملهم وتطوير مهاراتهم في تطبيق محاسبة الاستحقاق.

أخيرا، يجب على الجماعات المحلية توفير الشفافية والوضوح في إدارة الموارد المالية، وذلك عن طريق نشر التقارير المالية والميزانيات بشكل دوري وعلني، وتوفير فرص للمواطنين للمشاركة والاستفسار حول الأمور المالية المتعلقة بالجماعة المحلية.

المطلب الرابع: الصعوبات والأفاق المستقبلية لتطبيق أساس الاستحقاق.

مع تزايد الاهتمام بتطبيق محاسبة الاستحقاق في الجماعات المحلية وتحقيق الشفافية المالية والمساءلة الاجتماعية، فإنه ينبغي التفكير في الصعوبات والفرص المستقبلية التي ستواجه الجماعات المحلية في هذا المجال. فعلى الرغم من أن محاسبة الاستحقاق تعد أداة

فعالة لتحسين الحوكمة المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة، فإن هناك عدة صعوبات تواجه تطبيقها.

الفرع الأول: صعوبات تطبيق أساس الاستحقاق.

تنفيذ أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية يواجه العديد من الصعوبات التي يجب التعامل معها بحكمة وتفاني نذكر منها:[1]

1- عدم توفر الموارد المالية المناسبة: قد تفتقر الجماعات المحلية إلى الموارد المالية الكافية لتطبيق محاسبة الاستحقاق بشكل ملائم، وقد يؤدي إلى التأخر في دفع المستحقات والخدمات المقدمة.

2- عدم توفر البيانات المالية الدقيقة: يتطلب أساس الاستحقاق التسجيل الدقيق لكل العمليات المالية والتحقق من صحتها، وقد تفتقر الجماعات المحلية إلى التدريب والمهارات اللازمة لجمع البيانات المالية وتحليلها بطريقة دقيقة.

3- عدم وجود نظام محاسبي قوي: تحتاج الجماعات المحلية إلى نظام محاسبي قوي يدعم تطبيق أساس الاستحقاق، حيث أن البرامج المستخدمة حاليا هي برامج تقليدية، وإن استخدمت برامج حديثة يصعب فهمها وتطبيقها.

4- صعوبة في تحديد الاحتياجات: قد يواجه العاملون في الجماعات المحلية صعوبة في تحديد احتياجات السكان وتوزيع الموارد على هذه الاحتياجات، وتحديد المناطق الأكثر استحقاقا لتلك الموارد.

5- الصعوبات القانونية: عدم وجود قوانين ولوائح تشجع على التطبيق الصحيح لمبدأ الاستحقاق.

6- نقص الخبرة والمعرفة في مجالات الإدارة والتخطيط ولتنمية الاجتماعية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق.

[1] أحمد الدباس، أنس المومني، مرجع سابق، ص 34.

7- عدم وجود وسائل لجمع وتحليل البيانات والمعلومات اللازمة لفهم وتحسين الوضع في الجماعات المحلية.

8- نقص الوعي بأهمية هذا الأساس.

الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لتطبيق أساس الاستحقاق.

رغم وجود عدد من الصعوبات في تطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية إلا أن هناك آفاق واعدة تساعد على تحقيق هذا المبدأ منها: [1]

1- توظيف تقنيات حديثة: يمكن استخدام التكنولوجيا في تحديد الاحتياجات الحقيقية وبدقة للسكان، وتحديد الأولويات، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها والتركيز على توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة.

2- الشفافية والمشاركة: يجب أن يشمل أساس تطبيق أساس الاستحقاق الشفافية والمشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في عملية صنع القرارات لضمان تنفيذها بشكل عادل وشامل.

3- تعزيز الحوكمة المحلية: يجب تعزيز الحوكمة المحلية وتعزيز دور المجتمع المحلي في صنع القرارات التي يمكنها توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل أفضل.

4- التعاون مع المؤسسات الأخرى: يجب أن تتعاون الجماعات المحلية مع المؤسسات الحكومية الخاصة والمدنية لتوفير الدعم اللازم لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية

5- تعزيز الاستدامة: يجب أخذ الاستدامة في الحسبان عند تطوير الجماعات المحلية، يتطلب ذلك تنمية الاقتصاد الأخضر، توفير الطاقة المتجددة، المحافظة على البيئة والتراث الثقافي.

6- تعزيز الابتكار والريادة: يجب تشجيع الابتكار والريادة في الجماعات المحلية، حيث يؤدي ذلك إلى تطوير الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل ويحسن جودة الحياة للأفراد.

[1] محمد براح، مرجع سابق، ص 624.

7- **التركيز على التعليم:** يجب التركيز على توفير التعليم الجيد والوصول إليه لجميع الأفراد في المجتمع، حيث يساهم التعليم في تحسين حالة الصحة، الاقتصاد والمتانة للأفراد.

8- **التحول إلى اقتصاد رقمي:** يجب التحول إلى اقتصاد رقمي في المجتمعات المحلية، حيث يمكن الاستفادة من التكنولوجيا والاتصالات الحديثة لتطوير القطاع الاقتصادي المحلي.

خاتمة الفصل

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل يمكن الوقوف على جملة من الاستنتاجات وهي أن تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية وخاصة الجماعات المحلية خيارا ينبغي التفكير فيه بجدية، فالمتغيرات الحاصلة في أهداف المحاسبة العمومية مثل قياس الأداء، المساءلة والشفافية تتماشى ومبادئ الحوكمة المحلية التي تقوم على أساس تعزيز المشاركة والشفافية في التعامل وإشراك جميع الأطراف الفاعلة لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وإضفاء مصداقية أكثر لعملية تسيير الجماعات المحلية، من خلال تشجيع الكفاءات وتقديم التحفيزات اللازمة وتكوين الموظفين والإطارات وتمكينهم من التغيرات التي تسعى الدولة إلى إحداثها وهذا من خلال دمج أساليب الإدارة الحديثة مع الأسس والمعايير المحاسبية الجديدة والمعتمدة دوليا.

الفصل الثالث:

دراسة حالة تطبيقية لتحول بلدية المدية نحو محاسبة الاستحقاق وتحسين الحوكمة المالية.

تمهيد

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية للموضوع وتسليط الضوء على أهم الجوانب الخاصة بالموضوع من خلال الأدبيات الخاصة بمحاسبة الاستحقاق، والتعرف عليه بنوع من الدقة وكذلك التطرق بنوع من التفصيل للمتغير الثاني والذي يمثل حوكمة الجماعات المحلية، لذلك قمنا هنا بالدراسة التطبيقية قصد دعم الدراسة النظرية بشواهد واقعية من البيئة التي نطمح من خلالها إلى الاستفادة منها والإفادة بها، للوصول إلى معرفة مدى أهمية التحول نحو محاسبة الاستحقاق لتعزيز حوكمة الجماعات المحلية، قمنا بإسقاط الدراسة التطبيقية على مجموعة من موظفي بلدية المدية.

وعلى ضوء ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم بلدية المدية.
- المبحث الثاني: منهجية الدراسة.
- المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: تقديم بلدية المديــة

تعتبر البلدية الخلية الأساسية في الولاية لارتباطها بالمواطن، وتعدد اختصاصاتها وتوسع مجال تدخلاتها يمنحها الأهمية، لذا سنتطرق إلى التعرف على البلدية بشكل عام وعلى بلدية المدية محل الدراسة وعلى مهامها والهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: تعريف البلدية وخصائصها.

تتمتع البلدية بخصائص عديدة نظرا لطبيعة وظائفها وهيكل تسييرها، وبما أن المواطن له حق المشاركة في اختيار ممثليه بالبلدية وذلك لإيصال رأيه واحتياجاته للسلطة سنتعرف على خصائصها.

الفرع الأول: تعريف البلدية.

عرفت المادة الأولى من قانون البلدية على أنها:" البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون".[1]

1.جماعة إقليمية: أي توجد لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة.

2.أساسية: أي قاعدية، بمعنى هي أصغر جزء في التقسيم الإقليمي.

3.تتمتع بالشخصية المعنوية: أي لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة، ولها حق التقاضي أمام القضاء، لها ممثل قانوني هو رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويمكنها إبرام العقود، قبول الهبات... الخ.

4.تحدث بموجب القانون: أي لا يمكن أن تلغي إلا بموجب قانون، وهذا طبقا لقاعدة توازي الأشكال، ولكن يمكن تعديل حدودها الإقليمية (بالزيادة أو بالنقصان) بموجب مرسوم تنفيذي.

وحسب القانون المدني الجزائري: تعتبر البلدية شخصا اعتباريا، وحسب المادة **50** من نفس القانون، فإنها تتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان ملازما لصفة الإنسان.

وحسب المادة الثانية من **القانون90 – 08** المؤرخ في: **07 أفريل 1990** المتعلق بالبلدية: " البلدية إقليم، اسم ومقر".

[1] القانون **11-10 المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 22جوان2011.

وعليه فإن البلدية تمثل قاعدة اللامركزية، ومكان ممارسة حق المواطنة، كما تشكل فاعلا محوريا في تهيئة الإقليم والتنمية المحلية والخدمة العمومية الجوارية.

الفرع الثاني: تقديم بلدية المدية

هي عبارة عن مرفق عام تقع في الشمال الجزائري، تبعد حوالي **90** كلم عن العاصمة، يحدها شمالا بلدية تمزقيدة وبلدية الحمدانية، وشرقا بلدية وزرة، وغربا بلدية ذراع السمار، وبلدية تيزي المهدي جنوبا.

تقدر مساحتها بـ:**54**كم^2 منها **3542هكتار** أراضي زراعية، تبلغ كثافتها السكانية: **167.168** نسمة حسب إحصائيات سنة**2017**، **(84451)** ذكور، و**(82717)** إناث، وهي بلدية ذات طابع فلاحي.

الفرع الثالث: خصائص البلدية

1.البلدية هي وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية جغرافية، وليست مؤسسة أو وحدة إدارية لامركزية فنية.

2.نظام البلدية في النظام الإداري الجزائري هو صورة فريدة ووحيدة للامركزية الإدارية المطلقة، حيث أن أعضاء المجلس الشعبي البلدي ولجان تسييرها يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب العام المباشر.

3.تعتمد على وارداتها الذاتية التي تستخدمها في تلبية وتغطية نفقة حاجات سكانها، وتجد دعما ماليا في إطار الإعانات الممنوحة من طرف الدولة، والصندوق المشترك للجماعات المحلية **(FCGCL)**.

4.تتعدد الاختصاصات الممنوحة البلدية باعتبارها الخلية الحية والأساسية، القاعدية للدولة الجزائرية في جميع المجالات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية والثقافية.

5. نظام الوصاية السياسة والإدارية على البلدية دقيق محكم.[1]

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات البلدية

باعتبار البلدية القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. حيث حدد لها القانون مجال اختصاصها وصلاحياتها باعتبارها همزة وصل بين المواطن والدولة، حيث نصت المادتين**3** و**4** من **القانون11-10** على: " تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، تساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه".

حيث تتوفر على:

1- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي.

2- هيئة تنفيذية: يترأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الأول: مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للبلدية.

يتولى رئيس المجلس الشعبي عدة مهام نوجزها فيما يلي:

1.يمثل البلدية في جميع المراسيم الشرفية والتظاهرات السياسية.

2.يمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به.

3. يرأس المجلس الشعبي البلدي وبهذه الصفة، يستدعيه ويعرض عليه المسائل الخاضعة لاختصاصه، كما يعد مشروع جدول أعمال الدورات ويترأسها.

[1] المادة 07 من الدستور الجزائري الصادر في 1976، ج ر ج ج العدد 94 التي تؤكد " أن المجلس الشعبي هو المؤسسة القاعدية للدولة، والإطار الذي يتم فيه التعبير عن الإرادة الشعبية، تحقق فيه الديمقراطية، كما أنه القاعدة الأساسية اللامركزية، ولمساهمة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات " وكذا ما نص عليه الميثاق الوطني سنة 1986، ص، ص، 85، 86.

3. يسهر على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي ويطلعه على ذلك.

4. ينفذ ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف.

5. يقوم تحت رقابة المجلس باسم الدولة بجميع التصرفات الخاصة للمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وإيراداتها.

ومن مهامه على وجه الخصوص:

أ. التقاضي باسم البلدية.

ب. إدارة مداخيل البلدية والأمر بصرف النفقات ومتابعة تطور مالية البلدية.

ت. إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات والإيجارات وقبول الهبات والوصايا.

ث. القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.

ج. اتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم والإسقاط.

ح. ممارسة كل الحقوق على الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة.

خ. اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.

د. السهر على المحافظة على الأرشيف.

ذ. اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية.

ر. السهر على وضع المصالح البلدية والمؤسسات العمومية البلدية وحسن سيرها.

الفرع الثاني: مهام البلدية ومجالات تدخلها.

تتمثل أهم الأنشطة التي يمارسها بالمجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وضع البرامج الخاصة بالتجهيز والتخطيط المحلي في حدود الإمكانيات المتاحة وتتمثل هذه المهام في :

1.إعداد المخططات العمرانية التي بدورها تتكون من المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية **PDAU**، ومخطط شغل الأراضي.

2.الرقابة الدائمة لعمليات البناء.

3.حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية.

4.أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتكمن مهامها في مواجهة المشاكل التي تدخل في إطار الخدمة العمومية، كالأمن، والتربية والرياضة والسياحة وغيرها، وقد اختزل المشرع المواد المتعلقة بهذه المجالات في فصل واحد تضمن مادة واحدة حيث أسند لها العديد من المهام منها:

أ. إنشاء مؤسسات التعليم الابتدائي، وتوفير وسائل صيانتها وهوما نص عليه المشرع في المادة **122** من قانون البلدية بالإضافة إلى انجاز المطاعم البلدية وتسييرها، وتوفير وسائل نقل التلاميذ.

ب. تأسيس خدمة أو مركز يساهم في تطوير الشبيبة وتفتحها.

ت. إنجاز تركيبات رياضية البسيطة مثل: ساحات اللعب الرياضية، ملاعب وقاعات مختلف الرياضات، أحواض السباحة.

ث. جولات رياضية، تبادل الشباب بين البلديات، التظاهرات الجماعية للشباب، تنشيط المهرجان الرياضي البلدي وتنشيط الجمعيات الرياضية.

ج. انجاز المؤسسات الثقافية كقاعات السينما والنوادي الثقافية، قاعات العروض والأفراح، المكتبات البلدية.

ح. حماية الفئات المحرومة نظرا لسوء المعيشة أو لظروف طبيعية كالزلازل أو الفيضانات كالسكن أو حالات استثنائية كالتكفل باليتامى والمشردين.

خ. تقديم المساعدة في إطار التضامن المحلي في مجال السكن، العمل.

د. المحافظة على الطبيعة حيث تعمل على الحفاظ على سلامة المواطن وذلك بمحاربة الملوثات؛

ذ. من مهامها إنشاء الطرق وصيانتها.

ر. الحفاظ على الصحة العامة حيث أوكل لها المشرع في القانون **374/81** الذي يحدد صلاحية الولاية والبلدية في قطاع الصحة، فلقد نص في مادته الخامسة على أن البلدية

تتولى في ميدان الوقاية تنظيم الأعمال التالية: التلقيح – الصحة المدرسية – حماية الأمومة والطفولة. [1]

المطلب الثالث: هيأت البلدية وإداراتها

تعتمد البلدية في تأدية مهامها على هيئات تتوزع حسب الهيكل التنظيمي:

أولا: رئيس المجلس الشعبي البلدي على رأس الإدارة، الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي والديوان إضافة على مكتب الاستقبال والتوجيه.

ثانيا: الأمانة العامة على رأس ثلاثة أقسام:

1.قسم الموارد البشرية والمالية والأملاك البلدية يتكون من: مديرية الإدارة العامة ومديرية أملاك البلدية والوسائل.

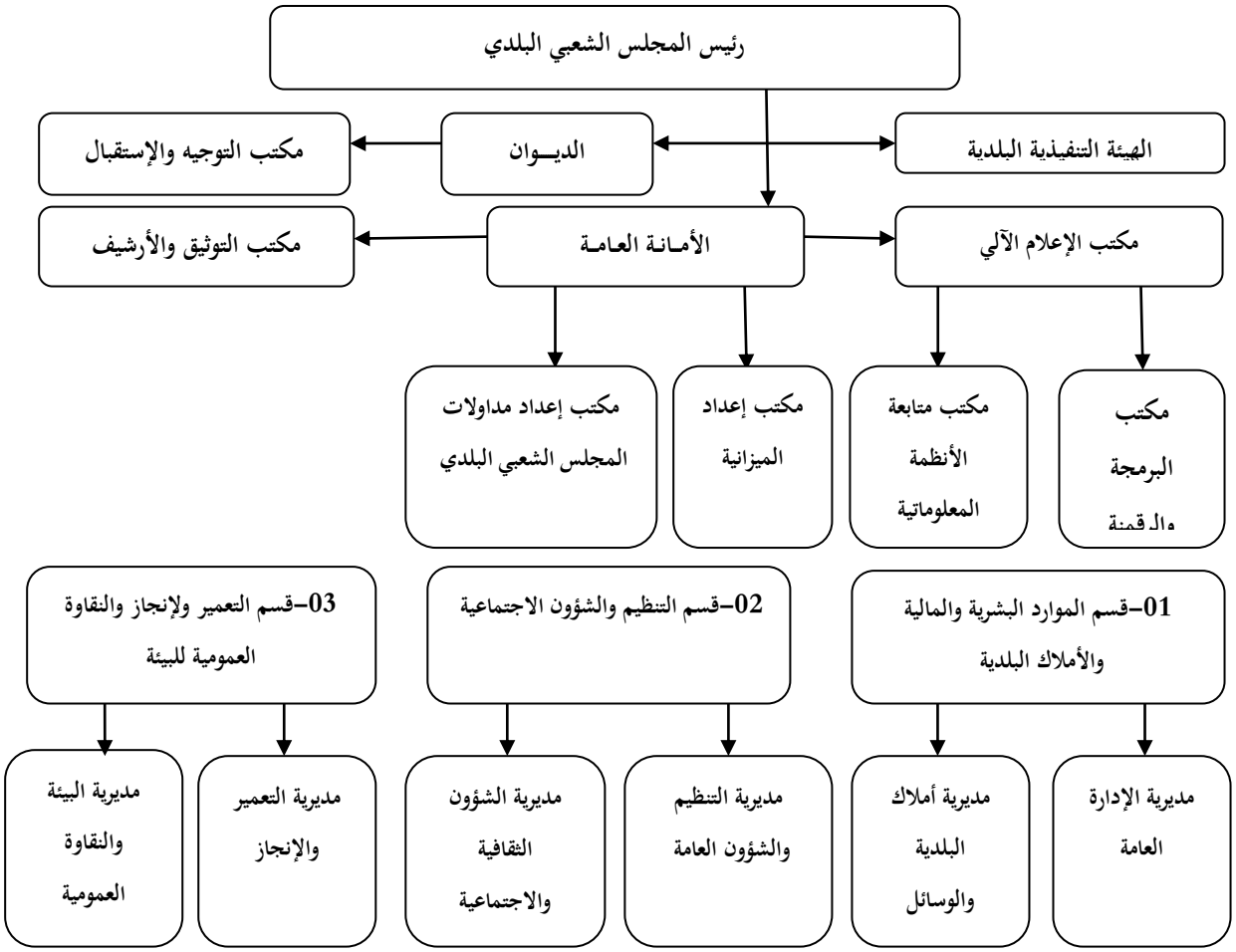
2.قسم التنظيم والشؤون الاجتماعية: مديرية التنظيم والشؤون العامة ومديرية الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية.

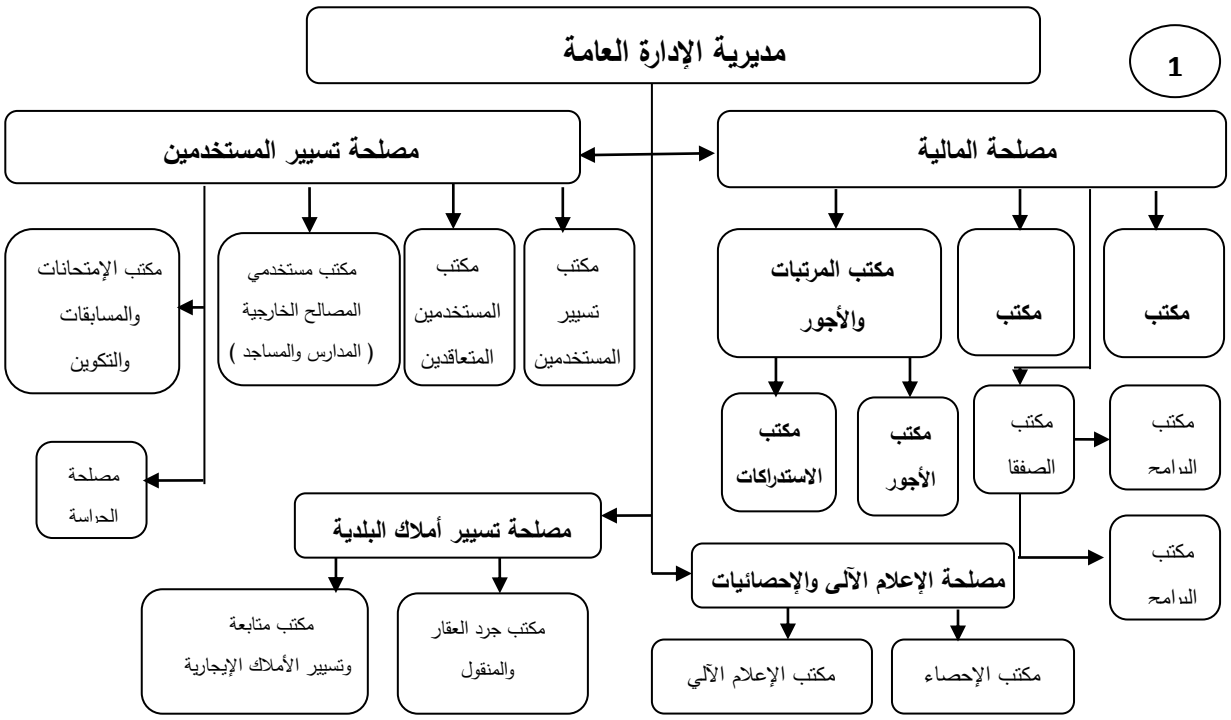
3.قسم التعمير والإنجاز والنقاوة العمومية للبيئة: مديرية التعمير والإنجاز ومديرية البيئة والنقاوة العمومية.

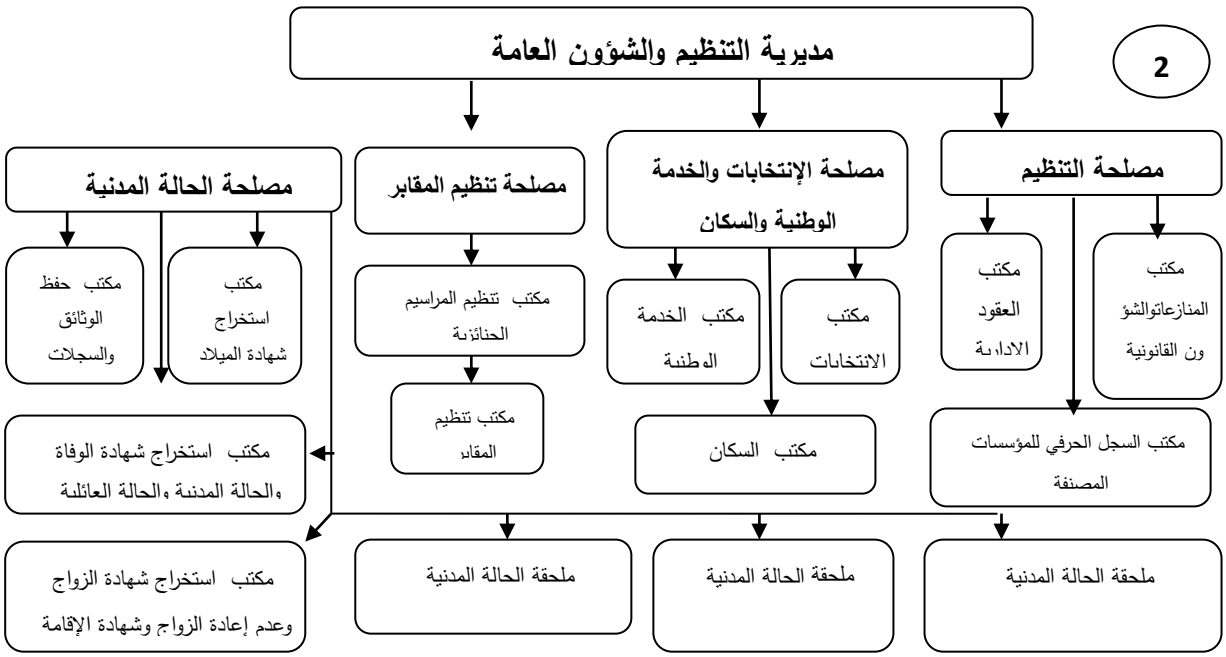
تتوزع كل منها حسب الهيكل التنظيمي التالي:

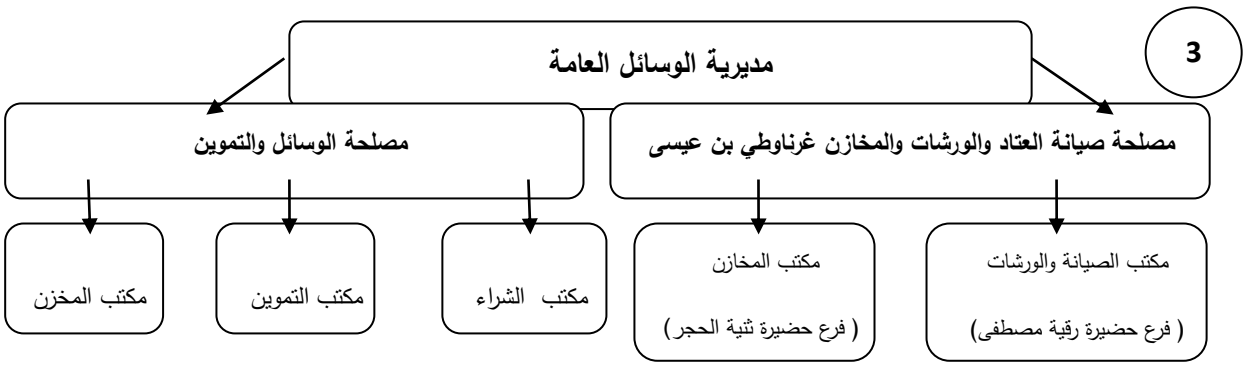
[1] مرسوم رقم 81- 371 المؤرخ في: 1981/12/26 تحدد صلاحيات الولاية والبلدية واختصاصاتهما في قطاع الشبيبة والرياضة، الجريدة الرسمية العدد 52.

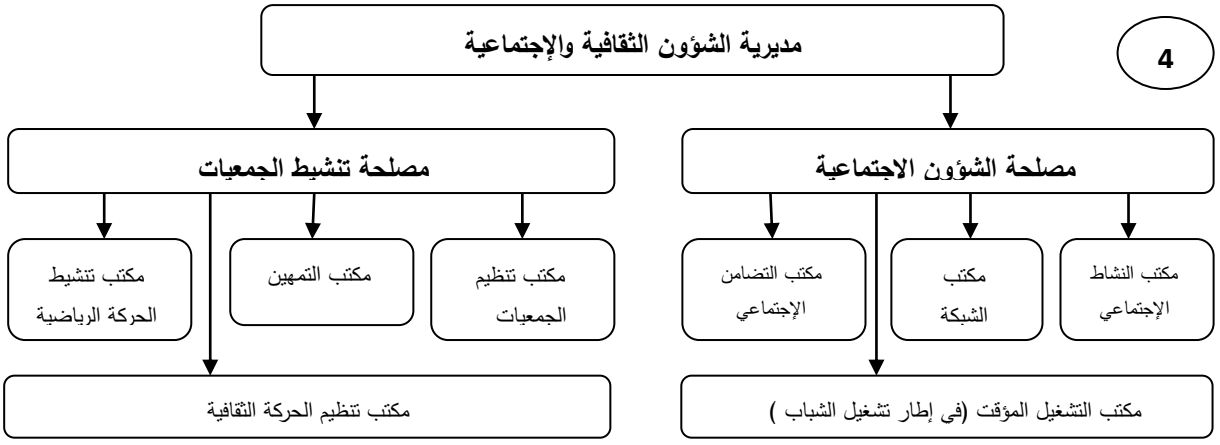
الشكل (01) : الهيكل التنظيمي لبلدية المدية

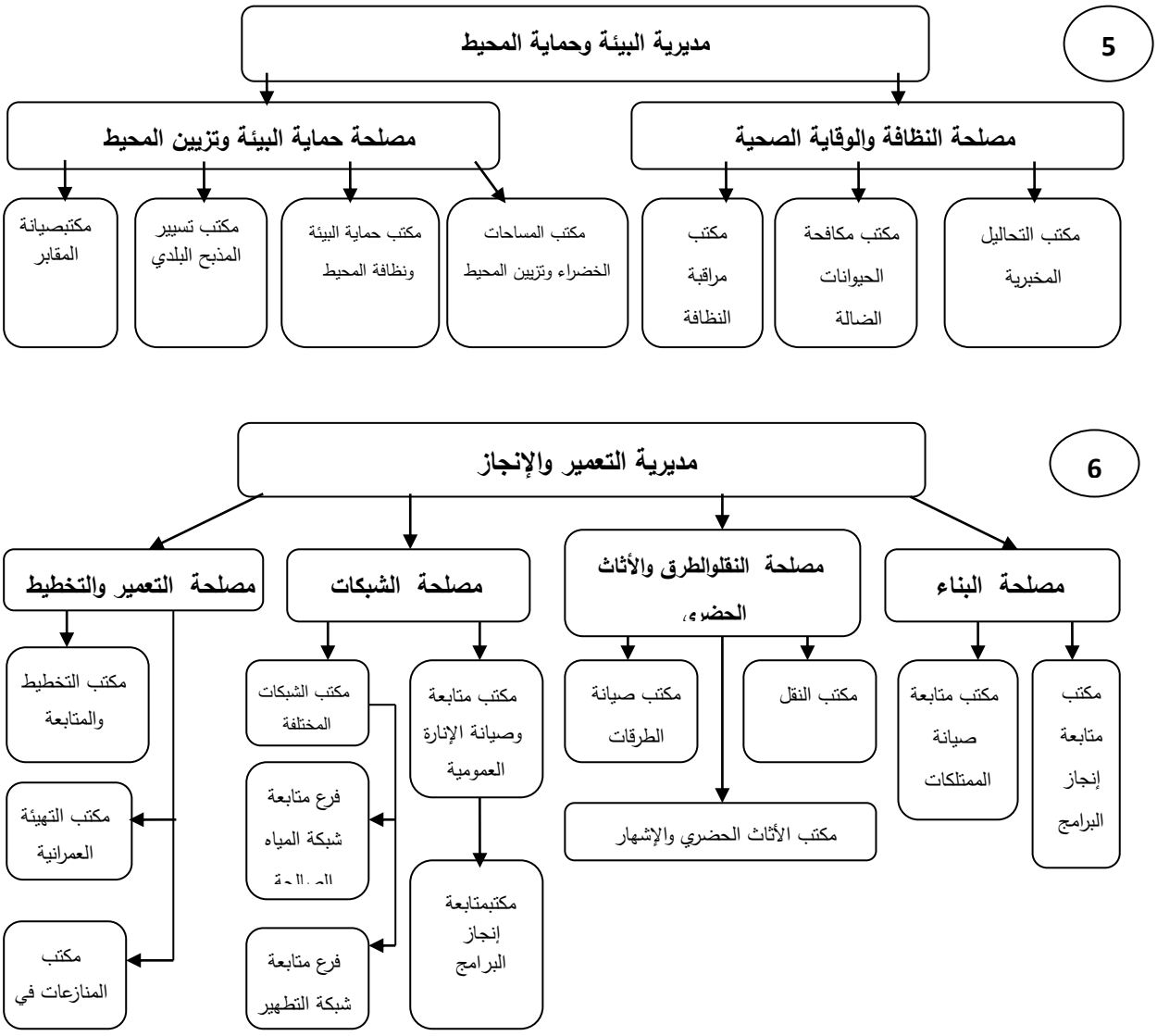





2
مديرية التنظيم والشؤون العامة
مصلحة التنظيم
مصلحة الإنتخابات والخدمة الوطنية والسكان
مصلحة تنظيم المقابر
مصلحة الحالة المدنية
مكتب المنازعاتوالشؤون القانونية
مكتب العقود الادارية
مكتب الانتخابات
مكتب الخدمة الوطنية
مكتب تنظيم المراسيم الحنائزية
مكتب استخراج شهادة الميلاد
مكتب حفظ الوثائق والسجلات
مكتب السجل الحرفي للمؤسسات المصنفة
مكتب السكان
مكتب تنظيم المقابر
مكتب استخراج شهادة الوفاة والحالة المدنية والحالة العائلية
ملحقة الحالة المدنية
ملحقة الحالة المدنية
ملحقة الحالة المدنية
مكتب استخراج شهادة الزواج وعدم إعادة الزواج وشهادة الإقامة


3
مديرية الوسائل العامة
مصلحة صيانة العتاد والورشات والمخازن غرناوطي بن عيسى
مصلحة الوسائل والتموين
مكتب الصيانة والورشات (فرع حضيرة رقية مصطفى)
مكتب المخازن (فرع حضيرة ثنية الحجر)
مكتب الشراء
مكتب التموين
مكتب المخزن


4
مديرية الشؤون الثقافية والإجتماعية
مصلحة الشؤون الاجتماعية
مصلحة تنشيط الجمعيات
مكتب النشاط الإجتماعي
مكتب الشبكة
مكتب التضامن الإجتماعي
مكتب تنظيم الجمعيات
مكتب التمهين
مكتب تنشيط الحركة الرياضية
مكتب التشغيل المؤقت (فى إطار تشغيل الشباب)
مكتب تنظيم الحركة الثقافية



لمصدر: مصلحة التنظيم والشؤون العامة لبلدية المدية.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء أفراد عينة الدراسة حول دور محاسبة الاستحقاق في تعزيز حوكمة الجماعات المحلية: دراسة عينة من موظفي بلدية المدية، بداية سنحاول تحديد المنهج المعتمد في الدراسة بعدها نتعرف على مجتمع وعينة الدراسة، ثم سنتطرق إلى محتوى الاستبيان والاختبارات المتعلقة به وفي الأخير الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليله.

المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة.

أولا: منهج الدراسة:

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لموضوع بحثنا والذي سنحاول من خلاله معرفة دور محاسبة الاستحقاق في تعزيز حوكمة الجماعات المحلية: دراسة عينة من موظفي بلدية المدية.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي بلدية المدية، حيث بلغ عدد أفراد العينة المسيرة المدروسة في هذا الشأن **40** موظفا، وقد تم توزيع الاستبيان عليهم، إلا أننا لم نستطع استرجاع جميع الاستبيانات المقدمة، إضافة إلى إتلاف عدد منها كونها غير صالحة للتحليل، والجدول التالي يوضح عدد الاستبيانات النهائية التي قمنا بتحليلها.

الجدول رقم (03): عدد الاستبيانات الموزعة والنهائية في عينة الدراسة

الاستبيانات	الموزعة	المسترجعة	الملغاة	النهائية
المجموع	40	35	04	31
النسب المئوية	% 100	% 87.5	% 10	% 77.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة والمسترجعة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الاستبيانات المسترجعة تقدر بـ (87.5 %)، بينما عدد الاستبيانات الملغاة تقدر بـ (10 %)، وبالتالي يمكن القول بان نسبة الاستبيانات النهائية الصالحة للتحليل هي 31 استبيان، أي ما يعادل نسبة (77.5 %) وهي نسبة عالية ومقبولة عموما.

المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة وطرق جمع البيانات المستخدمة.

أولا: أداة الدراسة:

لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة استخدمنا الاستبيان الذي يعد من أكثر أدوات البحث شيوعا في مجال الدراسات والبحوث المسحية، كما قمنا بتصميمه على ضوء الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناءً على ما استفدنا منه من أدبيات الدراسة(الإطار النظري واستبيانات الدراسات السابقة) قمنا بتصميم استبيان للدراسة طبقا للمحاور الأساسية المحددة في الدراسة(**انظر الملحق رقم 02**)، وقد قسمنا الاستبيان إلى جزئيين نعرضها كالآتي:

الجزء الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (فئة الموظفين)، تضمن معلومات عامة حول الموظفين المستجوبين والمتمثلة في: السن، المستوى التعليمي، الرتبة الوظيفية والخبرة المهنية.

كما قمنا بتخصيص الجزء الثاني لمحورين:

1. **المحور الأول:** متعلق بواقع تطبيق محاسبة الاستحقاق في بلدية المدية (المتغير المستقل)، حيث اشتمل على (10) عبارات.
2. **المحور الثاني:** متعلق بمؤشرات الحوكمة في بلدية المدية(المتغير التابع)، حيث اشتمل على(12) عبارة.

واشتمل الاستبيان ككل على (22) عبارة، تم صياغتها بالأسلوب الثابت الايجابي، وهذا حتى يمكن معالجتها وفقا الأساليب الإحصائية والسلم المستخدم.

ثانيا: المقياس المستخدم.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة العينة على عبارات الاستبيان، ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس استخداما، وهو يتكون من خمس خيارات، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): مقياس ليكرت الخماسي.

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: عز حسن عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي، خوارزم العلمية للنشر، ص ص 540-541

انطلاقا من هذه الدرجات ولحساب الحدود العليا والدنيا لكل فئة من فئات مقياس ليكرت الخماسي ثم حساب طول المدى (5-1=4) ومن ثم قسم طول المدى على عدد الفئات 4/5=0.8، بعد ذلك تم إضافة العدد 0.8 ابتداء من الفئة الأولى وتحصلنا على النتائج في الجدول رقم (04).

وحتى يمكن قياس اتجاهات أفراد العينة تم إعطاء نقاط لهذه الاختيارات، بحيث أعطيت الدرجة (5) للاستجابة موافق بشدة والدرجة (4) للاستجابة موافق والدرجة (3) للاستجابة محايد والدرجة (2) للاستجابة غير موافق والدرجة (1) للاستجابة غير موافق بشدة، وتم تقسيم السلم إلى خمس مجالات لتحديد درجة الموافقة كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة.

المجال	المتوسط المرجح	درجة الموافقة
المجال الأول	**1 – 1.79**	**غير موافق بشدة**
المجال الثاني	**1.8 - 2.59**	**غير موافق**
المجال الثالث	**2.6 - 3.39**	**محايد**
المجال الرابع	**3.4 - 4.19**	**موافق**
المجال الخامس	**4.2 - 5**	**موافق بشدة**

المصدر: عز حسن عبد الفتاح، نفس المرجع السابق، ص 541

واعتبرنا المتوسطات في الجدول رقم **(05)** هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في أداة الدراسة وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارات أو البعد أو المحور.

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن تحديد الاتجاه في هذه الدراسة يكون وفق الآلية التالية:

1.إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (1- 1.79) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة المكونة من موظفي بلدية المدية غير موافقة بشدة على ماجاء في العبارة.

2.إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (1.8- 2.59) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة المكونة من موظفي بلدية المدية غير موافقة على ما جاء في العبارة.

3.إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (2.6- 3.39) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة المكونة من موظفي بلدية المدية محايد على ما جاء في العبارة.

4.إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (3.4- 4.19) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة المكونة من موظفي بلدية المدية موافقة على ما جاء في العبارة.

5.إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (4.2- 05) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة المكونة من موظفي بلدية المدية موافقة بشدة على ما جاء في العبارة.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

استخدمنا برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية**S.P.S.S** (الإصدار 22) للقيام بعملية التحليل الإحصائي للبيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، كما تم اعتماد مستوى دلالة **(0.01)** الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج كل الاختبارات التي تم إجراؤها.

واستخدمنا الاختبارات المعلمية لأنها اختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات ترتيبية، حيث أن مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة يعتبر مقياسا ترتيبيا، كما اعتمدنا على الأدوات الإحصائية التالية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي.
2. قياس معامل الثبات.
3. قياس الاتساق الداخلي.
4. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية.
5. التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والتابعة.
6. تحليل معامل الانحدار الخطي البسيط.
7. اختبار التباين الأحادي.

المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة

استعنا لصدق أداة الاستبيان، باختبار التوزيع الطبيعي وقياس الثبات والاتساق الداخلي للاستبيان في عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 31 مفردة، وذلك باختبار التوزيع الطبيعي وبحساب معامل الثبات ومعاملات الارتباط.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي.

قبل أن نشرع في الدراسة قمنا باختبار التوزيع الطبيعي لإجابات عينة الدراسة كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي.

اختباركولموقروف One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	
القيمة الاحتمالية.Sig	**القيمة الاختيارية**
0.080	**1.226**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (**SPSS22**).

يتضح من الجدول رقم (**06**) أن اختبار التوزيع الطبيعي كولموجوروف– سميرنوف(**S-K**)جاءاباحتمالية معنوية **0.080**وهي اكبر من **0.01**، وعلية فعينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح بإجراء باقي الاختبارات (**انظر الملحق رقم 03**).

ثانيا: الصدق الظاهري

يشير الصدق الظاهري إلى أيّ مستوى يقيس مقياس أداة جمع المعلومات ما تم تصميم الدراسة من أجله بطريقة ظاهرية، ومن أجل التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قمنا بالاستعانة بمجموعة من الأساتذة المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير بجامعة المدية (**انظر الملحق رقم 01**) بقصد الإفادة من خبرتهم العلمية والعملية، والاستفادة من آرائهم فيما يتعلق بتعديل أداة الدراسة، والتحقق من مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى سلامة ودقة الصياغة اللغوية، ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وفى ضوء أراء الأساتذة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة.

ثالثا: ثبات أداة الاستبيان.

من أشهر مقاييس الثبات الداخلي مقياس ألفا كرونباخ (**Cronbach'sAlphaCoefficient**) الذي يستخدم في حالة وجود أكثر من بديلين للإجابة، وهذا لمعالجة عبارات الاستبيان للتأكد من ثباتها وبعدها نحصل على معامل الثبات الكلي، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (07):اختبار قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان.

ترتيب المحاور	عنوان المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق	10	.8880
2	محور مؤشرات الحوكمة	12	.9450
الثبات العام للاستبيان		22	0.953

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على تحليل الاستبيان ببرنامج(Spss22).

يتضح من الجدول رقم(**07**) أن جميع عبارات المحاور جاءت بمعامل ثبات اكبر من **0.600** وهي درجة عالية من الثبات، كما جاء معامل الثبات للاستبيان ككل**0.953**، وعليه فان عبارات الاستبيان على درجة عالية من الثبات والاستقرار (**انظر الملحق 04**).

ثالثا: الاتساق الداخلي لمحور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق.

استعملنا معامل سبيرمان(**Spearmancorrelationcoefficient**) لحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور **محاسبة الاستحقاق** والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارات.

سنحاول إظهار مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات ومحور محاسبة الاستحقاق بالاعتماد على معامل سبرمان من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (08): اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد الوثائق المالية		
01	تعمل إدارتكم على استعمال واستحداث سجلات محاسبية دقيقة متعددة الأبعاد	**0.787****	**0.000**
02	تعمل إدارتكم على وضع أدوات وبرامج الكترونية تمكن الإدارة المحلية من إدارة مواردها المالية والمحاسبية.	**0.773****	**0.000**
03	تعمل إدارتكم على التقليل أو الاستغناء عن المراسلات الورقية.	**0.678****	**0.000**
	بعد الموظفين		
04	تضع إدارتكم برنامج تكويني دوري لفائدة الموظفين.	**0.757****	**0.000**
05	توفر إدارتكم الأدوات اللازمة لتمكين الموظف من التقنيات الحديثة للمحاسبة	**0.843****	**0.000**
06	تقدم إدارتكم تحفيزات للموظفين(مكافآت مالية وإدارية) لتعزيز قدرتهم على تطبيق محاسبة الاستحقاق.	**0.776****	**0.000**
	بعد النتائج المتوقعة		
07	تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المجلس الشعبي لبلدية المدية.	**0.438****	**0.000**
08	تعمل محاسبة الاستحقاق على تعزيز المحاسبة والشفافية.	**0.458****	**0.000**
09	تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين إدارة الموارد المالية.	**0.456****	**0.000**
10	تعمل محاسبة الاستحقاق على تنفيذ الأعمال الموكلة بكفاءة وفعالية	**0.529****	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (**SPSS22**).

يتضح من خلال الجدول رقم(**08**) أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين(**0.438**) (**0.843**) عند مستوى معنوية **0,000** وهي أقل من **0.01** الذي يعني وجود دلالة إحصائية قوية، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة محور محاسبة الاستحقاق(**انظر الملحق رقم 05**).

رابعا: الاتساق الداخلي لمحور مؤشرات الحوكمة.

استعملنا معامل سبيرمان(**Spearmancorrelationcoefficient**) لحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور **مؤشرات الحوكمة** والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارات.

سنحاول إظهار مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات ومحور مؤشرات الحوكمة بالاعتماد على معامل سبرمان من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور مؤشرات الحوكمة.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
مبدأ المساءلة والمحاسبة			
11	توفر إدارتكم حوافز لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة	**0.854****	**0.000**
12	تعمل إدارتكم وفقا لمبدأ المساءلة المضمونة بحكم القانون.	**0.445****	**0.000**
13	تكون المساءلة حسب المهام الموكلة والنتائج المحققة حسب المسار الوظيفي.	**0.772****	**0.000**
مبدأ المشاركة			
14	تعتبر المشاركة بين الأفراد المفتاح الأساسي للحكم الراشد.	**0.408****	**0.000**
15	تسمح إدارتكم بحرية التعبير وإبداء الرأي.	**0.812****	**0.000**
16	تعمل إدارتكم على إشراك كل الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرارات.	**0.844****	**0.000**
مبدأ الشفافية			

17	تسهل إدارتكم عملية الوصول إلى المعلومة.	**0.768****	**0.000**
18	تعمل إدارتكم على وضع قنوات اتصال مباشرة بين المسؤولين وأصحاب المصالح.	**0.869****	**0.000**
19	تعمل إدارتكم بإشراك وسائل الإعلام لإيصال المعلومة بمصداقية للمجتمع المدني.	**0.870****	**0.000**
مبدأ العدل والمساواة			
20	تعمل إدارتكم على المساواة بين الموظفين في الحقوق والواجبات.	**0.638****	**0.000**
21	تسمح إدارتكم بتوظيف كلا من الجنسين.	**0.541****	**0.000**
22	تعمل إدارتكم على تثمين الخبرة المهنية في التوظيف والترقية.	**0.783****	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (**SPSS22**).

يتضح من خلال الجدول رقم (**09**) أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين(**0.408**) (**0.870**) عند مستوى معنوية **0,000** و هي أقل من **0.01** الذي يعني وجود دلالة إحصائية قوية، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة محور مؤشرات الحوكمة (**انظر الملحق رقم 06**).

خامسا: اتساق العبارات مع الدرجة الكلية للاستبيان

1.محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق:

سنحاول إظهار مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين عبارات محور محاسبة الاستحقاق والاستبيان ككل بالاعتماد على معامل سبرمان من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): معاملات الارتباط بين عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد الوثائق المالية		
01	تعمل إدارتكم على استعمال واستحداث سجلات محاسبية دقيقة متعددة الأبعاد	**0.686****	**0.000**
02	تعمل إدارتكم على وضع أدوات وبرامج الكترونية تمكن الإدارة المحلية من إدارة مواردها المالية والمحاسبية.	**0.616****	**0.000**
03	تعمل إدارتكم على التقليل أو الاستغناء عن المراسلات الورقية.	**0.693****	**0.000**
	بعد الموظفين		
04	تضع إدارتكم برنامج تكويني دوري لفائدة الموظفين.	**0.732****	**0.000**
05	توفر إدارتكم الأدوات اللازمة لتمكين الموظف من التقنيات الحديثة للمحاسبة	**0.798****	**0.000**
06	تقدم إدارتكم تحفيزات للموظفين(مكافآت مالية وإدارية) لتعزيز قدرتهم على تطبيق محاسبة الاستحقاق.	**0.748****	**0.000**
	بعد النتائج المتوقعة		
07	تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المجلس الشعبي لبلدية المدية.	**0.598****	**0.000**
08	تعمل محاسبة الاستحقاق على تعزيز المحاسبة والشفافية.	**0.407****	**0.000**
09	تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين إدارة الموارد المالية.	**0.408****	**0.000**
10	تعمل محاسبة الاستحقاق على تنفيذ الأعمال الموكلة بكفاءة وفعالية	**0.485****	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (**SPSS22**).

يتضح من خلال الجدول رقم(**10**) أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين (**.4070****) (**0.798****) عند مستوى معنوية **0,000** وهي أقل من **0.01** الذي يعني وجود دلالة إحصائية قوية، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل(**انظر الملحق رقم 07**).

2.محور مؤشرات الحوكمة:

سنحاول إظهار مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين عبارات محور مؤشرات الحوكمة والاستبيان ككل بالاعتماد على معامل سبرمان من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (11):معاملات الارتباط بين عبارات محور مؤشرات الحوكمة مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	مبدأ المساءلة والمحاسبة		
11	توفر إدارتكم حوافز لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة	**0.834****	**0.000**
1	تعمل إدارتكم وفقا لمبدأ المساءلة المضمونة بحكم القانون.	**0.503****	**0.000**
13	تكون المساءلة حسب المهام الموكلة والنتائج المحققة حسب المسار الوظيفي.	**0.707****	**0.000**
	مبدأ المشاركة		
14	تعتبر المشاركة بين الأفراد المفتاح الأساسي للحكم الراشد.	**0.305****	**0.000**
15	تسمح إدارتكم بحرية التعبير وإبداء الرأي.	**0.803****	**0.000**
16	تعمل إدارتكم على إشراك كل الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرارات.	**0.747****	**0.000**
	مبدأ الشفافية		
17	تسهل إدارتكم عملية الوصول إلى المعلومة.	**0.762****	**0.000**
18	تعمل إدارتكم على وضع قنوات اتصال مباشرة بين المسؤولين وأصحاب المصالح.	**0.860****	**0.000**
19	تعمل إدارتكم بإشراك وسائل الإعلام لإيصال المعلومة بمصداقية للمجتمع المدني.	**0.778****	**0.000**
	مبدأ العدل والمساواة		
20	تعمل إدارتكم على المساواة بين الموظفين في الحقوق والواجبات.	**0.602****	**0.000**
21	تسمح إدارتكم بتوظيف كلا من الجنسين.	**0.339****	**0.000**
22	تعمل إدارتكم على تثمين الخبرة المهنية في التوظيف والترقية.	**0.655****	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (**SPSS22**).

يتضح من خلال الجدول رقم(**11**)أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين(**0.305**) (**0.860**) عند مستوى معنوية **0,000** وهي أقل من **0.01** الذي يعني وجود دلالة إحصائية قوية، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة محور مؤشرات الحوكمة مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل (**انظر الملحق رقم 08**).

سادسا: الصدق البنائي

الجدول رقم (12):معاملات ارتباط المحاور مع بعضها وبالدرجة الكلية للاستبانة.

		واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق	مؤشرات الحوكمة	الاستبيان ككل
واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق	ارتباط بيرسون	**1**	**0.710****	**0.926****
	مستوى المعنوية		**0.000**	**0.000**
	حجم العينة		**31**	**31**
مؤشرات الحوكمة	ارتباط بيرسون	**0.710****	**1**	**0.898****
	مستوى المعنوية	**0.000**		**0.000**
	حجم العينة	**31**		**31**
الاستبيان ككل	ارتباط بيرسون	**0.926****	**0.898****	**1**
	مستوى المعنوية	**0.000**	**0.000**	
	حجم العينة	**31**	**31**	**31**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (**SPSS22**).

نلاحظ من الجدول رقم (**12**) إن معاملات الارتباط المتحصل عليها محصورة بين (0.710-0.926) ، وهذا ما يعكس العلاقة القوية ما بين المحاور ودرجة ارتباطها مع بعضها البعض ، كما أنها دالة عند مستوى المعنوية (0.01) وهذا ما يعكس الصدق البنائي للاستبيان.(**انظر الملحق 09**).

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التحليل الوصفي لمحور البيانات الشخصية، وتحليل عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق (المتغير المستقل) ومحور مؤشرات الحوكمة (المتغير التابع)، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية

سنتناول من خلال هذا المطلب التحليل الوصفي للبيانات الشخصية الذي يشكل الجزء الأول من الاستبيان والمتضمن السن، المؤهل العلمي، الرتبة الوظيفية والخبرة المهنية(**انظر الملحق رقم 10**).

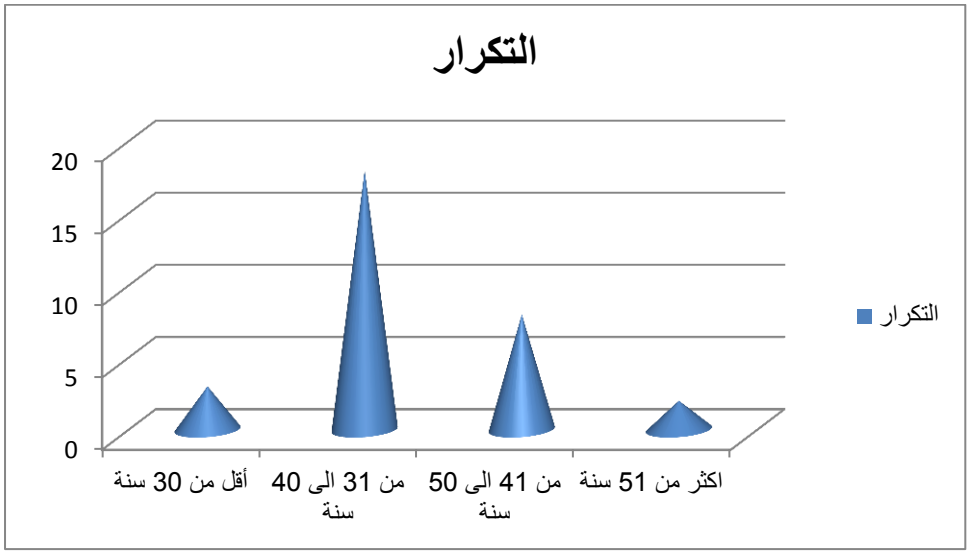
أولا: متغير السن.

الجدول رقم (31): توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية (السن).

الفئات العمرية	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	**03**	**9.7%**
من 31 الى 40 سنة	**18**	**58.1%**
من 41 الى 50 سنة	**08**	**25.8%**
اكثر من 51 سنة	**02**	**%6.5**
المجموع	**31**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (**Spss22**)

الشكل رقم (02): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (**Spss22**)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**13**) والشكل رقم (**02**) اختلاف الشرائح العمرية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتراوح الفئة التي تتراوح أعمارهم من (31-40) سنة في المرتبة الأولى أي يمثل نسبة (**58.1%**)، لتليها مباشرة الفئة التي تتراوح أعمارهم من(41-50 سنة) أي ما يمثل نسبة (**25.8%**)، حيث تمثلان الفئتان الغالبتان وهو السن المناسب للموظف الذي يكون فيه قادرا على ممارسة مهامه بكفاءة وفعالية، لتليها مباشرة في الأخير الفئة التي يتراوح سنها اقل من 30سنة أي ما يمثل نسبة (**9.7%**)، وأخيرا تحتل الفئة التي يتراوح عمرها اكثر من 51 سنة المرتبة الأخيرة، أي ما يمثل نسبة(**6.5 %**)الأمر الذي يمكن ويساعد على الاستفادة من هذه الاختلافات عن طريق التنوع والتباين في المعارف ، القدرات، المستويات الوظيفية والخبرات، مما ينعكس على طبيعة نشاطهم واليات ممارسة عملهم.

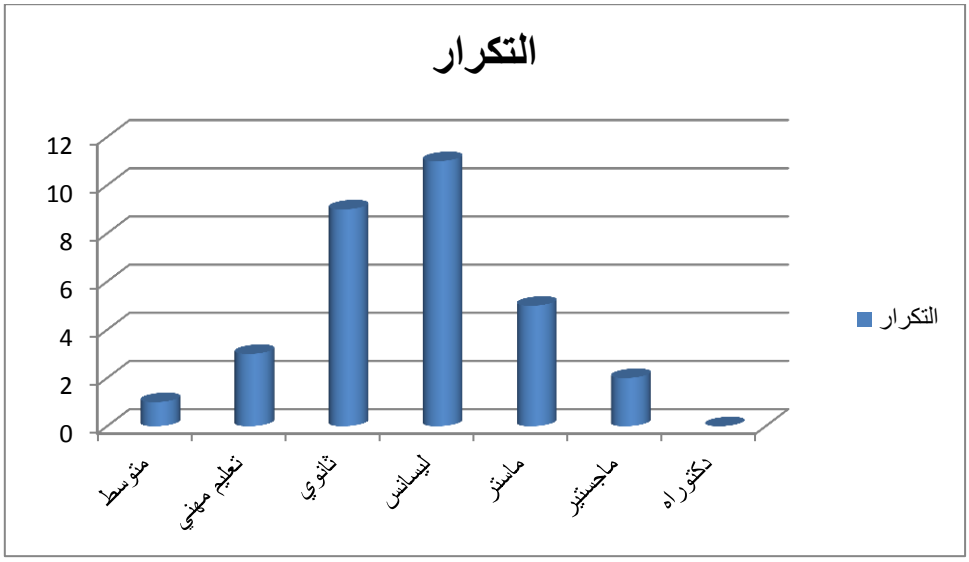
ثانيا: متغيرالمستوى العلمي.

الجدول رقم(14): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
متوسط	**01**	**% 3.2**
تعليم مهني	**03**	**%9.7**
ثانوي	**09**	**% 29**
ليسانس	**11**	**35.5%**
ماستر	**05**	**16.1%**
ماجستير	**02**	**% 6.5**
دكتوراه	**0**	**%0**
المجموع	**31**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss22)

الشكل رقم(03) تمثيل أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss22).

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(14)** والشكل رقم**(03)** اختلاف المستويات التعليمية لأفراد عينة الدراسة، حيث نجد موظف واحد فقط لديه مستوى متوسط، أي ما يمثل نسبة **(03.2%)**، وكذلك 09موظفين لديهم مستوى ثانوي أي ما يمثل نسبة **(9.7%)** لنجد فيما بعد 18موظف لديهم مستوى جامعي (ليسانس، ماستر وماجستير) أي ما يمثل نسبة **(87%)**، في حين لا نجد أي موظف يحمل شهادة دكتوراه.

وعلى ضوء هذه النتيجة يتضح المستويات الدراسية المختلفة لأفراد عينة الدراسة وإن كانت الغالبية ذات مستوى جامعي فما فوق، وهو المستوى المطلوب الأمر الذي يمكن الموظف من الإلمام بمختلف المعارف والقدرات التي تنعكس على مستواه المهني وهو ما يعطي أكثر مصداقية لإجابات أفراد العينة.

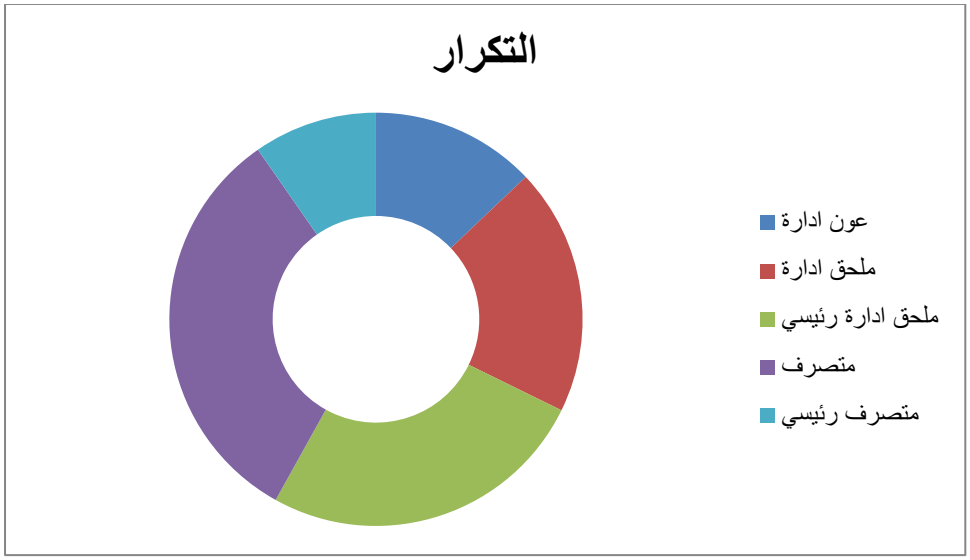
ثالثا: متغير الرتبة الوظيفية.

الجدول رقم(15): توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة الوظيفية.

الوظيفة	التكرار	النسبة
عون ادارة	**04**	**%12.9**
ملحق ادارة	**06**	**%19.40**
ملحق ادارة رئيسي	**08**	**%25.8**
متصرف	**10**	**%32.30**
متصرف رئيسي	**03**	**%9.7**
المجموع	**31**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (**Spss22**)

الشكل رقم(04): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الرتبة الوظيفية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss22)

يتضح من الجدول رقم (15) والشكل رقم(04)أنه يوجد 04موظفين ذو رتبة عون إدارة أي ما يمثل نسبة (12.9%)، كما نجد 06 موظفين في رتبة الملحق الإداري أي ما يمثل نسبة (19.40%)، و08 موظفين في رتبة ملحق إداري رئيسي أي ما يمثل نسبة (25.8%)، في حين نجد 13موظف في سلك المتصرفين (متصرف إداري ومتصرف رئيسي) أي ما يمثل نسبة (42%).

وعلى ضوء هذه النتائج يتضح التباين في الرتب الوظيفية لمختلف أفراد عينة الدراسة وإن كانت الغالبية تتمثل في فئة المتصرفين والمتصرفين الرئيسيين ، وهذا ما يعني أن اغلب أفراد العينة المدروسة يتمتعون برتب وظيفية جيدة الأمر الذي ينعكس على مهاراتهم وخبراتهم وبالتالي على أدائهم في ممارسة أعمالهم.

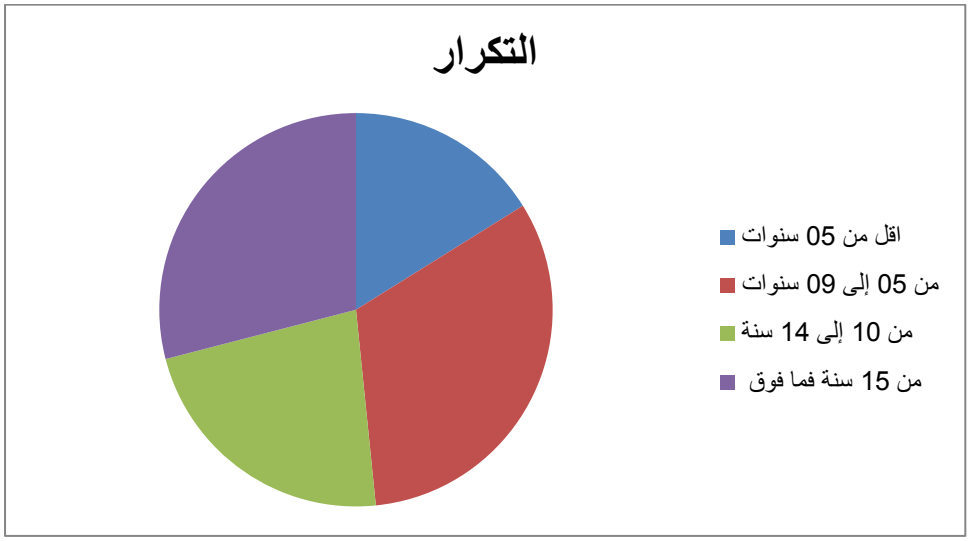
رابعا: متغير الخبرة المهنية

الجدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 05 سنوات	**05**	**16.1%**
من 05 إلى 09 سنوات	**10**	**32.3%**
من10 إلى 14 سنة	**07**	**%22**
من 15 سنة فما فوق	**09**	**%29**
المجموع	**31**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss22)

الشكل رقم(05): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss22)

يتضح من الجدول رقم **(16)** والشكل رقم **(05)**أنه يوجد 05موظفين فقط مدة خبرتهم اقل من 05 سنوات بالمؤسسة أي ما يمثل نسبة **(16.1%)**،في حين نجد 10موظفين تتراوح مدة خبرتهم ما بين (05-09) سنوات أي ما يمثل نسبة **(32.3%)**، وقد نجد 07موظفين تتراوح مدة خبرتهم ما بين (10-14) سنة أي ما يمثل نسبة **(22%)**، وفي الأخير نجد 09موظفين مدة خبرتهم أكثر من 15سنة أي ما يمثل نسبة **(29%)**،مما يدل

على أن اغلب أفراد العينة المدروسة لديها لها الخبرة والمهارة الكافيتين، إضافة إلى القدرة على ممارسة أعمالهم بشكل فعال.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل عبارات محور محاسبة الاستحقاق (المتغير المستقل)ومحور مؤشرات الحوكمة(المتغير التابع) الذي يشكلان الجزء الثاني من الاستبيان من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (**انظر الملحقين رقمي 11 و12**).

أولا: التحليل الوصفي لمحور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق

سنحاول تحليل تقديرات الموظفين لعبارات محور محاسبة الاستحقاق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17) : المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
بعد الوثائق المالية					
01	تعمل إدارتكم على استعمال واستحداث سجلات محاسبية دقيقة متعددة الأبعاد.	**3.87**	**1.231**	**06**	**موافق**
02	تعمل إدارتكم على وضع أدوات وبرامج الكترونية تمكن الإدارة المحلية من إدارة مواردها المالية والمحاسبية.	**4.00**	**0.894**	**05**	**موافق**
03	تعمل إدارتكم على التقليل أو الاستغناء عن المراسلات الورقية.	**3.68**	**1.045**	**09**	**موافق**
بعد الموظفين					

04	تضع إدارتكم برنامج تكويني دوري لفائدة الموظفين.	3.87	1.310	07	موافق
05	توفر إدارتكم الأدوات اللازمة لتمكين الموظف من التقنيات الحديثة للمحاسبة	3.84	1.128	08	موافق
06	تقدم إدارتكم تحفيزات للموظفين(مكافآت مالية وإدارية) لتعزيز قدرتهم على تطبيق محاسبة الاستحقاق.	3.29	1.243	10	محايد
بعد النتائج المتوقعة					
07	تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المجلس الشعبي لبلدية المدية.	4.13	0.763	03	موافق
08	تعمل محاسبة الاستحقاق على تعزيز المحاسبة والشفافية.	4.13	0.846	04	موافق
09	تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين إدارة الموارد المالية.	4.19	0.792	02	موافق
10	تعمل محاسبة الاستحقاق على تنفيذ الأعمال الموكلة بكفاءة وفعالية	4.35	0.869	01	موافق بشدة
محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق		3.90	0.754	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss22)

يشير الجدول رقم (17)لتقديرات الموظفين حول عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق ببلدية المدية بدرجات مختلفة من حيث الموافقة أو عدم الموافقة.

بلغ المتوسط الحسابي لمحور محاسبة الاستحقاق(3.90) بدرجة موافقة، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور (0.754) ما يشير إلى تشتت قليل وتباين ضعيف في إجابات أفراد عينة الدراسة مما يشير لوجود درجة عالية لتطبيق محاسبة الاستحقاق ببلدية المدية.

وانطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه يمكن ترتيب العبارات المشكلة للمحور الخاص بمحاسبة الاستحقاق من وجهة نظر الموظفين الإداريين من الاتجاه الأقوى إلى الأقل وذلك بناء على المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري كما يلي:

– **جاءت العبارة (10)** التي تضمنت "**تعمل محاسبة الاستحقاق على تنفيذ الأعمال الموكلة بكفاءة وفعالية**" في المرتبة **الأولى** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.35)** بانحراف معياري قدره **(0.869)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة بشدة.

– **جاءت العبارة (09)** التي تضمنت"**تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين ادارة الموارد المالية**" في المرتبة **الثانية** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.19)** بانحراف معياري قدره **(0.792)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (07)** التي تضمنت"**تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المجلس الشعبي لبلدية المدية**" في المرتبة **الثالثة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.16)** بانحراف معياري قدره **(0.763)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (08)** التي تضمنت"**تعمل محاسبة الاستحقاق على تعزيز المحاسبة والشفافية**" في المرتبة **الرابعة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.13)** بانحراف معياري قدره **(0.846)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (02)** التي تضمنت"**تعمل إدارتكم على وضع أدوات وبرامج الكترونية تمكن الإدارة المحلية من إدارة مواردها المالية والمحاسبية**" في المرتبة **الخامسة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.00)** بانحراف معياري قدره **(0.894)**،وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (01)** التي تضمنت"**تعمل إدارتكم على استعمال واستحداث سجلات محاسبية دقيقة متعددة الأبعاد**" في المرتبة **السادسة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.87)** بانحراف معياري قدره **(1.231)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (04)** التي تضمنت"**تضع إدارتكم برنامج تكويني دوري لفائدة الموظفين**" في المرتبة **السابعة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.87)** بانحراف معياري قدره **(1.310)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (05)** التي تضمنت"**توفر إدارتكم الأدوات اللازمة لتمكين الموظف من التقنيات الحديثة للمحاسبة**" في المرتبة **الثامنة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.84)** بانحراف معياري قدره **(1.128)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (03)** التي تضمنت"**تعمل إدارتكم على التقليل أو الاستغناء عن المراسلات الورقية**" في المرتبة **التاسعة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.68)** بانحراف معياري قدره **(1.045)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (06)** التي تضمنت"**تقدم إدارتكم تحفيزات للموظفين(مكافآت مالية وإدارية) لتعزيز قدرتهم على تطبيق محاسبة الاستحقاق**" في المرتبة **العاشرة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.29)** بانحراف معياري قدره **(1.243)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة محايد.

ثانيا: التحليل الوصفي لمحور مؤشرات الحوكمة

سنحاول تحليل تقديرات الموظفين لعبارات محور مؤشرات الحوكمة من خلال الجدول التالي:

لجدول رقم(18): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور مبادئ الحوكمة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
بعد مبدأ المساءلة والمحاسبة					
11	توفر إدارتكم حوافز لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة	**3.81**	**1.108**	**12**	**موافق**
12	تعمل إدارتكم وفقا لمبدأ المساءلة المضمونة بحكم القانون.	**4.00**	**1.065**	**07**	**موافق**
13	تكون المساءلة حسب المهام الموكلة والنتائج المحققة حسب المسار الوظيفي.	**4.06**	**1.124**	**04**	**موافق**
بعد مبدأ المشاركة					
14	تعتبر المشاركة بين الأفراد المفتاح الأساسي للحكم الراشد.	**4.26**	**0.855**	**02**	**موافق بشدة**
15	تسمح إدارتكم بحرية التعبير وإبداء الرأي.	**3.84**	**0.934**	**10**	**موافق**
16	تعمل إدارتكم على إشراك كل الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرارات.	**3.81**	**1.078**	**11**	**موافق**
بعد مبدأ الشفافية					
17	تسهل إدارتكم عملية الوصول إلى المعلومة.	**4.00**	**0.931**	**06**	**موافق بشدة**
18	تعمل إدارتكم على وضع قنوات اتصال مباشرة بين المسؤولين وأصحاب المصالح.	**3.94**	**0.854**	**08**	**موافق**
19	تعمل إدارتكم بإشراك وسائل الإعلام لإيصال المعلومة بمصداقية للمجتمع المدني.	**4.03**	**1.048**	**05**	**موافق**
بعد مبدأ العدل والمساواة					

20	تعمل إدارتكم على المساواة بين الموظفين في الحقوق والواجبات.	**3.87**	**1.056**	**09**	**موافق**
21	تسمح إدارتكم بتوظيف كلا من الجنسين.	**4.29**	**0.643**	**01**	**موافق بشدة**
22	تعمل إدارتكم على تثمين الخبرة المهنية في التوظيف والترقية.	**4.19**	**0.654**	**03**	**موافق**
محور مؤشرات الحوكمة		**4.00**	**0.758**		**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss22)

يشير الجدول رقم (18) لتقديرات الموظفين حول عبارات محور مؤشرات الحوكمة لبلدية المدية بدرجات مختلفة من حيث الموافقة أو عدم الموافقة.

بلغ المتوسط الحسابي لمحور مؤشرات الحوكمة **(4.00)** بدرجة موافقة، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور **(0.758)** ما يشير إلى تشتت قليل وتباين ضعيف في إجابات أفراد عينة الدراسة مما يشير لوجود درجة عالية لتطبيق مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية.

وانطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه يمكن ترتيب العبارات المشكلة للمحور الخاص بمؤشرات الحوكمة من الاتجاه الأقوى إلى الأقل وذلك بناء على المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري كما يلي:

– **جاءت العبارة (21)** التي تضمنت"**تسمح إدارتكم بتوظيف كلا من الجنسين**" في المرتبة **الأولى** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.29)** بانحراف معياري قدره **(0.643)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة بشدة.

– **جاءت العبارة (14)** التي تضمنت"**تعتبر المشاركة بين الأفراد المفتاح الأساسي للحكم الراشد**" في المرتبة **الثانية** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.26)** بانحراف معياري قدره **(0.855)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة بشدة.

– **جاءت العبارة (22)** التي تضمنت"**تعمل إدارتكم على تثمين الخبرة المهنية في التوظيف والترقية**" في المرتبة **الثالثة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.19)** بانحراف معياري قدره **(0.654)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (13)** التي تضمنت"**تكون المساءلة حسب المهام الموكلة والنتائج المحققة حسب المسار الوظيفي**" في المرتبة **الرابعة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.06)** بانحراف معياري قدره **(1.124)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (19)** التي تضمنت"**تعمل إدارتكم بإشراك وسائل الإعلام لإيصال المعلومة بمصداقية للمجتمع المدني**" في المرتبة **الخامسة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.03)** بانحراف معياري قدره **(1.048)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (17)** التي تضمنت"**تسهل إدارتكم عملية الوصول إلى المعلومة**" في المرتبة **السادسة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.00)** بانحراف معياري قدره **(0.931)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (12)** التي تضمنت"**تعمل ادارتكم وفقا لمبدأ المساءلة المضمونة بحكم القانون**" في المرتبة **السابعة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(4.00)** بانحراف معياري قدره **(1.065)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (18)** التي تضمنت"**تعمل إدارتكم على وضع قنوات اتصال مباشرة بين المسؤولين وأصحاب المصالح**" في المرتبة **الثامنة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.94)** بانحراف معياري قدره **(0.854)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (20)** التي تضمنت"**تعمل إدارتكم على المساواة بين الموظفين في الحقوق والواجبات**" في المرتبة **التاسعة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.87)** بانحراف معياري قدره **(1.056)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (15)** التي تضمنت"**تسمح إدارتكم بحرية التعبير وإبداء الرأي**" في المرتبة **العاشرة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.84)** بانحراف معياري قدره **(0.934)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (16)** التي تضمنت"**تعمل إدارتكم على إشراك كل الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرارات**" في المرتبة **الحادي عشرة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.81)** بانحراف معياري قدره **(1.078)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

– **جاءت العبارة (11)** التي تضمنت"**توفر إدارتكم حوافز لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة**" في المرتبة **الثاني عشرة** من حيث درجة الموافقة عليها من طرف موظفي بلدية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها **(3.81)** بانحراف معياري قدره **(1.108)**، وعليه تقع العبارة ضمن درجة الموافقة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

H_0: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة الاستحقاق على تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية عند مستوى الدلالة 0.01.

H_1:يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة الاستحقاق على تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية عند مستوى الدلالة 0.01.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، قصد التحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرفض أو القبول وذلك على النحو التالي**(انظر الملحق رقم 13):**

- **قبول H_0** إذا كانت: قيمة مستوى الدلالة**Sig** أكبر من **0.01.**
- **قبول H_1** إذا كانت: قيمة مستوى الدلالة**Sig** أصغر من **0.01.**

الجدول رقم (19):اختبار الانحدار البسيط لتطبيقات محاسبة الاستحقاق على تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية

البيان	الإبداع الإداري			
الأداء الوظيفي لموظفي بلدية المدية	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	Sig مستوى المعنوية
	0,785[a]	0.616	0.775	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss22)

يوضح الجدول أعلاه رقم **(19)** أن اثر تطبيقات محاسبة الاستحقاق على تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية كما يلي:

قيمة معامل الارتباط **R = 0,785[a]** بين مستوى تطبيق محاسبة الاستحقاق ومؤشرات الحوكمة ببلدية المدية،ومنه يتضح أن العلاقة بين المتغيرين علاقة ارتباط طردي قوية.

وبلغ معامل التحديد R^2=**0.616** أي أن ما قيمة **61.6%** من التغيرات في مؤشرات الحوكمة ناتجة عن تطبيقات محاسبة الاستحقاق.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار**B = 0.775 وهذا** يعني زيادة بدرجة واحدة في استخدام محاسبة الاستحقاق يؤدي إلى زيادة في مؤشرات الحوكمة بقيمة 0.775.

كما بلغت قيمة **sig=0.000** وهي اقل من**0.01**

ومنه معادلة خط الانحدار البسيط للدراسة:

$$Y= 0.775+ 0.781\ X$$

حيث:

X: تطبيقات محاسبة الاستحقاق

ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام أو تطبيق محاسبة الاستحقاق على الفرضية تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية عند مستوى الدلالة 0,01

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.01** بين متوسطات إجابات الأساتذة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق ومؤشرات الحوكمة في بلدية المدية تعزى إلى المتغيرات الشخصية (السن، المستوى العلمي، الرتبة الوظيفية والخبرة المهنية)؟

وللإجابة على ما سبق سنقوم بتجزئة هذا السؤال إلى 04 فرضيات فرعية من خلال ما يلي(**انظر الملحق رقم 14**):

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.01** بين متوسطات إجابات موظفي البلدية حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة تعزى إلى متغير السن.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.01** بين متوسطات إجابات موظفي البلدية حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة تعزى إلى متغير السن.

وفي هذا الصدد استخدمنا اختبار" **T لعينتين مستقلتين**"، حيث تظهر النتائج المحصل عليها من خلال الجدول التالي:

ولاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار (**One Way Anova**)من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20) :نتائج اختبار "التباين الأحادي" – السن–.

محاور الاستبيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	Sig
الاستبيان ككل	بين المجموعات	**3.075**	**3**	**1.025**	**2.259**	**0.104**
	داخل المجموعات	**12.248**	**27**	**0.454**		
	المجموع	**15.323**	**30**			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يوضح الجدول أعلاه رقم (20) نتائج اختبار "التباين الأحادي" لعينة الدراسة حسب متغير السن

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية **(Sig)** المقابلة لاختبار التباين الأحادي اكبر من مستوى الدلالة 0.01 أي **(0.01<0.104)**،وبذلك يمكن استنتاج أنه "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة في المؤسسة المدروسة تعزى إلى متغير العمر**"، **وبالتالي قبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة.**

2.اختبار الفرضية الفرعية الثانية

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.01** بين متوسطات إجابات موظفي البلدية حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة تعزى إلى متغير المستوى الوظيفي.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.01** بين متوسطات إجابات موظفي البلدية حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

ولاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار **(OneWayAnova)** من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المستوى التعليمي–.

محاور الاستبيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	Sig
الاستبيان ككل	بين المجموعات	**2.317**	**5**	**0.463**	**0.891**	**0.502**
	داخل المجموعات	**13.006**	**25**	**0.520**		
	المجموع	**15.323**	**30**			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**.

يوضح الجدول أعلاه رقم (19) نتائج اختبار "التباين الأحادي" لعينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية **(Sig)** المقابلة لاختبار التباين الأحادي اكبر من مستوى الدلالة 0.01 أي (0.01<0.502)،وبذلك يمكن استنتاج أنه "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة في المؤسسة المدروسة تعزى إلى متغير المستوى التعليمي**"، **وبالتالي قبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة.**

3.اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.01** بين متوسطات إجابات موظفي البلدية حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة تعزى إلى متغير الرتبة الوظيفية.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.01** بين متوسطات إجابات موظفي البلدية حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة تعزى إلى الرتبة الوظيفية.

ولاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار **(OneWayAnova)** من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الرتبة الوظيفية–.

محاور الاستبيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	Sig
الاستبيان ككل	بين المجموعات	2.835	4	0.709	1.476	0.238
	داخل المجموعات	14.488	26	0.480		
	المجموع	**15.323**	**30**			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**.

يوضح الجدول السابق رقم (3-20) نتائج اختبار "التباين الأحادي" لعينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية (**Sig**) المقابلة لاختبار التباين الأحادي اكبر من مستوى الدلالة 0.01 أي (0.01<0.238)،وبذلك يمكن استنتاج أنه "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة في المؤسسة المدروسة تعزى إلى متغير الرتبة الوظيفية**"، **وبالتالي قبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة.**

4.اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.01** بين متوسطات إجابات موظفي البلدية حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **α=0.01** بين متوسطات إجابات موظفي البلدية حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة. ولاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار(**OneWayAnova**) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – سنوات الخبرة-.

محاور الاستبيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	Sig
الاستبيان ككل	بين المجموعات	1.961	3	0.654	1.321	0.288
	داخل المجموعات	13.362	27	0.495		
	المجموع	**15.323**	**30**			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS.**

يوضح الجدول السابقرقم (3-21) نتائج اختبار "التباين الأحادي" لعينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية **(Sig)** المقابلة لاختبار التباين الأحادي اكبر من مستوى الدلالة 0.01 أي (0.288>0.01)، وبذلك يمكن استنتاج أنه "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق لتعزيز مؤشرات الحوكمة في المؤسسة المدروسة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة** "، **وبالتالي قبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة.**

المطلب الرابع: تحليل نتائج الدراسة

من خلال دراستنا الإحصائية توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: وصف نتائج محور البيانات الشخصية.

1.اغلب أفراد عينة أفراد الدراسة يتراوح سنهم في الفئة ما بين 31 سنة و40 سنة، أي ما يفوق نسبة 58%.

2.اغلب أفراد العينة المدروسة جامعيين، الأمر الذي يجعلهم يمتلكون مؤهلات ومعارف تساعدهم على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية.

3. أغلب أفراد العينة المدروسة يمتلكون رتب وظيفية في مستويات مقبولة وجيدة، مما يدل على أنهم من ذوي الخبرة والكفاءة.

4. أغلب أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم بالمؤسسة أكثر من 05 سنوات، أي ما يمثل نسبة **84%** تقريبا.

ثانيا: وصف نتائج محوري متغيري الدراسة

أ. نتائج عبارات تطبيق محاسبة الاستحقاق

تختلف عبارات محور محاسبة الاستحقاق من حيث درجات الموافقة من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث نجد اغلب العبارات حازت على درجات موافقة، في حين نجد العبارة

10 حازت على درجة موافقة كبيرة جدا، بينما نجد العبارة رقم 06 حازت على الموافقة بدرجة متوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة، كما لا نجد أي عبارة حازت على عدم الموافقة من طرف أفراد العينة المدروسة.

وبالتالي يمكن القول عموما بان اغلب أفراد العينة المدروسة يعلنون ويؤكدون عن وجود استخدام أو تطبيق لمحاسبة الاستحقاق من المؤسسة المعنية.

ب. نتائج عبارات مؤشرات الحوكمة

تختلف عبارات محور مؤشرات الحوكمة من حيث درجات الموافقة من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث نجد اغلب العبارات حازت على درجات موافقة، في حين نجد العبارات أرقام 14-17-21 حازت على درجات موافقة وبشكل كبير، في حين لا نجد أي عبارة حازت على درجة موافقة بدرجة متوسطة أو عدم موافقة من طرف أفراد عينة الدراسة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول عموما بان اغلب أفراد العينة المدروسة يقبلون وجود أثر لتطبيق مؤشرات الحوكمة من طرف المؤسسة المعنية.

ثالثا: نتائج فرضيات الدراسة الميدانية

1.تحقق الفرضية الأولى التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة الاستحقاق في تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01، الأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية أو الصفرية.

2.رفض الفرضية الثانية ، وعلى ضوء ذلك نستخلص منها النتائج التالية:

أ. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق في تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية تعزى إلى متغير السن، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة.

ب. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق في تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية تعزى إلى متغير المستوى العلمي، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة.

ت. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق في تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية تعزى إلى متغير الرتبة الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة.

ث. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق في تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تناولنا الدراسة الميدانية المتعلقة بدراسة تحليلية على مدى مساهمة تطبيق محاسبة الاستحقاق في تعزيز مؤشرات الحوكمة في بلدية المدية. وقصد تسهيل الدراسة استخدمنا طريقة الاستبيان حيث قمنا من خلاله بعرض وتحليل النتائج كأداة لتأكيد أو رفض الفرضيات الموضوعة في ذلك.

وعلى هذا الأساس قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

1.وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة الاستحقاق في تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01.

2.عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق محاسبة الاستحقاق في تعزيز مؤشرات الحوكمة ببلدية المدية تعزى إلى المتغيرات الشخصية (السن، المستوى العلمي، الرتبة الوظيفية وسنوات الخبرة).

الخاتمة

الخاتمة

لقد استقطب مفهوم الحوكمة ومحاسبة الاستحقاق اهتمامات العديد من الخبراء والباحثين على مختلف الأصعدة، نظرا لما تتمتع به هذه الظاهرة من مكانة علمية في الفكر السياسي والاقتصادي المعاصر، كإطار فكري له قدرة تحليلية كبيرة، وبنية منهجية متينة تساعد على تحقيق الأهداف التي ترجوها الدولة للنهوض بالإدارة المحلية لتصبح أكثر فاعلية وإرساء قواعد قانونية ومحاسبية وفق ما تتطلع له كل دول العالم.

حيث أن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العالم في الوقت الراهن، ساهمت في بروز مفهوم الحوكمة ومحاسبة الاستحقاق إلى أرض الواقع.

ومع اختلاف عوامل ظهورها محليا وعالميا اختلفت تعاريفها حسب اهتمام المختصين في هذا المجال. ومهما كان هذا الاختلاف، إلا أنه معظم الباحثين يجمعون على أن تحسين الإدارات المحلية من خلال تطبيق مؤشرات الحوكمة والتحول نحو محاسبة الاستحقاق هو أساس تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

حيث تتمحور إشكالية موضوع بحثنا هذا حول معرفة مدى مساهمة محاسبة الاستحقاق في حوكمة و تطوير الجماعات المحلية، لذلك قمنا بمعالجة هذه الاشكالية من خلال ثلاثة فصول باستعمال المناهج المبينة في المقدمة، و سنعرض من خلال هذه الخاتمة ملخص لفصول البحث، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات و نتائج البحث و التوصيات التي يمكن صياغتها، و كذا الأفاق التي يمكن أن تكون مواضيع بحث مستقبلية في هذا المجال.

أولا: ملخص البحث.

لقد ركزنا الدراسة في الفصل الأول على الإطار النظري للدراسة محاولين التعرف أو الإلمام بمفاهيم الحوكمة ومبادئها، وكذا التعريف بمحاسبة الاستحقاق وإعطاء نظرة حول الجماعات المحلية من خلال التعريف بها وبميزانيتها.

أما الفصل الثاني فخصصناه لإبراز مدى تأثير تطبيق أساس الاستحقاق في الجماعات المحلية والذي أظهر لنا التكامل الموجود بينهما، فتطبيق أساس الاستحقاق يعزز

المبادئ الأساسية للحوكمة "الشفافية، المساءلة والمشاركة"، حيث يسمح بتوفير المعلومات المالية اللازمة.

أما الفصل الثالث خصصناه للجانب التطبيقي لدراسة حالة بلدية المدية، من خلال تقديم استبيان إلى موظفي البلدية حول محاسبة الاستحقاق والحوكمة وقمنا بتحليل البيانات والمعلومات، حيث يمكننا القول أن تحول الجماعات المحلية نحو محاسبة الاستحقاق يلعب دورا هاما في تعزيز حوكمتها وتحسين جودة الحياة فيها. فهذا التحول يساعد على تحسين مستوى الشفافية والنزاهة في إدارة المال العام، ويسهل توفير الخدمات الأساسية، ويحسن التعليم، الصحة ومختلف الجوانب الاجتماعية للمواطن على المستوى المحلي، ويتم تحقيق ذلك من خلال تطوير النظم والأساليب المحاسبية، تدريب الكوادر الفنية وتفعيل دور الشركاء الاجتماعيين ومتابعة أداء الإدارة المحلية.

وعليه يمكن القول أن تحول الجماعات المحلية نحو محاسبة الاستحقاق يمثل خطوة هامة نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وذلك بتعزيز المشاركة الاجتماعية وتفعيل دور المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية، وتحقيق العدالة المالية بين أفراد المجتمع.

ثانيا: اختبار فرضيات البحث.

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** محاسبة الاستحقاق مفهوم مهم في المحاسبة الحديثة، وبالتالي فهي تعمل على تحسين إدارة الموارد المالية العامة، فهي تسمح بتسجيل الإيرادات والمصروفات بناء على الوقت الذي يحدث فيه الحدث المحاسبي بغض النظر على الوقت الذي يتم فيه دفع أو استلام الأموال.
- **الفرضية الثانية:** تطبيق أساس الاستحقاق يساهم في زيادة الشفافية والمساءلة في الجماعات المحلية، إذ يتم توثيق جميع العمليات المالية بشكل صحيح وواضح ويمكن الإطلاع عليها في أي وقت، حيث يصبح من الصعب إخفاء العمليات المالية غير

المشروعة أو التلاعب في الحسابات، و بالتالي يحسن من جودة البيانات المالية المقدمة مما يعزز الثقة بإدارتها.

- **الفرضية الثالثة:** حوكمة الجماعات المحلية تشمل المشاركة الفعالة للهيئات المحلية في صنع القرار وتعزيز التعاون، والاتصال بين الإدارة المحلية والمواطن والمؤسسات الأخرى، وضمان توفير الخدمات.

- **الفرضية الرابعة:** إن تطبيق مؤشرات الحوكمة المحلية بشكل فعال يسمح للإدارة المحلية بتسيير الشؤون العامة بشكل فعال ويعزز الشفافية، المساءلة ويكافح الفساد الإداري بكل أشكاله، كما يتيح الفرصة للاهتمام أكثر باحتياجات المواطنين في شتى المجالات من خلال توفير المتطلبات الضرورية للحياة "كهرباء، ماء، صحة، تعليم ..." من أجل تحقيق تنمية شاملة و مستدامة.

ثالثا: نتائج البحث.

1- محاسبة الاستحقاق هي نظام محاسبي يتم فيه تسجيل العمليات المالية على أساس تواريخ الحدوث بدلا من تواريخ الدفع.

2- محاسبة الاستحقاق هي معيار من المعايير المحاسبية الحديثة في القطاع العام، والتي تبنتها مجموعة من الدول خاصة التي تهتم بموازنة البرامج والأداء.

3- يعتبر تحسن المحاسبة العمومية الخاصة بالجماعات المحلية أمر ضروري، وذلك من خلال توضيح المركز المالي وتحسين الأداء وتعزيز المساءلة والشفافية.

4- يشمل مصطلح الحوكمة مفاهيم عديدة حسب التطور التاريخي لها.

5- الحوكمة هي توجه جديد لممارسة السلطة تهدف لاشراك مختلف الأطراف الفاعلة "المجتمع المدني، الدولة والقطاع الخاص" في إدارة الشأن العام المحلي.

6- الجماعات المحلية في الجزائر تضم كل من الولاية والبلدية، حيث هناك تقارب كبير في هيكلها وميزانيتها وفي ترتيب أبواب الميزانية.

7- الجماعات المحلية هي وحدات إقليمية لا مركزية تتمتع بالاستقلال المالي، تقوم بمهام متعددة يسيرها هيآت إدارية معينة و مجالس منتخبة، لكنها تخضع للرقابة الوصائية للسلطة المركزية.

8- بلدية المدية يسيرها مجلس شعبي منتحب وهيآت إدارية معينة.

9- أغلب أفراد العينة المدروسة من موظفين لديهم مستوى جامعي وهو المستوى المطلوب للإلمام بمختلف المعارف والقدرات مما يعطي أكثر مصداقية للإجابات المحصل عليها.

10- بالنسبة لنتائج الاستبيان المقدم لموظفي بلدية المدية تبين أن أغلب أفراد العينة المدروسة لديهم قبول تام لتطبيق أساس الاستحقاق بالبلدية .

11- معظم أفراد العينة المدروسة يقبلون تطبيق مؤشرات الحوكمة المحلية على مستوى إدارتهم.

رابعا: الاقتراحات.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات:

1- تحسين الكفاءة في الأداء داخل الإدارة المحلية، والاستجابة لمتطلبات الحوكمة، وبلورة مشروع التنمية المحلية من خلال الإدارة المحلية التشاركية للمواطن والإدارة معا.

2- زيادة فاعلية أجهزة الإدارة المحلية فيما يخص الانضباط والشفافية وتبسيط الإجراءات وتنظيمها، والانفتاح أكثر على المواطن باعتباره شريك اجتماعي.

3- الاهتمام أكثر بمفهوم ومبادئ الحوكمة.

4- الانتقال من الإصلاحات القانونية والتشريعية إلى الإصلاحات المؤسسية، فالجماعات المحلية تفتقر لبرامج إصلاحية تلامس الواقع.

5- الانفتاح على العالم والاستفادة من التجارب الجيدة للبلدان الأخرى، لاسيما تلك التي تشبه بيئتها بيئة الدولة الجزائرية.

6- ضرورة تكوين الموظفين المختصين في مجال المحاسبة العمومية ليكونوا مؤهلين بما فيه الكفاية للعمل وفق أساس الاستحقاق المحاسبي.

7- ضرورة توفير التكنولوجيا الحديثة للمعلومات للرفع من مستوى فعالية نظام المحاسبة العمومية، وسهولة التطبيق لأساس الاستحقاق المحاسبي.

8- تصميم دليل الحسابات ليتلاءم وتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في الإدارة المحلية.

خامسا: آفاق البحث.

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها والاقتراحات التي تم تقديمها، ورغم الجهد المبذول للإلمام بكل جوانب البحث، إلا أنه لا يخلو من بعض النقاط التي لم نوفيها حقها، ولهذا يمكن أن تمثل تلك النقاط محور للعديد من الإشكاليات الجديرة بواصلة البحث فيها لتكون مشاريع بحث مستقبلية وهي:

- تأثير تطبيق أساس الاستحقاق على إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية.
- دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل و تطوير أدوات الرقابة في الجماعات المحلية.
- معوقات تبني الجزائر لمبادئ الحوكمة على الجماعات المحلية.

قائمة المراجع

الكتب:

1- اسماعيل حسين أحمرو، **المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة**، دار المسيرة، عمان، 2003.

2- إسماعيل خليل اسماعيل، نائل حسن عدس، **المحاسبة الحكومية، دار البازوري**، العلمية للتوزيع والنشر، عمان، 2010.

3- أنس قاسم جعفر، **التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

4- حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

5- حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني،بيروت،2007.

6- حسين طاهري, **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية**, دار الخلدونية للنشر والتوزيع القبة القديمة, الجزائر ,2007

7- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الاردن، دون سنة.

8- صالح رولي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص15.

9- غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الطبعة الأولى، الأردن،1998.

10- فوزي حبيش، **الإدارة العامة والتنظيم الإداري**، الطبعة الثالثة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999، ص 334.

11- قاسم إبراهيم الحسني، **المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة**، مؤسسة الوراق، عمان، 1999.

12- قاسم عجاج، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية – دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين**- ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2003.

13- محمد أحمد الحجازي، **المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة**، بدون دار النشر، عمان ، الطبعة السابعة، 2007، ص 51.

14- محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقي في مصر**،بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007.

15- محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2005.

مقالات:

16- بلال موازي وآخرون, **تفعيل دور الجماعات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**, مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية – واقع واستشراف 10 -11 جوان ,2013 جامعة البليدة.

17- بوجمعة قويدري قوشيح، مريم موح صغير، **الحوكمة المحلية ركب التنمية المحلية ومحاربة الفساد**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، يومي 19 و20 نوفمبر 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

18- التحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام**، طبعة 2007، ترجمة جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2007.

19- سعيدة جوي، **الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد04، 2018.

20- سليمة بن حسين، **الحوكمة دراسة في المفهوم**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد 10، الوادي، 2015

21- ما الفرق بين المحاسبة على أساس الاستحقاق والأساس النقدي- تعلم المحاسبة، آخر تحديث الاثنين 20 مارس 2022.

مذكرات ماستر:

22- أمينة خيضر، رضوان معريوة، **حوكمة الجماعات المحلية في الجزائر بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة- بلدية جيجل-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018-2019.

23- أمينة شرقي، وفاء أفالو، **دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، 2013.

24- بسمة عيساوي، سارة ثابتي، **حوكمة الجماعات المحلية في الجزائر (البلدية نموذجا)** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي وحند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2021-2022.

25- خديجة بونداري، مريم مختار، **الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية- ولاية أدرار نموذجا-**، مذكرة ماستر تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار 2018-2019.

26- رشيد بارني، **المحاسبة العمومية ودورها في تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة : بلدية عين تادلس**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس "مستغانم"، الجزائر، 2017-2018.

27- رفيقة بوصبع، لبنى بوعموشة، **دور المحاسبة العمومية في تسيير ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة: بلديات ولاية جيجل**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2016-2017.

28- سعدية أولاد المختار، **الآليات الجديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (مراقبة ميزانية الجماعات المحلية) بلدية المغنية (نموذجا)**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019-2020.

29- ليلى بن رقية، بسمة ناصري، **فعالية الرقابة على تنفيذ الميزانية المحلية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2013-2014.

مذكرة ماجستير:

30- بلال خروفي، **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية- دراسة حالة الجزائر-** مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011-2012..

31- عبد الحميد قادم، **الحوكمة الجيدة وسيلة لتحقيق التنمية للجماعات المحلية في الجزائر- دراسة حالة بلديات أم بواقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم تسيير، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2014 -2015.

32- محمد برابح, **الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية, دراسة حالة بلديات المدية 1997- 2003**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, غير منشورة, جامعة الجزائر 2005/2004.

أطروحة دكتوراه:

33- زهير شلال ، **آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة**، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2014.

34- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر2000- 2010**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

35- عبد الحكيم شاشوة، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة العمومية الدولية IPSAS في الجزائر بين التوجهات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة يحي فارس بالمدية،2021-2022.

36- فريد ابرادشة، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي الإداري كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2014.

37- مشتة بومدين، **الحوكمة المحلية كآلية لتحسين تسيير ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر-دراسة حالة برج بوعريريج-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الميزانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2023.

مجلات:

38- إبراهيم فريد عاكوم، **إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية**، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 117 ، 2006.

39- أحمد الدباس، أنس المومني، **أثر تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في تعزيز الإدارة المالية في وحدات الحكم المحلي في الأردن**، المجلة الدولية للإدارة العامة، العدد 40، 2017

40- أحمد يحياوي ، **حتمية الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية**، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 22 ، جوان2017.

41- أمينة هناء جابي، حكيم ملياني، **أهمية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في ظل عصرنة المحاسبة العمومية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء02 ، 2017.

42- بسام عزب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دفع التنمية الاقتصادية**، مجلة التنفيذي، مركز المديرين المصري، القاهرة، مصر، العدد 9 ، مارس 2009.

43- عريوة محاد، زغبة طالل، **أهمية اعتماد الحوكمة المحلية في تحسين الأداء المؤسسي للقطاع العمومي**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 11،العدد 1، ديسمبر 2018.

44- لخضر مزعاد، **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، الجزائر، 2005.

45- محمد براح، **تأثير الإدارة المالية الإلكترونية على الأداء المالي للحكومات المحلية**، المجلة الدولية لإدارة القطاع العام، العدد 33، 2020.

محاضرات:

46- حبشي لزرق، **محاضرة في الجوانب النظرية التطبيقية للإدارة المحلية في الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت،2019.

المـــواد:

47- المادة 01 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 / 02 / 2012 المتعلق بالولاية, الجريدة الرسمية (ج.ج.د.ش), العدد 12.

48- المادة 02,01 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في ,2011/06/22 المتعلق بالبلدية, الجريدة الرسمية (ج.ج.د.ش), العدد 37.

49- المادة 06 من قانون البلدية 11-10.

50- القانون **11-10 المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 22 جوان 2011.

بالفرنسية:

51- GHYSELS Raymond, **Vers l'adoption de normes comptables harmonisées pour toutes les entités publiques des 27 États membres de l'UE**, 0113, sur le site officiel : www.epsas.eu

52- Joe Cavanagh and al**., Implementing Accrual Accounting in the Public Sector**, IMF Fiscal Affairs Department, September 2016, On the official website: www.imf.org

الملاحـــق

ملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان الخاص بالدراسة.

أسماء المحكمين	الرتبـــــة	الإمضاء
بولصنام محمد	أستاذ التعليم العالي	
بوجطو حكيم	أستاذ التعليم العالي	
جعفري جمال	أستاذ محاضر – ب –	

الملحق رقم (02): الاستبيان.



جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تسيير



استبانه موجهة لموظفي بلدية المدية.

سيدي المحترم/ سيدتي المحترمة:

في إطار انجاز مذكرة ماستر تحت عنوان " **أهمية التحول نحو محاسبة الاستحقاق لتعزيز حوكمة الجماعات المحلية** "، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، وللوصول إلى نتائج دقيقة للبحث قمنا بتصميم هذه الاستبانة ، لذا نرجو من حضرتكم التفضل بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (×) في المربع الذي يتفق مع رأيكم ،علما أن معلوماتكم ستستخدم لأغراض علمية فقط.

من إعداد الطالبتين:

- خديجة بوقلقال
- العلجة دومة

تحت إشراف الأستاذ:

أ د. حكيم بوجطو

السنة الجامعية: 2022-2023.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1- السن :

أقل من 31سنة ☐ من 31-40 سنة ☐ من 41-50سنة ☐ 51 سنة فأكثر ☐

2- المستوى التعليمي :

متوسط ☐ تعليم مهني ☐ ثانوي ☐ ليسانس ☐

ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

3- الوظيفة :.....

4- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 9 سنوات ☐

من 10 إلى 14 سنة ☐ من 15 سنة فما فوق ☐

الجزء الثاني:

المحور الأول: واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق في المؤسسة المدروسة.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الوثائق المالية					
13	تعمل إدارتكم على استعمال واستحداث سجلات محاسبية دقيقة متعددة الأبعاد.					
14	تعمل إدارتكم على وضع أدوات وبرامج إلكترونية تمكن الإدارة المحلية من إدارة مواردها المالية والمحاسبية.					
15	تعمل إدارتكم على التقليل أو الاستغناء عن المراسلات الورقية.					
	الموظفين					
16	تضع إدارتكم برنامج تكويني دوري لفائدة الموظفين.					
17	توفر إدارتكم الأدوات اللازمة لتمكين الموظف من التقنيات الحديثة للمحاسبة.					
18	تقدم إدارتكم تحفيزات للموظفين (مكافآت مالية أو إدارية) لتعزيز قدرتهم على تطبيق محاسبة الاستحقاق.					
	النتائج المتوقعة					
19	تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الجماعات المحلية.					
20	تعمل محاسبة الاستحقاق على تعزيز المساءلة والشفافية.					
21	تعمل محاسبة الاستحقاق على تحسين إدارة الموارد المالية.					
22	تعمل محاسبة الاستحقاق على تنفيذ الأعمال الموكلة بكفاءة وفعالية.					

المحور الثاني : مؤشرات الحوكمة.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	مبدأ المساءلة والمحاسبة					
01	توفر إدارتكم حوافز لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة.					
02	تعمل إدارتكم وفقا لمبدأ المساءلة المضمونة بحكم القانون.					
03	تكون المساءلة حسب المهام الموكلة والنتائج المحققة حسب المسار الوظيفي.					
	مبدأ المشاركة					
04	تعتبر المشاركة بين الأفراد المفتاح الأساسي للحكم الراشد.					
05	تسمح إدارتكم بحرية التعبير وإبداء الرأي.					
06	تعمل إدارتكم على إشراك كل الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرارات.					
	مبدأ الشفافية.					
07	تسهل إدارتكم عملية الوصول إلى المعلومة.					
08	تعمل إدارتكم على وضع قنوات اتصال مباشرة بين المسؤولين وأصحاب المصالح.					
09	تسمح إدارتكم بإشراك وسائل الإعلام لإيصال المعلومة بمصداقية للمجتمع المدني.					
	مبدأ العدل والمساواة					
10	تعمل إدارتكم على المساواة بين الموظفين في الحقوق والواجبات.					
11	تسمح إدارتكم بتوظيف كلا الجنسين					
12	تعمل إدارتكم على تثمين الخبرة المهنية في التوظيف والترقية.					

شكرا لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم 03: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

NPar Tests :

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		محاسبة الاستحقاق	مؤشرات الحوكمة	الاستبيان ككل
N		31	31	31
Normal Parameters[a]	Mean	3,9059	4,0081	3,9570
	Std. Deviation	,75464	,75840	,71469
Most ExtremeDifferences	Absolute	,175	,270	,227
	Positive	,101	,106	,114
	Negative	-,175	-,270	-,227
Kolmogorov-Smirnov Z		,972	1,503	1,265
Asymp. Sig. (2-tailed)		,302	,022	,082

a. Test distribution is Normal.

الملحق رقم 04: نتائج اختبار الثبات (الفا كرومباخ).

Reliability :

Scale: ALL VARIABLES

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	محاسبة الاستحقاق
,888	10

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	مؤشرات الحوكمة
,945	12

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	الاستبيان ككل
,953	22

الملحق رقم 05: اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور محاسبة الاستحقاق والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

Correlations

			ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	ع10	محاسبة الاستحقاق
Spearman's rho	ع1	Correlation Coefficient	1,000	,664**	,555**	,498**	,675**	,546**	,415*	,401*	,407*	,481**	,787**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,001	,004	,000	,001	,020	,025	,023	,006	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع2	Correlation Coefficient	,664**	1,000	,446*	,555**	,614**	,502**	,390*	,333	,485**	,176	,773**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,012	,001	,000	,004	,030	,067	,006	,343	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع3	Correlation Coefficient	,555**	,446*	1,000	,544**	,547**	,479**	,279	,247	,227	,398*	,678**
		Sig. (2-tailed)	,001	,012	.	,002	,001	,006	,129	,180	,219	,026	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع4	Correlation Coefficient	,498**	,555**	,544**	1,000	,790**	,602**	,484**	,066	,086	,160	,757**
		Sig. (2-tailed)	,004	,001	,002	.	,000	,000	,006	,725	,647	,391	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع5	Correlation Coefficient	,675**	,614**	,547**	,790**	1,000	,799**	,467**	,123	,099	,224	,843**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,001	,000	.	,000	,008	,510	,595	,225	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع6	Correlation Coefficient	,546**	,502**	,479**	,602**	,799**	1,000	,424*	,103	,007	,187	,776**
		Sig. (2-tailed)	,001	,004	,006	,000	,000	.	,017	,582	,969	,314	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع7	Correlation Coefficient	,415*	,390*	,279	,484**	,467**	,424*	1,000	,592**	,308	,412*	,613**
		Sig. (2-tailed)	,020	,030	,129	,006	,008	,017	.	,000	,092	,021	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع8	Correlation Coefficient	,401*	,333	,247	,066	,123	,103	,592**	1,000	,692**	,565**	,438**
		Sig. (2-tailed)	,025	,067	,180	,725	,510	,582	,000	.	,000	,001	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع9	Correlation Coefficient	,407*	,485**	,227	,086	,099	,007	,308	,692**	1,000	,621**	,458**
		Sig. (2-tailed)	,023	,006	,219	,647	,595	,969	,092	,000	.	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع10	Correlation Coefficient	,481**	,176	,398*	,160	,224	,187	,412*	,565**	,621**	1,000	,456**
		Sig. (2-tailed)	,006	,343	,026	,391	,225	,314	,021	,001	,000	.	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	محاسبة الاستحقاق	Correlation Coefficient	,787**	,773**	,678**	,757**	,843**	,776**	,613**	,438*	,458**	,456**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,014	,010	,010	.
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم 06: اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور مؤشرات الحوكمة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

Correlations

			ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	ع10	ع11	ع12	مؤشرات الجوكمة
Spearman's rho	ع1	Correlation Coefficient	1,000	,581**	,630**	,129	,734**	,806**	,811**	,835**	,759**	,669**	,447*	,708**	,854**
		Sig. (2-tailed)	.	,001	,000	,489	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,012	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع2	Correlation Coefficient	,581**	1,000	,505**	,156	,304	,349	,352	,417*	,436*	,485**	,196	,218	,445**
		Sig. (2-tailed)	,001	.	,004	,401	,096	,054	,052	,020	,014	,006	,290	,238	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع3	Correlation Coefficient	,630**	,505**	1,000	,337	,525**	,469**	,552**	,713**	,522**	,421*	,418*	,441*	,722**
		Sig. (2-tailed)	,000	,004	.	,064	,002	,008	,001	,000	,003	,018	,019	,013	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع4	Correlation Coefficient	,129	,156	,337	1,000	,399*	,179	-,002	,283	,388*	,229	,187	,389*	,408**
		Sig. (2-tailed)	,489	,401	,064	.	,026	,334	,991	,123	,031	,215	,314	,031	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع5	Correlation Coefficient	,734**	,304	,525**	,399*	1,000	,716**	,632**	,751**	,620**	,607**	,421*	,656**	,812**
		Sig. (2-tailed)	,000	,096	,002	,026	.	,000	,000	,000	,000	,000	,018	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع6	Correlation Coefficient	,806**	,349	,469**	,179	,716**	1,000	,708**	,738**	,872**	,604**	,409*	,705**	,844**
		Sig. (2-tailed)	,000	,054	,008	,334	,000	.	,000	,000	,000	,000	,022	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع7	Correlation Coefficient	,811**	,352	,552**	-,002	,632**	,708**	1,000	,883**	,701**	,624**	,272	,507**	,768**
		Sig. (2-tailed)	,000	,052	,001	,991	,000	,000	.	,000	,000	,000	,139	,004	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع8	Correlation Coefficient	,835**	,417*	,713**	,283	,751**	,738**	,883**	1,000	,765**	,660**	,434*	,602**	,869**
		Sig. (2-tailed)	,000	,020	,000	,123	,000	,000	,000	.	,000	,000	,015	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع9	Correlation Coefficient	,759**	,436*	,522**	,388*	,620**	,872**	,701**	,765**	1,000	,524**	,353	,678**	,870**
		Sig. (2-tailed)	,000	,014	,003	,031	,000	,000	,000	,000	.	,002	,051	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع10	Correlation Coefficient	,669**	,485**	,421*	,229	,607**	,604**	,624**	,660**	,524**	1,000	,427*	,359*	,638**
		Sig. (2-tailed)	,000	,006	,018	,215	,000	,000	,000	,000	,002	.	,017	,047	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع11	Correlation Coefficient	,447*	,196	,418*	,187	,421*	,409*	,272	,434*	,353	,427*	1,000	,498**	,541**
		Sig. (2-tailed)	,012	,290	,019	,314	,018	,022	,139	,015	,051	,017	.	,004	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع12	Correlation Coefficient	,708**	,218	,441*	,389*	,656**	,705**	,507**	,602**	,678**	,359*	,498**	1,000	,783**
		Sig. (2-tailed)	,000	,238	,013	,031	,000	,000	,004	,000	,000	,047	,004	.	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	مؤشرات الحوكمة	Correlation Coefficient	,854**	,445*	,722**	,408*	,812**	,844**	,768**	,869**	,870**	,638**	,541**	,783**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,012	,000	,023	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,002	,000	.
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم 07: معاملات الارتباط بين عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل.

Correlations

			ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	ع10	الاستبيان ككل
Spearman's rho	ع1	Correlation Coefficient	1,000	,664**	,555**	,498**	,675**	,546**	,415*	,401*	,407*	,481**	,686**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,001	,004	,000	,001	,020	,025	,023	,006	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع2	Correlation Coefficient	,664**	1,000	,446*	,555**	,614**	,502**	,390*	,333	,485**	,176	,616**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,012	,001	,000	,004	,030	,067	,006	,343	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع3	Correlation Coefficient	,555**	,446*	1,000	,544**	,547**	,479**	,279	,247	,227	,398*	,693**
		Sig. (2-tailed)	,001	,012	.	,002	,001	,006	,129	,180	,219	,026	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع4	Correlation Coefficient	,498**	,555**	,544**	1,000	,790**	,602**	,484**	,066	,086	,160	,732**
		Sig. (2-tailed)	,004	,001	,002	.	,000	,000	,006	,725	,647	,391	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع5	Correlation Coefficient	,675**	,614**	,547**	,790**	1,000	,799**	,467**	,123	,099	,224	,798**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,001	,000	.	,000	,008	,510	,595	,225	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع6	Correlation Coefficient	,546**	,502**	,479**	,602**	,799**	1,000	,424*	,103	,007	,187	,748**
		Sig. (2-tailed)	,001	,004	,006	,000	,000	.	,017	,582	,969	,314	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع7	Correlation Coefficient	,415*	,390*	,279	,484**	,467**	,424*	1,000	,592**	,308	,412*	,598**
		Sig. (2-tailed)	,020	,030	,129	,006	,008	,017	.	,000	,092	,021	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع8	Correlation Coefficient	,401*	,333	,247	,066	,123	,103	,592**	1,000	,692**	,565**	,407**
		Sig. (2-tailed)	,025	,067	,180	,725	,510	,582	,000	.	,000	,001	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع9	Correlation Coefficient	,407*	,485**	,227	,086	,099	,007	,308	,692**	1,000	,621**	,408**
		Sig. (2-tailed)	,023	,006	,219	,647	,595	,969	,092	,000	.	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع10	Correlation Coefficient	,481**	,176	,398*	,160	,224	,187	,412*	,565**	,621**	1,000	,485**
		Sig. (2-tailed)	,006	,343	,026	,391	,225	,314	,021	,001	,000	.	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	الاستبيان ككل	Correlation Coefficient	,686**	,616**	,693**	,732**	,798**	,748**	,598**	,407*	,408*	,485**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,023	,023	,006	.
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم 08: معاملات الارتباط بين عبارات محور مؤشرات الحوكمة مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل.

Correlations

			ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	ع10	ع11	ع12	الاستبيان ككل
Spearman's rho	ع1	Correlation Coefficient	1,000	,581**	,630**	,129	,734**	,806**	,811**	,835**	,759**	,669**	,447*	,708**	,834**
		Sig. (2-tailed)	.	,001	,000	,489	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,012	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع2	Correlation Coefficient	,581**	1,000	,505**	,156	,304	,349	,352	,417*	,436*	,485**	,196	,218	,503**
		Sig. (2-tailed)	,001	.	,004	,401	,096	,054	,052	,020	,014	,006	,290	,238	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع3	Correlation Coefficient	,630**	,505**	1,000	,337	,525**	,469**	,552**	,713**	,522**	,421*	,418*	,441*	,707**
		Sig. (2-tailed)	,000	,004	.	,064	,002	,008	,001	,000	,003	,018	,019	,013	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع4	Correlation Coefficient	,129	,156	,337	1,000	,399*	,179	-,002	,283	,388*	,229	,187	,389*	,305''
		Sig. (2-tailed)	,489	,401	,064	.	,026	,334	,991	,123	,031	,215	,314	,031	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع5	Correlation Coefficient	,734**	,304	,525**	,399*	1,000	,716**	,632**	,751**	,620**	,607**	,421*	,656**	,803**
		Sig. (2-tailed)	,000	,096	,002	,026	.	,000	,000	,000	,000	,000	,018	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع6	Correlation Coefficient	,806**	,349	,469**	,179	,716**	1,000	,708**	,738**	,872**	,604**	,409*	,705**	,747**
		Sig. (2-tailed)	,000	,054	,008	,334	,000	.	,000	,000	,000	,000	,022	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع7	Correlation Coefficient	,811**	,352	,552**	-,002	,632**	,708**	1,000	,883**	,701**	,624**	,272	,507**	,762**
		Sig. (2-tailed)	,000	,052	,001	,991	,000	,000	.	,000	,000	,000	,139	,004	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع8	Correlation Coefficient	,835**	,417*	,713**	,283	,751**	,738**	,883**	1,000	,765**	,660**	,434*	,602**	,860**
		Sig. (2-tailed)	,000	,020	,000	,123	,000	,000	,000	.	,000	,000	,015	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع9	Correlation Coefficient	,759**	,436*	,522**	,388*	,620**	,872**	,701**	,765**	1,000	,524**	,353	,678**	,778**
		Sig. (2-tailed)	,000	,014	,003	,031	,000	,000	,000	,000	.	,002	,051	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع10	Correlation Coefficient	,669**	,485**	,421*	,229	,607**	,604**	,624**	,660**	,524**	1,000	,427*	,359*	,602**
		Sig. (2-tailed)	,000	,006	,018	,215	,000	,000	,000	,000	,002	.	,017	,047	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع11	Correlation Coefficient	,447*	,196	,418*	,187	,421*	,409*	,272	,434*	,353	,427*	1,000	,498**	,339''
		Sig. (2-tailed)	,012	,290	,019	,314	,018	,022	,139	,015	,051	,017	.	,004	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	ع12	Correlation Coefficient	,708**	,218	,441*	,389*	,656**	,705**	,507**	,602**	,678**	,359*	,498**	1,000	,655**
		Sig. (2-tailed)	,000	,238	,013	,031	,000	,000	,004	,000	,000	,047	,004	.	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	الاستبيان ككل	Correlation Coefficient	,834**	,503**	,707**	,305	,803**	,747**	,762**	,860**	,778**	,602**	,339	,655**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,004	,000	,095	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,062	,000	.
		N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق 09: معاملات ارتباط المحاور مع بعضها وبالدرجة الكلية للاستبانة.

Correlations

			محاسبة الاستحقاق	مؤشرات الحوكمة	الاستبيان ككل
Spearman's rho	محاسبة الاستحقاق	Correlation Coefficient	1,000	,710**	,926**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000
		N	31	31	31
	مؤشرات الحوكمة	Correlation Coefficient	,710**	1,000	,898**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000
		N	31	31	31
	الاستبيان ككل	Correlation Coefficient	,926**	,898**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.
		N	31	31	31

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم 10: نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية.

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 30 سنة	3	9,7	9,7	9,7
	مابين 31-40	18	58,1	58,1	67,7
	مابين 41-50	8	25,8	25,8	93,5
	اكثر من 51	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متوسط	1	3,2	3,2	3,2
	تعليم مهني	3	9,7	9,7	12,9
	ثانوي	9	29,0	29,0	41,9
	ليسانس	11	35,5	35,5	77,4
	ماستر	5	16,1	16,1	93,5
	ماجيستير	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

الرتب الوظيفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عون ادارة	4	12,9	12,9	12,9
	ملحق اداري	6	19,4	19,4	32,3
	ملحق اداري رئيسي	8	25,8	25,8	58,1
	متصرف	10	32,3	32,3	90,3
	متصرف رئيسي	3	9,7	9,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 05 سنوات	5	16,1	16,1	16,1
	من 5 الى 9 سنات	10	32,3	32,3	48,4
	من 10 الى 14 سنة	7	22,6	22,6	71,0
	اكثر من 15 سنة	9	29,0	29,0	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

الملحق رقم 11: المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور واقع تطبيق محاسبة الاستحقاق.

Statistics

		ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	ع10	محاسبة الاستحقاق
N	Valid	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3,87	4,00	3,68	3,87	3,84	3,29	4,13	4,13	4,19	4,35	3,9059
Std. Deviation		1,231	,894	1,045	1,310	1,128	1,243	,763	,846	,792	,839	,75464

الملحق رقم 12: المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور مؤشرات الحوكمة.

Statistics

		ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	ع10	ع11	ع12	مؤشرات الحوكمة
N	Valid	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3,81	4,00	4,06	4,26	3,84	3,81	4,00	3,94	4,03	3,87	4,29	4,19	4,0081
Std. Deviation		1,108	1,065	1,124	,855	,934	1,078	,931	,854	1,048	1,056	,643	,654	,75840

الملحق رقم 13: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشرات الحوكمة	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: محاسبة الاستحقاق

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,785[a]	,616	,603	,47553

a. Predictors: (Constant), مؤشرات الحوكمة

b. Dependent Variable: محاسبة الاستحقاق

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10,527	1	10,527	46,551	,000[a]
	Residual	6,558	29	,226		
	Total	17,084	30			

a. Predictors: (Constant), مؤشرات الحوكمة

b. Dependent Variable: محاسبة الاستحقاق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,775	,467		1,661	,107
	BBB	,781	,114	,785	6,823	,000

a. Dependent Variable: محاسبة الاستحقاق

الملحق رقم 14: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – السن–

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
محاسبة الاستحقاق	Between Groups	2,082	3	,694	1,249	,312
	Within Groups	15,002	27	,556		
	Total	17,084	30			
مؤشرات الحوكمة	Between Groups	5,054	3	1,685	3,728	,023
	Within Groups	12,201	27	,452		
	Total	17,255	30			
الاستبيان ككل	Between Groups	3,075	3	1,025	2,259	,104
	Within Groups	12,248	27	,454		
	Total	15,323	30			

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المؤهل العلمي–

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
محاسبة الاستحقاق	Between Groups	2,693	5	,539	,936	,475
	Within Groups	14,391	25	,576		
	Total	17,084	30			
مؤشرات الحوكمة	Between Groups	2,111	5	,422	,697	,631
	Within Groups	15,144	25	,606		
	Total	17,255	30			
الاستبيان ككل	Between Groups	2,317	5	,463	,891	,502
	Within Groups	13,006	25	,520		
	Total	15,323	30			

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الرتبةالوظيفية–

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
محاسبة الاستحقاق	Between Groups	3,456	4	,864	1,648	,192
	Within Groups	13,629	26	,524		
	Total	17,084	30			
مؤشرات الحوكمة	Between Groups	2,409	4	,602	1,055	,398
	Within Groups	14,846	26	,571		
	Total	17,255	30			
الاستبيان ككل	Between Groups	2,835	4	,709	1,476	,238
	Within Groups	12,488	26	,480		
	Total	15,323	30			

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الرتبة الوظيفية–

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
محاسبة الاستحقاق	Between Groups	1,377	3	,459	,789	,511
	Within Groups	15,707	27	,582		
	Total	17,084	30			
مؤشرات الحوكمة	Between Groups	2,753	3	,918	1,708	,189
	Within Groups	14,502	27	,537		
	Total	17,255	30			
الاستبيان ككل	Between Groups	1,961	3	,654	1,321	,288
	Within Groups	13,362	27	,495		
	Total	15,323	30			